وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـــــاي 1945 قالـــمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

العلاقات المغربية الفرنسية

1912 - 1863

مذكـــرة مقـــدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- **ميرة زفول**
- **رزيقة إيديري.**

إشراف الأستاذة:

د. هاشمي كوثر

لجنة المناقش

الأســـتاذ	الرتـــــبة	الصـــفة	الجامـــعة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيـــسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الله قرفي	أستاذ مساعد "ب"	مناقشـــا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2023 – 2024م

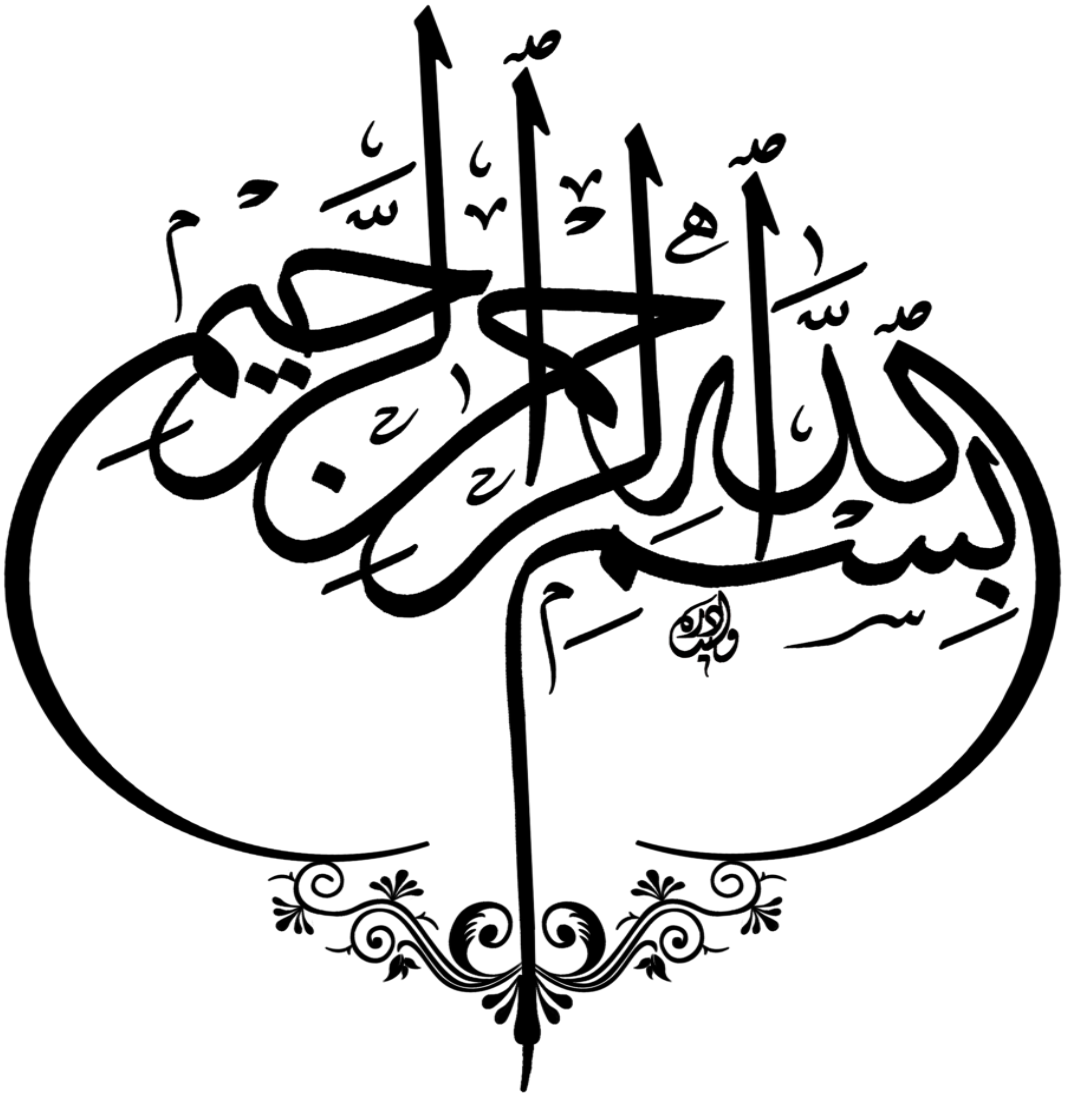
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

لبارئ السموات والأرض وفالق الحب والنوى الرحمان على العرش استوى الاكرم و الأرحم الذي وفقنا الى ما نحن عليه له نسجد حمدا وشكرا ونركع له اجلال واكبار

والحمد لله الذي تتم بفضله الأمور وصلى الله سيدنا محمد الأمين ولأنه من لا يشكر الله زالت عنه النعم ها نحن نرفع قلمنا هذا ونخط كل معاني الشكر والعرفان لمن كان لنا عونا في انجاز هذا البحث وصبرا علينا كثيرا الأستاذة المشرفة الدكتورة "هاشمي كوثر" فلها منا كل التقدير والاحترام.

الإهداء

ما سلكنا البدايات الا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتينا الدراسية .
اهدي ثمرة نجاحي الى :من قال فيهما الله عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالولدين إحسانا"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والدي العزيز "علاوة"

إلى قدوتي الأولى أمي الحبيبة إلى معنى الحياة وسر الوجود من كان دعاءها سر نجاحي إلى من رافقتني في كل مشاوير حياتي ولاتزال تفعل إلى الأن.. اللهم أرزقها الصحة و العافية إلى جنتي "صبرة "

إلى سندي في الحياة إلى احب الخلق على قلبي إلى إخوتي أتمنى من الله أن يوفقهم في حياتهم و أيكونوا في أعلى المراتب .إلى ضلعي الثابت "محمد لمين".وعبقري البيت "أسامة"، ومدلالي الصغير "عبد العظيم"

إلى جدي الحبيب "عمار " أطال الله في عمره ،وجدتي الحبيبة رحمها الله حدة"

إلى صديقة دربي الى التي كانت معي في رحلتي لإعداد هذه المذكرة الى التي قضيت معاها أجمل الذكريات اختي العزيزة "رزيقة "
إلى أختي التي لم تنجبها أمي واجمل صدفة في حياتي صديقتي "خولة "أتمنى أن يرزقها الله ما تتمنى.

إلى عائلتي الكبيرة خاصة ابن خالي الكتكوت الصغير" أمير ".

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

ميرة

الإهداء

قال الله تعالى "يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أتو العلم درجات والله بما تعلمون خبير"

أهدي ثمرة جهدي الى من قال فيها الله تعالى "ولا تقل لهما اف ولا تنهر هما ،وقل لهما قولا كريما"

الى تلك التي كللها الله بالهيبة والوقار ، الى من علمتني العطاء بدون انتظار الى من سعت وشقت لأنعم بالراحة والهناء التي لم تبخل عليا بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح التي علمتني ان سلم الحياة بحكمة وصبر امي "تفاحة "

الى من علمني الصبر و النجاح الى من افتقدته في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه....أبي العزيز "منصور "رحمه الله واسكنه فسيح جناته وأسأل من الله عز وجل ان يجعل قبره روضة من رياض الجنة وجمعه بالحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام في جنات الفردوس الأعلى اللهم ارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين

الى رفيقة دربي وعوني وسندي التي وقفت معي في نهاية مشواري الدراسي "ميرة "التي ساعدتني كثيرا ووقفت معي أشكرك على مواقفك النبيلة وسعدت بصحبتك

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرئية الى من هم جنتي وسر سعاتي في الحياة أخواتي "فارس وحبيبة ومحمد لمين وروميساء"

إلى البراءة الصغيرة الى رياحين قلبي وحياتي "ألاو أنس"

الي من سخرهم الله لي سندا وداعما الى كل اساتذتي "قواسمية اسمهان ،وزدايرية فاطمة "لكم مني كل الشكر والتقدير على دعمكم لي بارك الله فيكم .

أهدي عملي هذا الى الروح ابي الطاهرة رحمه الله وامي العزيزة حفظها الله لي وامد في عمرها

رزيقة

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة
ط	الطبعة
د ط	دون طبعة
ج	الجزء
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
ع	عدد
مج	المجلد
دمج	دون مجلد
دد	دون دار
دم	دون مكان
دس	دون سنة
ه	التاريخ الهجري
م	التاريخ الميلادي
ص	الصفحة
P	Page
دك	دون كاتب

المقدمة

كانت لفرنسا أطماع مبيتة في المغرب ظهرت جلية خاصة بعد احتلال الجزائر وإخضاعها عام 1830، فأصبحت لفرنسا حدود جغرافية مع المغرب الأقصى. ونتيجة اتساع دائرة مقاومة الأمير في الغرب الجزائري كثفت فرنسا نشاطها على الحدود المغربية هادفة من خلال ذلك إلى محاصرة الأمير وتضييق الخناق على نشاطه خاصة بعد الهزيمة العسكرية التي ألحقتها فرنسا بالمغرب في معركة إيسلي سنة 1844، وجعلت من هذا النشاط سببا لخوض المعركة. فكانت تلك الهزيمة نقطة تحول في تاريخ المغرب.

لذلك بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية تمهد الطرق وتفتعل الاسباب لغزوا المغرب ،فوجدت المخرج الوحيد وهو التفاهم مع الدول الأوروبية كبريطانيا واسبانيا وايطاليا وألمانيا من اجل الاستحواذ على المغرب الأقصى ،من خلال جملة من المؤتمرات ،كانت أقل ما يقال عنها أنها تسويات لوجستية واعادة رسم للخريطة السياسية للدول للمستعمرة من بينها المغرب الأقصى.

أولا دوافع اختيار الموضوع:

لقد تدخلت مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية في اختيارنا لهذا الموضوع لعل أهمها ما يلي:

- السبب الرئيسي الذي حفزنا على التطرق لدراسة هذا الموضوع هي الفترة الزمنية المدروسة (1863-1912) والتي لها أثر كبير في تاريخ المغرب العربي بصفة عامة.
- رغبتنا في الاطلاع أكثر على الموضوع ومحاولة تقديم معارف إضافية رغم كثرة الدراسات السابقة حوله، إلا انه لاتزال الكثير من الجوانب والقضايا تحتاج الدراسة والتوضيح.
- كذلك الرغبة في تسليط الضوء حول الاتفاقيات التي تمت بين فرنسا والدول الأوربية عموما وبين فرنسا والمغرب والتي رسمت الخريطة السياسية للمنطقة.
- الرغبة في البحث في مرحلة القرن التاسع عشر التي تعتبر من أكثر المراحل التاريخية أهمية نظرا لتأثيراتها بقوة على المراحل اللاحقة كما أنّ هذه الدراسة تسلط الضوء على

تاريخ المغرب ،وبالأخص جزء هاما منه متعلق بتضارب المصالح بين الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى.

ثانيا إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الموضوع فإن الإشكالية تتركز في جوهرها كما يلي:

- **ما هي الخلفيات السياسية، الايديولوجية، الاستراتيجية الاقليمية والدولية التي حكمت رسم العلاقات الفرنسية المغربية في الفترة الممتدة من 1863 –1912؟**

من خلال هذه الإشكالية تندرج عدة تساؤلات فرعية يمكن حصرها في ما يلي:

- فيما يتمثل نظام الحماية القنصلية؟ وماهي نتائجه على المغرب؟
- إلى أي مدى ساهمت نتائج مؤتمر مدريد في إضعاف موقف المغرب أمام الدول الأوربية؟
- ماهي أبرز العوامل التي ساهمت في عقد مؤتمر برلين؟
- هل كان المغرب قادرا على تجاوز نظام الحماية الفرنسية؟
- هل تباين موقف السلطات المخزنية والشعب المغربي من نطام فرض الحماية الفرنسية؟

ثالثا حدود الدراسة:

تمتد الفترة التي تغطيها هذه الدراسة من سنة 1863م إلى غاية 1912م وهي الفترة المحددة بعقد اتفاقية بكلار التي تم فيها معالجة مشكلة الحمايات القنصلية التي عانى منها المغرب الأقصى، وتكمن خطورة هذا النظام في استهداف كبار النفوذ بالبلاد. أما التاريخ الثاني 1912م والذي تم فيه إنهاء استقلال المغرب بعد جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي تنتهي بفرض الحماية على المغرب الأقصى.

لذلك فإن مجال الدراسة يغطي أحداث هامة في تاريخ المغرب الأقصى خاصة في ظل التنافس بين الدول الأوربية للحصول على المزيد من الامتيازات التي كان لها الأثر البالغ في المساس بسيادة المغرب.

رابعا مناهج الدراسة :

إن ضبط مناهج الدراسة أمر خارج عن خيار الباحث وإرادته فالصيغ والفروض التاريخية هي التي تفرض على الباحث المنهج الذي يتبعه حسب ما تمليه مصلحة البحث، لذلك فقد اقتضت طبيعة الدراسة أن نتبعا مقاربات منهجية تمثلت في:

المنهج التاريخي:

ويظهر ذلك جليا من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، وذكر بنود المعاهدات التي وقعها المغرب مع الدول الأوروبية وفيما يتعلق بسرد مختلف المحطات وتدخلات الدول الأوروبية التي عرفها المغرب.

خامسا صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات والعراقيل ومن بين العراقيل التي واجهتنا نذكر ما يلي:

- كثرة المادة الخبرية مما صعب علينا عملية تحديد المعلومات المهمة منها التي تقوم بإثراء الموضوع المدروس
- عدم التمكن من الحصول على بعض الكتب بالصيغة الإلكترونية بسبب توفرها فقط ورقيا في المغرب بحكم موضوع بحثنا على المغرب لم نستطع الحصول عليها في مكاتبنا.

ورغم هذه الصعوبات إلا ان البحث في هذا الموضوع والخوض فيه كان ممتعا تذللت صعوباته بنصائح وتوجيهات الأستاذة المشرفة والتناغم الفكري بيننا نحن أصحاب البحث.

سادسا: مصادر البحث ومراجعه:

تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في انجاز بحثنا وتمايزت في أهميتها حسب علاقاتها بالموضوع المطروح بين الكتب ورسائل الدكتورة وماجستير ومجلات وموسوعات.

أولا المصادر

كتاب الاستقصا للناصري: هو كتاب تاريخ من تأليف المؤرخ المغربي أحمد بن خالد الناصري، يعد من أشهر المؤلفات في تاريخ المغرب الأقصى من فترة الفتح الإسلامي إلى عصر المؤلف (1835-1897) يحتوي هذا الكتاب على مادة علمية ثرية كما تميز هذا المصدر أيضا أنه ملم إلماما شاملا بالفترات التاريخية التي عرفها المغرب بصفة عامة ،ولقد عالج هذا الكتاب في جزئه التاسع تقريبا جميع الجوانب لدولة العلوية بحيث يعتبر كواحد من أمهات المصادر التاريخية الحديثة وتكمن أهميته في ان مؤلف الكتاب عايش جزءا هاما من مراحل الدولة العلوية لاسيما تلك الأحداث التي عرفها تاريخ المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تلك الأحداث التي ميزت تاريخ المغرب المعاصر بأزمات داخلية وتدخلات أجنبية وتحولات كبيرة على مختلف مظاهر الحياة المغربية.

مشكلة الحماية الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 لعبد الوهاب ابن منصور كان له دورا كبيرا في اثراء موضوع الدراسة ،فلقد فصل هذا المصدر في مشكلة الحماية القنصلية ،وتناولت مختلف الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت بين المغرب الأقصى والدول الأوربية والتي ساهمت في دورها في فرض المزيد من التغلغل الأوربي بالمغرب الأقصى.

التاريخ الدبلوماسي للمغرب لعبد الهادي التازي يحتوي على عدة مجلدات ونحن اعتمدنا في موضوع بحثنا على المجلد العاشر الذي خصصه عبد الهادي التازي لتحدث فيه على علاقات المغرب الأقصى مع بالدول الأوربية، من بينها نذكر فرنسا خصوصا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا عموما، وهو عمل موسوعي كبير، أفادنا كثير في إنجاز بحثنا من خلال إثراه بمعلومات قيمة ساعدتنا في الفهم الجيد لموضوع بحثنا. إضافة إلى أنه غني بالوثائق لها قيمة كبيرة منشورة فيه.

ثانيا المراجع

المغرب عبر التاريخ للمؤلف إبراهيم حركات يعتبر هذا المرجع القيم من أهم المراجع في تاريخ المغرب كانت طبعته الأولى سنة 1978م اما الطبعة الثانية سنة 1994م ويضم اربعة أجزاء، لكن نحن اعتمدنا على الجزء الثالث لا نه يخدم موضوع بحثنا ولقد جاءت معلوماته ملمة وشاملة لفترة بحثنا وأضفت قيمة تاريخية تخدم موضوع بحثنا العلاقات المغربية الفرنسية ببعض جوانبها بالتحليل والتمحيص .

كما اعتمدنا على رسائل ماجستير نذكر منها مؤتمر برلين الثاني 1884-1885 وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب إفريقيا لعلي قشاشلي ونقشت هذه الرسالة سنة 2015- 2016ساعدتنا كثيرا في دراسة مؤتمر برلين خاصة في دراسة قرارات هذا المؤتمر دراسة دقيقة بحيث اعتمدت هذه الرسالة على مصادر ومراجع جعلت عملها يكون ذا قيمة وثريا ومميزا.

كما اعتمدنا أيضا على رسالة الدكتورة لأكرم بوجمعة تحت عنوان عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب) من جامعة أبي بكر بلقايد نقشت هذه المذكرة سنة 2016-2017إعتمدنا على هذه المذكرة في دراسة الاتفاقيات بين الدول الاوربية والمغرب الاقصى بحيث ساعدتنا هذه المذكرة كثيرا أنا وزميلتي في تحليل المعاهدات.

كما اعتمدنا ايضا على جملة من المجلات والموسوعات نذكر منها ما يلي:

المجلة العربية للبحوث الأدبية والإنسانية للبشير البونوجي تحت عنوان التسرب الاوربي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي ساعدتنا كثير في الفصليين الأول والثاني وخاصة الفصل الاول في مبحث الحماية القنصلية.

إضافة إلى مجلة الجامعة لفادية القطعاني تحت عنوان الحركة الوطنية المغربية 1912-1937 والتي أفدتنا كثير في مؤتمر مدريد سنة 1880.

سابعا: خطة البحث:

تبعا للمادة الخبرية المتوفرة لخدمة هذا الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على خطة بحثية تتكون من ثلاث فصول.

المقدمة :تعتبر المقدمة الهيكل العام لهذه الدارسة وبطاقته التعريفية والتي احتوت على مجموعة من العناصر التي نستطيع من خلالها تحديد الاطار العام والهدف المرجو من البحث ومجال الدراسة زمانيا، والاسباب الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع ،الاشكالية ،الاستفهامات المراد مناقشتها، المناهج الموظفة في الدراسة ،دون اغفال ذكر الصعوبات كما تناولت وصفا لأهم مصادر البحث ومراجعه.

الفصل الأول تناولنا فيه المؤتمرات والمعاهدات التي أدت الى فرض الحماية على المغرب والذي ضم بدوره ثلاثة مباحث.

المبحث الأول تطرقنا فيه إلى دراسة معاهدة بكلار والتي ووقعت سنة 1863م بين المفوض الفرنسي بكلار ونائب السلطان محمد بركاش من أجل الحد من مشكلة الحمايات القنصلية. أما المبحث الثاني مؤتمر مدريد الذي تم عقدة بعد فشل مفاوضات التسوية الفرنسية المغربية 1863 جاء للحد من تعسفات وقمع الحمايات القنصلية .في سلط البحث الثالث الضوء على مؤتمر برلين الذي يعود السبب الرئيسي وراء عقده هو من أجل معالجة مسألة الكونغو وقد ساهم بقدر كبير في التكالب الاستعماري على القارة الافريقية بين الدول المتنافسة.

الفصل الثاني الذي جاء بعنوان المناورات الدبلوماسية للدول الأوروبية قبل فرض الحماية والذي ضم هو الاخر ثلاثة مباحث طرقنا فيها للحديث عن الاتفاقيات بين المغرب والدول الاوروبية من أجل الاستفادة من المغرب بحيث برزت العلاقات بينها من خلال تنازل كل دولة عن جزء من أراضيها مقابل تعويض بتنازل دولة أوروبية أخرى لها.

وأما الفصل الثالث والأخير حمل عنوان التنافس الأوروبي في ظل التسوية الدولية وفرض الحماية على المغرب والذي تفرع عنه أربعة مباحث.

المبحث الأول بعنوان أزمة مراكش الأولى سنة 1905م والتي جاءت نتيجة لخروج ألمانيا من الوحدة وجدت كل الدول الأوروبية أخذت نصيب نت المغرب ماعدا هي فبدأت التحرك لحصولها هي أخرى على نصيبها كباقي الدول الأوروبية الأخرى .في حين كان المبحث الثاني بعنوان مؤتمر الجزيرة الخضراء 1907 فكان بمثابة التدويل الثاني للمسألة المغربية وكان يهدف هذا الأخير الى ضرب الدول الأوروبية بعضها ببعض للحفاظ على التوازن الدولي بالمغرب لكن نتائجه جاءت عكس تطلعات ألمانيا والمغرب فقد هزمت المانيا دبلوماسيا وأطلقت يد فرنسا واسبانيا لفرض الحماية بالمغرب. أما المبحث الثالث بعنوان أزمة مراكش الثانية والتي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية وأخير المبحث الرابع والأخير فرض الحماية على المغرب والذي كان نتيجة مجموعة من الضغوطات والاتفاقيات التي أنهكت قوى المغرب الأقصى.

الخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث ومحاولة الإجابة على التساؤلات التي طرحت في أول البحث.

الفصل الأول

المؤتمرات والمعاهدات التي مهدت للحماية

المبحث الأول: معاهدة بكلار1863م

المبحث الثاني: مؤتمرمدريد1880م

المبحث الثالث: مؤتمر برلين 1884-1885م

لقد كان المغرب بمثابة نقطة صراع بين الدول الأوروبية وذلك بفضل تمتعه بموقع استراتيجي هام ،بالإضافة الى الاوضاع التي عاشها المغرب العربي خاصة باحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م وفرضها نظام الحماية على تونس سنة 1881م كل هذا شكل ضغوط قويا على المغرب الاقصى خاصة خلال معركتي ايسلي 1844 وتطوان 1860م وهذا ما زاد من شدة المنافسة بين الدول الاوربية على المغرب الأقصى سنة 1880 .

المبحث الأول: معاهدة بكلار 1863م:

لم تكتف فرنسا بما حصلت عليه من امتيازات ومكاسب عقب هزيمة إيسلي ،بحيث لم تكن إلا بداية لتوغلات أخرى أخطر منها فبعدما حصلت منافستيها إنجلترا وإسبانيا على امتيازات صريحة ومفصلة في المعاهدة التجارية لسنة 1856م بالنسبة لإنجلترا حيث وقعت هذه المعاهدة بين المملكة المغربية والإمبراطورية البريطانية والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين وضمان مصالح كل منهما ،حيث حصلت بريطانيا على امتيازات لنفسها كدولة ولرعاياها المقيمين بالمغرب مقابل اعترافها بمملكة المغرب كدولة مستقلة وذات سيادة كاملة والتزامها عدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومعاهدة 1860م بالنسبة لإسبانيا والتي جاءت بعد انتصار إسبانيا على المغرب في حرب تطوان (1859-1860)م، حيث ساهمت هذه الهزيمة في زيادة النفوذ الإسباني في المغرب من جهة وإضعاف المغرب سياسيا وعسكريا واقتصاديا وماليا من جهة أخرى[1]مما أثار الغيرة في نفس فرنسا وحرك فيها مشاعر المنافسة لان معاهدة 1767م مع المغرب لا تخولها إلا امتيازات ضئيلة بالنسبة لما حصلت عليه جارتاها الأوروبيتان.

(1) البشير البونوجي، التسرب الأوروبي إلى المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، المجلة العربية للبحوث الادبية والانسانية، مج01، ع03، المغرب، يناير2021، ص 26.

فبدأت محافلها الرسمية وأنديتها السياسية تهمس بضرورة عقد معاهدة جديدة[1] فلم يمض وقت طويل حتى شرعت فرنسا في مفاوضة المغرب ووقعت معه تسوية[2] في 19 أوت 1863م[3] التي قام بتوقيعها بكلار[4] مع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن رغم اشتداد النزاع فيها بشأن تأويل البند الحادي عشر[5] من معاهدة 1767م[6].

وخلال المفاوضات قسم المفوض الفرنسي الحماية الى ثلاثة أقسام:

1) حماية تمنح للبلدين المستخدمين بدور السفراء والقناصل كالكتاب والحراس والخدام.
2) حماية تمنح للسماسرة الوطنيين الذين يتوسطون بين التجار الاوربيين والتجار المغاربة.
3) حماية تمنح للمتخالطين من السكان الأرياف مع قناصل الدول الأجنبية وتجارها في غير التجارة[7].

وكان قد خاطب السلطان محمد بن عبد الرحمن ممثله بطنجة محمد بركاش الذي كان يقوم مقام وزير الخارجية بعاصمة المغرب الدبلوماسية آنذاك، في رسالة وجهها له بتاريخ 17 أفريل 1863م وضمنها توجيهاته قبيل انطلاق المفاوضات التي مهدت للاتفاق المغربي –الفرنسي المعروف باتفاق بكلار وتعكس بالفعل هاته الرسالة الجوانب الأساسية الناجمة

---

(1) عبد الوهاب ابن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط02،المطبعة الملكية، الرباط، 1985م، ص ص17،18.

(2) ينظر للملحق رقم 01.

(3) محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1989، ص40.

(4) ليون فيليب بكلار: وزيرا مفوضا في نهاية 1862 وقد التحق بمنصبه يوم 30 ماي 1863 فلم يمكث فيه طويلا، اذا توفي في الفاتح مارس 1864 وكان عمله بالمغرب مهما، على قصر المدة التي قضاها فيه وهو الذي أبرم مع إدريس بن إدريس تسوية 19 اوت1863 عن الحماية القنصلية. مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، ج01، تر: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص 605.

(5) ومن أهم ما جاء فيه أن التجار الفرنسيون ومنهم الباشدور يحمون وان هذه الحماية باقية ولا تؤخذ منهم إلا بنص صريح أنظر إلى عائشة قرشي، المصدر السابق ،ص97.

(6) عائشة قرشي، نظام الحمايات القنصلية والدبلوماسية وتأثيره على العلاقات بين المسلمين واليهود بمغرب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج04، ع01 ، المغرب، 2020، ص 96.

(7) عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص 23.

عن التزايد المتواصل لعدد المغاربة الحاملين بصفة أو بأخرى لبطاقات الحماية ولشهادات التجنيس، والتي تتمثل في بطاقات وجوازات "البصور" حسب التعبير السائد آنذاك والتي وفرت لرعايا السلطان المستفيدين منها امتيازات قضائية وجبائية[1] استثنائية شكلت في عمقها امتداد للامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لفائدة مواطنيها المقيمين بالمغرب أو المتعاملين معه في المجالين التجاري والفلاحي[2].

كما كان مفاد الرسالة التي ارسلها السلطان توضح رفضه رفضا باتا الاعتراف بادعاء فرنسا أن لتجارها الحق في منح حماية دولتهم لسماسرتهم[3] ووكلائهم.[4]

ولقد صادق المخزن على الاتفاق دون إمعان النظر في صيغته باللغة الفرنسية والتأكد من عدم قابليتها لتأويل مغاير أو معاكس لصيغة المحررة باللغة العربية[5].

وتضمنت بنود المعاهدة 1863م عدة امتيازات منها أن زوجة المحمي وأولاده هم أيضا من المحمين كما يجعل بعض المحمين يرثون الحماية وحددت عدد المحمين السماسرة في اثنين في كل متجر. هذا لأن المحمي لا يستفيد وحده من إيجابيات هذه الحماية بل يقوم بمنحها لعائلته وأقاربه وحتى جيرانه وهذا ما جعل المغاربة يتسارعون الى طلب هذه الحماية ليستفيدوا بما استفاد به غيرهم من الأجانب وهذا ما اثر سلبا على البلاد اذ فتح المجال امام تهافت المحميين الى المغرب للحصول على امتيازات اكثر وهذا ما استغلته الدول لتثبيت وجودها فيه.

---

(1) هي بالأساس معاملات تفضيلية توفر للمؤسسات من قبل الدولة وعادة تأتي لتحضيرسلوك اقتصادي أو اجتماعي معين ولأن هذه الامتيازات تتعلق بضرائب ذات قيمة منخفضة أو استخلاصات جباية مؤجلة فهي تؤدي إلى خسائر على المستوى موارد الدولة ينظر سحر مشماش ،الامتيازات الجبائية تثقيل لكاهل المالية العمومية ،دد،دم،دس،ص4.

(2) محمد كنبيب، المحميون، كلية الآداب والعلوم الانسانية منشورات باب انفا، الرباط، دس ،ص 29.

(3) وهم الوسطاء التجاريون بين القناصل والوطنيين حيث يقومون بعدة مهمات منها تمثيل دولهم ،ورعاية مصالح مواطنيهم كما يقومون بتجارة لحسابهم الخاص ينظر عبد الوهاب بن منصور ،المصدر السابق ،ص ص11،12.

(4) البشير البونوجي، المرجع السابق، ص ص 96، 97.

(5) محمد كنبيب، المحميون، المصدر السابق، ص 92.

غير أن الحكومة المغربية لم تكن ترى أن هذه التسوية ترقى إلى مستوى المعاهدة ولذلك لم يصادق عليها السلطان لأنه تمت صياغة نص الاتفاقية باللغتين العربية والفرنسية حيث صادق السلطان المغربي على النسخة الفرنسية فقط وبعد اطلاعه على النسخة العربية لاحظ أن بنود هذه الاتفاقية تخدم مصالح فرنسا فقط وهذا ما جعله يتراجع عن المصادقة على نص الاتفاقية ،كما لم تصادق عليها الحكومة الفرنسية [1].

إضافة إلى ذلك كان التجار الأجانب معفون من الضرائب والرسوم باستثناء الحقوق الجمركية بل وقد تم توسيع الامتيازات الجنائية والحماية القنصلية لتشمل بعض المغاربة من الموظفين في القنصليات وممثلين في المدن الداخلية وسماسرة دور التجارة والشركاء الفلاحين[2].

كما كانوا يخترون محميهم من كل الفئات الاجتماعية وخاصة من أغنياء المغاربة وكبار الشخصيات ذات النفود كشيوخ الزوايا ليستفيدوا من مراكزهم وعلاقاتهم في تنمية تجارة بلدانهم وتوسيع نفوذها السياسي[3].

وقسم الاتفاق المحميين إلى قسميين محميون من أهل البلد يخدمون في دار السفير ودور القناصل مثل الكتاب والحراس والخدم، ومحميون يعملون مع التجار الفرنسين في أمورهم التجارية ،وقد عرف الاتفاق هؤلاء التجار الفرنسيين في أمورهم التجارية، كما عرفهم أيضا بأنهم الذين يتاجرون بالجملة تصديرا وتوريدا سواء كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو ينوبون في التجارة عن غيرهم كما حصر هذا الاتفاق عدد السماسرة المتعاملين معهم ،المستفيدين من الحماية بسبب تعاملهم في اثنين لكل دار تجارية تباشر التجارة بأحد

(1) عمر أفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات والتحولات 1830–1912، دار الأمان، الرباط، 2002، ص ص 52، 53.

(2) ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي مر: تق: ادريس بنسعيد، دار الخطابي، دم، 1985، ص ص 44، 45.

(3) كردية إبراهيم، الحماية أصلها وتطوراتها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، دس، ص 14.

موانئ المغرب واثنين أيضا لكل فرع من فروعها بأي ميناء آخر، من موانئه أما حماية مغاربة سكان الأرياف الذين يستخدمهم الفرنسيون قناصل وتجارا في الأعمال الفلاحية وتربية الماشية فتتخلى عنها فرنسا[1].

أضف إلى ذلك أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة الأساس القانوني الذي مكن من تفكيك بنيات الأراضي الزراعية والتي تمثلت في مجموعة من الإصلاحات منها إدخال مزروعات جديدة كالقطن وقصب السكر، ومع ذلك تعرض بكلار لانتقادات قاسية من قبل السلطات الفرنسية تتعلق بعدم خدمته لأهداف الحماية الفرنسية، خصوصا أن مؤتمر بكلار ساهم بشكل فعال في تزايد مشكل الحمايات بالمغرب ومعاناته على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية وغيرها[2].

وهذا ما تفسره معاهدة 1767م التي غيرت بعمق طبيعة العلاقات المغربية الأوروبية لأنها نصت على تقوية مكانة الحماية القنصلية بالمغرب والتي أصبحت في تزايد مستمر وانعكس هذا على مالية المخزن فأصبحت الحماية حاجز أمام كل إصلاح بحيث لم يكن نظام الحماية القنصلية في المغرب يشكل خطرا في بداية الامر وذلك لقلة الدول صاحبة الامتيازات ،ولم يكن عدد المحميين بالأمر الذي يلفت الانتباه ولكن مع ضعف المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتزايد التنافس الاستعماري والضغط الدولي ،تمكنت الدول الأجنبية من إبرام معاهدات سمحت لها بالحصول على امتيازات إضافية ،اقتصادية وقانونية وقضائية فتحت أبواب المغرب في وجه التغلغل الاستعماري وتجاوز نظام الحماية القنصلية[3].

(1) عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص ص 26، 27.

(2) عائشة قرشي، المرجع السابق، ص 98.

(3) إدريس الجعيدي السلوي، اتحاف الأخبار بغرائب الأخبار، تح :عز المغرب معنيق، دار السويدي و المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الإمارات العربية المتحدة، دس، ص 27.

وبدل أن يخف الإقبال على الحماية الأجنبية فقد ارتفعت أعداد المستفيدين بشكل مقلق فزيادة على الامتيازات الضرائبية الشاملة حجز القضاء الوطني والرعايا المحميين بتدخل القضاء القنصلي في جميع الظروف وبدا واضحا أن السيادة المغربية اهينت في آن واحد من الحماة والمحميين معا.

وأدى تعاظم نفوذ القناصل إلى مزيد من التعسفات في حق المحميين كما أن القناصل أنفسهم بالغوا في استغلال نفوذهم وفرض سلطتهم على الأجهزة الحاكمة وهكذا تضررت البلاد سياسيا وقضائيا ودينيا من الحماية القنصلية[1].

وقد تمثل الجانب السياسي في التجاء بعض المتابعين قضائيا إلى هذه الحماية القنصلية، ومثال على ذلك "اذا سرق جنديا إنجليزي أشياءا من قائد معسكر ما فإنه يحتمي بتاجرين انجليزيين".

وذلك أن بعض التجار الأجانب كانوا هم أيضا يتولون حماية الرعايا، ومن أحداث 1863م أن السلطة اعتقلت بعض المحميين بالدار البيضاء[2] لأمر موجب فتدخلت القنصلية الفرنسية بالتهديد وقامت بتسريحهم.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد استغل القناصل وحتى محميهم، الإعفاءات الضرائبية بشكل حرم بيت المال من موارد هامة على الرغم من أن المخزن ألح في تعشير السلع والواردات الزائدة عن حاجة القناصل وكان بعض المرتبطين بالأجانب أو محميهم

(1) ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج03، ط02، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص 250.

(2) اكبر مدينة في المغرب عدد سكانها 2.5 مليون نسمة ،تقع إلى الجنوب الغربي من العاصمة الرباط في سهل منبسط غني بالبساتين ،وعلى ساحل المحيط الأطلسي، بها يمر الطريق الرئيسي المعبد والاخر الحديدي الاتي من الرباط باتجاه مراكش في الجنوب والدار البيضاء سميت الدار البيضاء لأنها تتميز بعمراتها البيضاء ،فيها العديد من الدور والقصور والجنائن، والفنادق والمكاتب والمرافق والشوارع الفسيحة والمعاهد العلمية والمتاجر الحافلة بمختلف انواع السلع ،وفيها العديد من المعامل والمصانع .ينظر يحى شامي، موسوعة المدن العربية والإسلامية ،دار الفكر العربي،بيروت،1993 ،ص213

يرفضون أداء حقوق الوزن وكذلك انخفضت رسوم المحطات التي يستريح بها المسافرون[1] وعمد بعض الأجانب الاستيلاء على الاراضي حتى داخل المدن لاستغلالها كمستودعات أو لتوسيع النشاط اقتصادي.

في حين تناول الجانب القضائي انه في حالة قيام نزاع قضائي بين المغاربة والأجانب فإنه يقام الحد على من ثبتت عليه التهمة من المغاربة ،من باب القنصلية التي ينتمي إليها خصمه الأجنبي.

حاول السلطان أن يحصر شؤون النزاع بين المغاربة والأجانب في يد النائب السلطاني بطنجة وفي1871م وقع الاتفاق مع البعثات الدبلوماسية على تعيين هيأة قضائية خاصة بطنجة للنظر في الدعاوي بين المغاربة والأجانب ولكنها فشلت، حيث زادت التدخلات القنصلية واعتداءات المحميين على المغاربة واستهانتهم بسلطة الدولة.

وقد أثر نظام الحماية على الحياة الدينية بطريقة سلبية حيث بدأ استيراد الخمر على نطاق واسع وانتشرت حاناته في عدة جهات ،وتحايل التجار الأجانب على استيراده من غير تعشير.

كما امتدت تربية الخنازير التي كانت مقصورة في البداية على بعض المدن لتشمل كل المدن الأخرى والبوادي أيضا[2].

والواقع أن مضامين هذه التسوية التي كان في الإمكان تأويلها لصالح المغرب ظلت كلها مجرد حبر على ورق بل وانعكست سلبا على السلطة المخزنية بفعل تدني المداخيل الضريبية المؤداة على الزراعة وتربية المواشي، وإزالة المحميين من الكلف المخزنية، وشل الأحكام في حالة ارتكاب هؤلاء لجرائم، ودخولهم في النزاعات مع غيرهم من الرعايا[3].

(1)إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص ص 251، 252.

(2) نفسه، ص 252.

(3) محمد كنبيب، المصدر السابق، ص 94.

لمبحث الثاني مؤتمر مدريد 1880:

بعدما فشلت كل المحاولات التي قام بها كل من محمد بن عبد الرحمان **والحسن الأول**[1] في وقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة أو التخفيف من أثارها السياسية والاجتماعية[2].

والتي تمثلت في إرسال السلطان لسيد الحاج محمد الزبدي الرباطي في شهر ماي سنة 1876 إلى كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا لغرض لفت أنظار حكومات هذه الدول تجاه مشكلة نظام الحمايات القنصلية والدبلوماسية ولكنها لم تكلل بالنجاح[3].

لذلك قام نائب السلطان **محمد بركاش**[4] بدعوة جميع الممثلين الأجانب بطنجة وتسليمهم مذكرة حول مسألة الحماية الغير قانونية[5]، والتي تحتوي على تسعة عشر نقطة بحيث استغرقت مدة دراستها من 9جويلية إلى 10 اوت[6] وبالرغم من احتجاجات النائب

---

(1) الحسن الأول ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام عام 1247ه وينتمي إلى الأسرة العلوية ونشأ في حجر جده عبد الرحمن الذي اعتنى بتربيته، ولقد كان السلطان محمد يستخلف الحسن ويلقي عليه مهماته، كاستخلافه له عام 1280ه عند رحيله من مراكش تجاه الغرب قصد تفقد أحوال الرعية –قبل بداية حكم الحسن بعشر سنوات–فأظهر الكفاءة، من حسن التدبير والقيام بأعباء الإدارة وجرت له اتصالات كثيرة بالقناصل والتجار الاوروبيين أنظر إلى محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص ص 61–63. ولم توفي السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن رحمه الله اجتمع أهل الحل والعقد من كبار الدولة والأشراف وأعيان مراكش على بيعة نجله أمير المؤمنين المولى أبى علي الحسن بن محمد. ينظر أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، القسم 03، ج09،تح : جعفر الناصري، محمد الناصري، دد ،الدار البيضاء، 1997م، ص 128.

(2) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دس ،ص 117.

(3) عبد الصمد المنصوري، المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (1880–1888) من خلال الوثائق المخزنية ،دورية كان التاريخية، د مج، ع35، دم،2017، ص 23.

(4) محمد بركاش هو محمد بن عبد الرحمان بركاش ولد سنة 1225ه كان مثال لنزاهة والاستقامة والسعي الجاد في سبيل مصلحة وطنه، كما مثل المغرب في مؤتمر مدريد. ينظر عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص 21.

(5) ب.ج.روجر، تاريخ العلاقات الانجليزية–المغربية حتى عام 1900، تر: يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص 247.

(6) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 204.

محمد بركاش و سفير بريطانيا **دراموند هاي**[1] اثناء الجلسات ،رفض الممثل الفرنسي إحداث أي تغيير في نصوص المعاهدات المتعلقة بمسألة الحماية ،حفاظا على المصالح الفرنسية في المغرب[2].

لكن المذكرات التي قدمها مندوب السلطان في طنجة إلى الممثلين الدبلوماسيين لم تتلقى أي رد فعل إيجابي، وقد تقاطعت رغبة السلطان في تطوير بحث الحمايات من العمل الفردي إلى العمل الجماعي مع رغبة السفير الإنجليزي بالمغرب "**ديرموند هاي**" فاقترح عليه أن يطلب عقد مؤتمر دولي.[3] يكون خارج المغرب واستطاع بذلك هاي إقناع رؤسائه في لندن[4].

وأمام هذا قام المفوض البريطاني **مركيز سلزبوري**[5] بدعوة الدول المهتمة بأمر الحماية الديبلوماسية والقنصلية بالمغرب، لعقد الاجتماع وفي حالة اللجوء إلى هذا الإجراء ذكر مركيز سلزبوري أن الحكومة البريطانية ترى أن مدريد هي خير مكان يصلح لهذا الاجتماع[6].

وتعود الدعوة لعقد هذا المؤتمر لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

---

(1) دريموند هاي ولد يوم 1 يونيو سنة 1816 عاش في المغرب ممثل لبريطانيا العظمى مدة تقرب نصف قرن وهو الذي اقترح على حكومته وعلى المغرب عقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة الحماية القنصلية. ينظر عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص 19.

(2) خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر1856-1886، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997، ص 341.

(3) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 117.

(4) الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915، إفريقيا الشرق، المغرب، دس، ص 187.

(5) شيخ الساسة البريطانيين اسمه الحقيقي روبيرت كاسكوين سيل ولد سنة 1830 وبدأ يظهر على مسرح السياسة الدولية، ويقوم بأكبر الأدوار عندما عين سنة 1877 مفوضا بريطانيا في مؤتمر إسطنبول، ثم عين وزير للخارجية ورافق ديسرايلي إلى مؤتمر برلين سنة 1878 ولما مات ديسرايلي 1881 أنتخب رائسا لحزب المحافظين ثم وزيرا اول سنة 1885 وهو المنصب الذي استقال منه سنة 1902، توفي سنة 1903. ينظر عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص77.

(6) المصدر نفسه، ص 77.

- التجاوزات الخطيرة التي سمح بيها نظام الحمايات القنصلية ،فتضاعفت شكايات المخزن بسبب الأوربيون الذين يبيعون الحماية ثم يستغلونها في ابتزاز المحميين عن طريق تهديدهم بسحبها منهم .فحاول مولاى الحسن جاهدا ،أن يتراجع عن هذا الامتياز الذي كان الفرنسيون والاسبان خاصة المستفيدون منه[1].
- محاولة التقليل من ظاهرة الحماية القنصلية
- عدم تطبيق نصوص المعاهدات المتعلقة بالحماية الفردية، وكثرة احتجاج المغرب على افراط الدول في استغلال حق الحماية الشخصية الممنوحة للمغاربة واختلاف الدول الأوروبية وتعارض مصالحها[2].
- من اهم الأسباب الرئيسية التي دعت لعقد هذا مؤتمر، هو فشل محادثات طنجة التي كان الهدف منها القضاء على التعسفات الناجمة عن إعطاء الحمايات ،مما انتابت السلطان حالة من الاحباط وخيبة الأمل[3].

كان يظن الكثيرون أن التسوية المغربية الفرنسية سنة 1863 سوف تقوم بتعجيل في نهاية هذا النظام لان السيد بكلار وزير فرنسا أكد لمفاوضه المغربيون إدريس بن إدريس العمراوي كاتب الدولة ومحمد بركاش مندوب السلطان بطنجة أنه سوف يقوم بتضيق نطاق الحماية القنصلية[4]، وبعد مضي خمس سنوات أي في سنة 1868م فإن أكثرية الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين عادت إلى سلوك التسهيل لان القوائم السنوية التي تقدمها

(1) ألبير عياش، المصدر السابق، ص 445.

(2) الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص 26.

(3) إبراهيم كرديه، المرجع السابق، ص 44.

(4) عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص 59.

المفوضيات له لا يمكن الوثوق بها[1]وهذا ما تسبب في نشوب حوادث اصطدام السكان مع الجالية اليهودية في المغرب[2].

وأمام هذه الأحداث وقع عقد مؤتمر مدريد بين جلالة السلطان الحسن الأول ودول أوربا للنظر في مسألة الحماية وترتيب بعض القضايا المتعلقة بها[3] وذلك سنة 1880م، بمدريد وضم 15 دولة[4] والتي كان من بينها (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، إسبانيا، أمريكا، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا ،هولاند، البرتغال، السويد) حيث لكل دولة ممثل يمثلها في المؤتمر[5].

الدول الأجنبية المشاركة في مؤتمر مدريد 1880م	ممثلها في المؤتمر مدريد
فرنسا	أميرال جوريس
ألمانيا	الكونت ابرهات دي سولمس سونيوالد
النمسا	الكونت إيمانويل لودلف
بلجيكا	السيد ادوارد انسباش
اسبانيا	السينيوركانوباس ديل كاستيو
بريطانيا/الدنمارك	ليونيل ساكفيل ويست
إيطاليا	الكونت جوزيف كريبي

(1) عبد الوهاب ابن منصور، المصدر السابق، ص 60.

(2) صلاح العقاد، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط06، مكتبة الأنجلو مصرية، دم،1993م، ص 212.

(3) عبد الرحمن ابن زيدان العلوي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تح :عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999م، ص 190.

(4) فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، مجلة الجامعة، مج01، ع16،دم، 2014، ص 41.

(5) محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج01، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والثقافة، الرباط، 1973، ص 40.

هولندة	الجونخير موريس دي هيلدوبير
البرتغال	الكونت دي كاسال ريبيرو
السويد/النرويج	السيد هنري أكرمان

من إنجاز الطلبة بالاعتماد على جملة من المصادر والمراجع.

فكان هو أول مؤتمر دولي عقد للنظر في القضية المغربية ونقلها من دائرة المنافسات الضيقة إلى الساحة الدولية العامة. [1]

وكان اختيار مدريد لإقامة الاجتماع من طرف الحكومة البريطانية قرار في غاية التدبير والحكمة، بالرغم أنه كان من الممكن أن تقترح مدينة جبل طارق مكانا للاجتماع لأنها أقرب المدن الأوربية إلى المغرب ولها بحكومته وأهله علاقات وطيدة وصلات وثيقة لكنها اقترحت مدريد بالذات لعدة اسباب منها إرضاء الكبرياء الإسباني وتحقيق الغرض البريطاني ولقرب مدريد من المغرب[2].

ولقد قابلت اسبانيا هذا الاختيار بالترحيب والقبول خاصة بعد التقاء السياستان البريطانية والإسبانية وبدأتا تسيران في منهج واحد ويظهر ذلك من خلال ان بريطانيا تسعى للحفاظ على مكانتها المتميزة التي خصها بها السلطان دون غيرها إضافة إلى اهتمام إسبانيا حكومة وشعبا بأوضاع المغرب وموقفها المعتدل بشأن الحماية القنصلية مما يبشر بتسوية عادلة، إضافة إلى رغبة بريطانيا لعزل فرنسا دوليا والتي تزعمت هذه الأخيرة معارضة انعقاد المؤتمر، كما عارضه اليهود والمغاربة خوفا ان تسحب منهم امتيازات التي تحصلوا عليها[3].

وفي يوم السبت15ماي 1880م عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية تحت رئاسة **دي كاستيور** رئيس وزراء اسبانيا ومندوبها في المؤتمر، وفيها اتفق على تأخير بداية اشغال

(1) الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 26.

(2) عبد الوهاب بن منصور، المصدر السابق، ص 78.

(3) نفسه، ص ص 79، 80.

المؤتمر حتى يوم الأربعاء19 ماي من نفس السنة، حتى يتنسى لجميع السفراء الممثلين للدول المعنية بإسبانيا، تسليم تفويض حكوماتهم والذي يجعل منهم وبصفة رسمية مندوبين يتمتعون بسلطة القبول والرفض فيما يدرجه المؤتمر، كما اتفق قبل المؤتمر ايضا وجوب مشاركة السفراء الذين لن يتمكنوا من الحصول على تفويضهم في جلسات المؤتمر ولكن من غير اتخاذ القرار[1].

وعقدت أشغاله في ستة عشر جلسة كانت أخرها جلسة يوم 03 جويلية 1880 وتمت المصادقة على جميع النقاط التي تمت المصادقة عليها خلال مباحثات طنجة[2].

ولقد شهدت قاعة المؤتمر صراعا مريرا بين ممثل المغرب محمد بركاش وممثل فرنسا[3] جوريس بحيث كان بركاش يسعى جاهدا لإخراج السماسرة من حظيرة المحميين أما ممثل فرنسا كان يسعى للحفاظ على الامتيازات التي حصلت عليها بلاده. وكانت هذه الأخيرة معارضة لعقد المؤتمر، كما أبدت رفضها أي تعديل في نظام الامتيازات لاسيما مقترح السلطان الحسن الأول بإلغاء الحماية القنصلية خارج الموانئ لأن ذلك يمس مصالحها الاقتصادية إذا كانت فرنسا تستورد 45% من الصوف المغربي لأنها كانت في حاجة لتعامل مع المحميين من السماسرة والتجار في المناطق الداخلية[4].

ولم يتردد ممثل فرنسا الأميرال جوريس في استعمال لهجة التهديد كلما خاطب مبعوث السلطان النائب محمد بركاش وكان صريحا في تهديداته، لاسيما خلال الجلسة التي لاحظ بركاش خلالها وصول المؤتمر إلى الباب المسدود وأشار فيها إلى نزع الحمايات. لكن جوريس دعاه لنظر إلى ما آلت عليه الأمور في الصين باتخاذها نفس القرار[5].

---

(1) كردية إبراهيم، المرجع السابق، ص 49.

(2) فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 41.

(3) الطيب بياض، المرجع السابق، ص 187.

(4) فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 41.

(5) محمد كنيب، المصدر السابق، ص 102.

فأمرت الحكومة الفرنسية بإرسال أربع فرق إلى مياه طنجة في شهر جوان 1880م من أجل ممارسة المزيد من الضغوط على المخزن ودفعه لتخلي نهائيا عن مطالبه[1].

ولقد خرج مؤتمر مدريد بمجموعة من القرارات ،بعد توقيع معاهدة 3 جويلية 1880م والتي عرفت باتفاقية "دونت" بفصولها الثمانية عشر[2] نذكر من أهمها ما يلي:

- أكد الفصل الأول على ضرورة احترام الاتفاقيات 1856-1861-1863م، وأكد الفصل الثاني على حرية ممثلي الدول الأجنبية في اختيار معاوينهم من المغاربة، وشمول الحماية القنصلية لهؤلاء وإعفائهم من كل الكلف المخزنية.
- أكد الفصل العاشر بنود تسوية بيكلار المتعلقة بالتجار والسماسرة وما شابههم[3].
- نصت المادة الحادية عشر على جواز تملك الأجانب للعقارات وكان حق التملك مثل مبدأ الحمايات يستمد من المعاهدات الثنائية بين مراكش وبعض الدول الكبرى ،فجأ المؤتمر وفتح الباب أمام جميع الدول المشتركة فيه تطبيقا لمبدأ المساواة في الامتيازات[4].
- أما المادة الثانية عشر نصت على أداء الأجانب حقوق الأبواب وضريبة جديدة تحمل اسم الترتيب[5].
- نصت المادة الثالثة عشر على تأييد الحكومات الاجنبية لمبدأ تعميم الضرائب الفلاحية
- نصت المادة السادسة عشر منح الحماية خاصة لمغاربة إثر إسدائهم لها "خدمات استثنائية"[6]
- منع الحماية الغير قانونية للرعايا المغاربة.

---

(1) نفسه، ص 103.

(2) ينظر للملحق رقم 02.

(3) لبنى بورزمي، المرجع السابق، ص 10.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص 213.

(5) ألبير عياش، المصدر السابق، ص 45.

(6) محمد كنبيب، المصدر السابق ،ص ص 105،106.

- تحديد عدد المغاربة المحميين بـــــــــ 12 شخص لكل دولة[1].
- الاتفاق على نظام المحاكم القنصلية[2].

إذن فإن الفصول الثلاثة (الحادية العشر والثانية عشر والثلاثة عشر) من مقررات المؤتمر كانت لصالح فرنسا وهذا ما يعزز من فرصها اكثر في المغرب[3].

وهكذا يمكن القول أنه لم يكن ينتظر من مؤتمر مدريد أن يأتي بنتيجة مرجوة لصالح المغرب بل تم عقده بمدريد لمعاكسة النفوذ الفرنسي ولإيجاد إجماع دولي ضدها ،بحيث كان هذا المؤتمر يعكس الاختلافات بين الدول التي تتنافس حول المغرب بضبط التناقضات بين فرنسا واسبانيا وألمانيا التي تنظر بعين الطمع من بعيد. وفرنسا عرفت كيف تستغل المؤتمر لصالحها في وجه المغرب بحيث كان وزيره محمد بركاش يهدف إلى التقليل من الحمايات وليس تحرير البلاد.[4] إضافة إلى التهديد العسكري وبنود مدريد في حد ذاتها.

وما يدل دلالة قاطعة على أن السلطان مني بخيبة أمل من هذا المؤتمر ، دعوته لعقد مؤتمر ثاني سنة 1884 والذي جاء وراء الحاح الدول الأجنبية من أجل تحصيلها امتيازات جديدة.

كما لم يستطيع مؤتمر مدريد أن يحقق أي مكسب للمخزن[5]. حيث شعر السيد بركاش بثقل نتائجه مما جعلة يخجل من نقلها شخصيا إلى السلطان لذلك طلب من هاي أن يكتب إلى السلطان بأن نائبه قد عمل كل ما في وسعه في المؤتمر لكن هاي بدوره كان يشعربخيبة أمل كبيرة.

---

(1) الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 26.

(2) عبد الله اللويز، تاريخ المغرب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، دم، دس، ص 32.

(3) الطيب بياض، المرجع السابق، ص 188.

(4) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص 119، 120.

(5) عائشة قرشي، المرجع السابق، ص 105.

لذلك يمكن القول أن المؤتمر مدريد سجل بداية مرحلة جديدة لم يعد المغرب قادرا فيها عن المحافظة على استقلاله وهكذا تضررت البلاد على جميع المستويات سياسيا واقتصاديا وقضائيا من الحماية القنصلية[1].

بسبب إشتداد ظاهرة الحماية بشكل لم يسبق له مثيل ،وتراجع سلطة المخزن أمام تزايد النفوذ الأجنبي وتسلط المحميين[2].

وهكذا كان مؤتمر مدريد أوروبيا لثبيت الوجود الأوربي في المغرب و الذي كان لصالح الدولة التي لها الحظوظ في احتلال المغرب وهي فرنسا وتواجدها في تونس السنة 1881 وفي الجزائر قبل المؤتمر بنصف قرن يمنحها هذا الحظ الأكبر[3].

(1) محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 215.

(2) عبد الصمد المنصوري، المرجع السابق، ص 23.

(3) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص 119، 120.

المبحث الثالث: مؤتمر برلين 1884-1885م

مع نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حصلت ألمانيا على مصالح تجارية في قارة إفريقيا، حيث كان وكلائها يمارسون نفوذا في أنحاء متفرقة من المنطقة، لكن سيطرتها السياسية لم تكن قائمة ،وفي هذا تفسير لمواقف بسمارك[1] السياسية[2].

فبعد أن تمكنت ألمانيا من تحقيق وحدتها بإنتصارها على فرنسا ودخول جيوشها باريس واجبار الفرنسيين على توقيع معاهدة فرانكفورت 1871، رأى بسمارك أن فرنسا لاتزال قوية وتتطلع الى الثأر منه واسترجاع ماضاع منها وهذا مايؤثر على سياسته داخل أوروبا ،لذلك شجع فرنسا على التوجه نحو العالم الخارجي[3].

كما سعى لتخفيف حدة التوتر بينهما ،فشجعها على بسط نفوذها على تونس 1881، كل هذا من اجل صرف أنظارها عن الراين وتركيزها في المستعمرات ماوراء البحار تاركة بذلك أوروبا لالمانيا[4].

حيث كان بسمارك يدرك مخاطر ضمه لتلك البقاع، وعليه لابد من مواجهة ذلك، فإنتهز فرصة التقارب البريطاني -البرتغالي الذي توج بإبرام اتفاقية 26 فيفري 1880، وأعلن إستعداده للتعاون مع فرنسا للقضاء على بنودها، فاستقبل في 24 افريل من نفس السنة السفير الفرنسي "كورسيل" وابلغه معارضة ألمانيا لنتائج الاتفاقية، وأنه غير راض

---

(1) بسمارك (1815-1898): سياسي ألماني، ولد عام 1815،ينتمي الى طبقة صغار النبلاء ،درس القانون وحصل على الدكتوراه عام 1835، واصبح من المقربين في بلاك فردريك الرابع ملك بروسيا ،شغل رئيس وزراء بروسيا (1862-1890)، ونجح بسمارك في تحقيق الوحدة الالمانية عام (1870-1871)، واصبح مستشار الرايخ الثاني "المستشار الحديدي" وتوفي عام 1898. ينظر محمود مصطفى محمد عرفة، معاهدة زنجبار 1890 وانعكاساتها على شرق إفريقيا وعرب واروبا ،مجلة المؤرخ المصري، ج02، دمج ،ع55، دم، 2019، ص 406.

(2) عبد الرحمان بوسليماني ،التقسيم الاستعماري الأوروبي بأفريقيا وانعكاساته على خريطة الجغرافيا السياسية بعد الاستقلال، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مج16، ع01، دم،2024، ص 319.

(3) عادل محمد حسين عليان، الاستعمار البريطاني -الفرنسي لشرق إفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج19، ع4، دم،2012، ص 372.

(4) اسماعيل أحمد ياغي، عبد الفتاح أبو علية، تاريخ اروبا الحديث والمعاصر، ط03، دار الريخ، السعودية، دس، ص 358.

على الإجراءات التي فرضتها كل من بريطانيا والبرتغال فيما يخص حرية التجارة في حوض الكونغو، ويجب على الدول الأوروبية توحيد جهودها لوضع أسس تنظم حرية الملاحة البحرية في إفريقيا[1].

يضاف إلى ذلك الاطماع البلجيكية بقيادة ملكها "ليوبولد الثاني"[2] لذي كان يطمح للتوسع والاستعمار في إفريقيا خاصة منطقة الكونغو، فقام بعقد مؤتمر للجغرافيين الدوليين في بروكسل 1876م، حيث شارك فيه مستكشفين وسياسيين وجغرافيين، وقد حاول ليوبولد الثاني تحقيق اطماعه مظهرا العمل الإنساني عندما برر هدف ذلك لتسهيل اكتشاف القارة وحماية أهلها من تجارة الرقيق[3].

كما أسس ليوبولد الثاني "شركة الكونغو الدولية"[4] لاكتشاف القارة ،وكلف ستانلي بإقامة مراكز وعقد معاهدات مع السكان المحليين ،حيث كان يرى في ذلك أنه امتدادا جديدا لاطماعه في التوسع، هذا ما أخاف البرتغال التي كانت تعتبر الكونغو ملكا خاصا بها ،وعرفت فرنسا بفضل المكتشف "دي برازا" مجرى نهر **أوغووي** والمناطق المحيطة به، هذا ماجعل إنجلترا تدعم البرتغال في هذا النزاع لانها كانت تسعى الى حرية التجارة من

(1) عبد الرحمان بوسليماني، الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا، 1885-1914، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر-2-ابو القائم سعد الله ،الجزائر، 2016-2017، ص 64.

(2) ملك بلجيكا، وهي دولة صغيرة بين عملاقين أوروبيين هما فرنسا وألمانيا، كان دبلوماسيا فذا، ورجلا ذا طموح رهيب، وتميز بالمثالية الحقيقية أثناء فترة شبابه والأسنان بالتقدم الإنساني والحاجة الى تحسين احوال الشعوب الأقل حظا ،ومع تقدمه في العمر ،حل الحب المتزايد للثروة والقوة مكان مثاليته المبكرة واتته الفرصة مع ظهور خطط المستكشف ستانلي لفتح حركة المرور النهري في حوض الكونغو بعد ابحاره على النهر عام 1877، وعين ليو بولد ستانلي في خدمتهم عام 1879 .ينظر رونالدو أوليفر-أنتوني أتمور، أفريقيا منذ عام 1800، تر: عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2005، ص 148.

(3) فتح الرحمن طاهر عبد الرحمن حمد، مؤتمر برلين 1884-1885 ودوره في التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية ،مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج14، ع01، دم،2023، ص 131.

(4) هي لجنة دراسة الكونغو الاعلى، تألفت في اجتماع 25 نوفمبر 1878، ثم تحول اسمها الى جمعية الكونغو الدولية واصبح ليو بولد رئيسا لهذه الجمعية لعام واحد ،ليحفظ للجمعية صفتها الدولية ولم تلبث هذه الجمعية أن أصبحت جمعية بلجيكية، وأصبح ستانلي يمثلها حين ذهب الى الكونغو في رحلته الكشفية الاولى في حوض الكونغو ...ينظر زاهر رياض، استعمار افريقية، الدار القومية ، القاهرة، 1965، ص 144.

جهة،وتخشى من التعريفات الجمركية العالية التي كانت تضعها فرنسا على بضائعها من جهة اخرى[1].

وفي 1878م أنشئت الجمعية الالمانية للدراسات الأفريقية في مدينة برلين، وبدأ المستكشفون الالمان يعملون في بعض المناطق من إفريقيا ،للحصول على مستعمرات في إفريقيا وفي غضون عام كونت أربع مستعمرات في القارة منها "توغو" في غرب القارة.[2] ومع حلول سنة 1880م، تنبهت فرنسا لمطامع بلجيكا في الكنغو، فأرسلت بعثة علمية بقيادة المكتشف "دي بزازا" لإقامة مناطق النفوذ الفرنسية هناك ،حيث نجح في عقد اتفاقيات مع الزعماء الإفريقيين في الشاطئ الشمالي لنهر الكونغو سنة 1882م، وبذلك تمكن من وضع حجر الأساس لمستعمرتي الكونغو برازفيل ،والجابون[3].

وقد أزعج هذا التحرك كل من بلجيكا وبريطانيا حيث سارعت هذه الاخيرة الى جمع المعلومات عن المخططات الفرنسية في المنطقة وقد ساهمت سياسة بسمارك في زيادة التوتر والصراع بين هذه الدول عندما رحب بإحتلال بريطانيا لمصر عام 1882، مقابل عضويتها في صندوق الديون[4].

وما إن حدثت المناورة الفرنسية في حوض الكونغو في عامي (1884-1883) حتى اتخذت الدولتان أسس جديدة للتفاهم ،حيث خشيت البرتغال فقدان ماعتبرته من أملاكها

(1) جوزيف -كي-زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء ،ج 2، تر: يوسف شلب الشام، وزارة الثقافة، دمشق، 1994، ص 714.

(2) محمد افضل على باري، سعيد ابراهيم كرديه، المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 157.

(3) يحي بوعزيز، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا وجزر المحيطات، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 114.

(4) على قشاشني، مؤتمر برلين (1884-1885)، وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب إفريقيا، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، غرداية ،2015-2016، ص 101.

الخاصة، بينما بريطانيا خشيت اقفال نهر الكونغو في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب التي انتهجتها فرنسا[1].

إن معارضة بريطانيا والبرتغال لنشاط فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو أدى إلى توسع دائرة التحالف الذي كن يضم فرنسا وبلجيكا وألمانيا بإنضمام كل من هولندا والولايات المتحدة الامريكية، حيث اتفقت هذه الدول وارسلت برقية في 07جوان 1884م إلى وزارة الخارجية البريطانية يعارضون فيها التحالف البريطاني البرتغالي واسقاط دعواهم في أحقيتهم إمتلاك منطقة حوض الكونغو[2].

فأصبحت بذلك القارة الأفريقية مسرحا للتنافس بين القوى الاستعمارية لاحتلالها "انكلترا، وفرنسا، وايطاليا، والبرتغال، وألمانيا، بلجيكا"، حيث ثبتت بريطانيا اقدامها في الوجه السفلي للنيجر وافريقيا الشرقية في بداية عام 1880م، واحتلت فرنسا منطقة أبوك،ومدغشقر، واقامت ايطاليا مستعمراتها في اريتيريا على شاطئ البحر الاحمر، وأعلنت ألمانيا حمايتها جنوب غربي إفريقيا، فتصارعت جميع القوى على حوض الكونغو باعتباره منطقة تلاقي مصالحها[3].

ولمواجهة ذلك الخصام الذي نشأ بين الملك ليوبولد الثاني والبرتغال، وخاصة بعد فشل المفاوضات الإنجليزية الفرنسية المتعلقة بشؤون مصر، قامت ألمانيا بطرح فكرة عقد مؤتمر دولي واقترح بسمارك باريس كمكان لعقد المؤتمر وأسرعت فرنسا بالرد على هذا الأسلوب المؤدب بالتوصية أن تكون برلين هي مقر المؤتمر[4].

---

(1) عابد سفيان، مؤتمر برلين الثاني (1884-1885)، وانعكاساته على القارة الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، دمج ، ع 06، دم،2018، ص 05.

(2) يوسف سليماني ،تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، دمج ،ع03، دم،2020، ص 76.

(3) فرنسوا جورج دريفوس وأخرون ، موسوعة تاريخ اروبا العام –اوروبا من عام 1887 حتى أيامنا، تر: حسين حيدر، مر: انطوان أ. الهاشم ، ج3، منشورات عويدات، بيروت ، 1995، ص 326.

(4) جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص 388.

ومع اشتداد التسابق في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر، خشيت البرتغال أن تطرد من إفريقيا كليا ،فاقترحت عقد مؤتمر دولي لتسوية المنازعات الاقليمية في منطقة وسط إفريقيا، وبالتالي فإن الاحتلال البريطاني لمصر 1882م لم يكن العامل الوحيد لبدء التزاحم الأوروبي لتقاسم القارة الأفريقية وانما الأحداث التي شهدتها القارة الأفريقية في الفترة مابين 1876-1880[1].

فكانت فكرة عقد المؤتمر محاولة منه ومن **جول فيري** وزير خارجية فرنسا لاستخدام الطرق الدبلوماسية لاقتطاع القارة الأفريقية، وقد عقد في الفترة الممتدة ما بين 15 نوفمبر 1884م و22 فيفري 1885م، وحضرته 15 دولة، خمس دول منها كان لها النصيب الاكبر في الاهتمام بالقارة الأفريقية، وقد أدرك بسمارك أنه لابد من منع تصادم الدول الأوروبية وان يتم استعمار إفريقيا دون اللجوء إلى إستخدام السلاح، وانما أن يتم ذلك في إطار مؤتمر دولي ،لذك كانت الدول الأوروبية مقتنعة إلى حد كبير بنجاح هذا الأسلوب الدولي[2].

إذن عقد هذا المؤتمر ليقرر مستقبل الكونغو ولتثبيت النشاط الأوروبي في إفريقيا حيث حضره ممثلو أربعة عشر دولة أروبية ماعدا سويسرا، وحضرته الولايات المتحدة الامريكية بصفة مراقب، وكان هدف فرنسا وألمانيا هو تقليص نفوذ بريطانيا في الكونغو والنيجر اللذان يعتبران بمثابة المدخل لقلب إفريقيا وكانت هذه الأخيرة، على اطلاع بهذا المخطط فقبل انعقاده تخلت عن معاهدتها مع البرتغال ،وقد تمكن ليوبولد في هذا المؤتمر من كسب فرنسا وألمانيا الى جانبه[3].

---

(1) أ. آدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام –افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880– 1935، مج7، اليونيسكو/أدفرا، باريس، 1990، ص 48.

(2) الهام محمد علي ذهني، جهاد المماليك الاسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850–1914)، دار الريخ، دم،1988، ص 71.

(3) فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مر: ميلاد أ. المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، دم،1997، ص 133.

ناقش المؤتمر خلال جلساته الرئيسية مسألة حرية التجارة في حوض الكونغو ،حيث استغرقت دراستها حوالي أسبوعين، وانتقل بعد ذلك الى قضية حرية الملاحة في حوض نهر الكونغو والنيجرواستغرقت شهرا كاملا، ثم تأجلت بسبب راس السنة الميلادية، وعاد ليستأنف أعماله مرة أخرى في07 جانفي1884م حيث درس شروط الاحتلال في المستقبل، وبعد مناقشات بين الوفود تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلي على أن تكون في فصل مستقل من المرسوم النهائي[1].

وان كان هذا المؤتمر أساسا قد جاء لمعالجة مسألة حوض الكونغو،إلا أن تأثيره تسبب في اتساع مجال الاستعمار الأفريقي، لذلك حاول وضع مبدأ يمكن على أساسها دراسة الادعاءات الإستعمارية والاعتراف بها، حيث اقترحت بريطانيا أولا إدخال شرط "الاحتلال الفعلي"، مطالبة بتوفير ظروف مناسبة لممارسة التجارة وحماية الحقوق، لكنه قوبل بالرفض، في حين تمت الموافقة على شرطها الثاني الخاص"بمجال النفوذ"[2].

ومن أهم المواد التي أقرها ميثاق المؤتمر:

- اقرار حرية التجارة في حوض نهر الكونغو.
- الالتزام بحرية الملاحة في نهر الكونغو والنيجر.
- الاعتراف بدولة الكونغو الحرة التي أصبحت فيما بعد من ممتلكات بلجيكا.
- العمل على الغاء تجارة الرقيق ومطاردتها والقضاء عليها
- عدم فرض أية دولة الحماية على منطقة ساحلية من إفريقيا دون أن تعلن للدول الاخرى الموقعة على هذا الاتفاق.

(1) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المرجع السابق، ص 20.

(2) جون هاتش، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، تر: عبد العليم السيد منسى، مر : محمد أنيس، دار الكاتب العربي، د م، 1969، ص 11.

- عدم اعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الأفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي للمنطقة[1].
- كما اتفق المؤتمرون على أن أية دولة أوروبية تحتل بلدا إفريقيا يحق لها أن تستعمر هذا البلد فيما بعد.
- وافق المؤتمر على إعطاء الملك ليوبولد الثاني الحق في امتلاك معظم أراضي وادي الكونغو.
- كما أقر أن أي دولة سبق أن ارتبطت بمعاهدات مع السكان الوطنيين يكون لها الحق في إحتكار التجارة معهم[2].

وإذا لاحظنا ،أن قرارات مؤتمر برلين قد شملت الدعوى لتحريم الرق واقرار حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكونغو وحوض نهر النيجر، فإن أخطر قرارات هذا المؤتمر كان ذلك القرار الذي يدعو الدول الأوربية الراغبة في إمتلاك أراضي إفريقية ان يكون إحتلالهم لهذه الأرض ثابتا ومعلنا وأنه يجب عليها ان تدعم رغبتها بإحتلال فعليا او حماية واقعة[3].

وكنتيجة لهذا القرار شاهدت القارة إقبال الدول الأوروبية على عقد اتفاقيات مع زعماء القبائل الأفريقية، ومما يلاحظ أن قرارات هذا المؤتمر كانت سرية ولم تعط للإفريقيين أي إعتبار ،كأنها قارة خالية من السكان[4].

وانتهى المؤتمر الى وضع اتفاقية برلين في 26 فيفري 1885م، حيث حددت قواعد العمل خاصة للحد من نشاط انجلترا المتزايد، كما أنها وضعت مبدأين أساسيين هما:

---

(1) علي تسن هريدي فرغلي ،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف–الاستعمار–الاستقلال، دار العلم والكتاب، الاسكندرية، 2008، ص 119.

(2) محمد علي القوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات دار النهضة العربية ،بيروت ،2006، ص16.

(3) عادل محمد حسين عليان ،المرجع السابق ،ص377.

(4) محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 116.

1) كل دولة متحضرة تحتل نقطة من الساحل يكون لها الحق في احتلال هذه المنطقة، أو الاراضي الداخلية المتصلة بها.

2) الاحتلال الفعلي وحده الذي يبرر هذا الحق .ومن أجل المحافظة عليه يجب ابلاغ الدول الموقعة على هذه الاتفاقية عن كل عملية استيلاء للاراضي الواقعة على السواحل الأفريقية دون تأخير[1].

وهكذا جاء تقييم مؤتمر برلين (1884-1885م) كما يلي:

- كان أول مؤتمر استعماري عقد بين الدول الأوروبية المعنية بالاستعمار، لاقرار الوضع القائم في إفريقيا وتنظيم أراضيها.
- كما تم عقده لتنظيم التجارة في حوض الكونغو ،ولإقرار حرية الملاحة في النيجر، ولوضع مبادئ عامة تمنع اصطدام القوى الاستعمارية ،ولذلك فهو

يعتبر عملا دوليا لتنظيم عملية سلب ونهب القارة الأفريقية ،ولقد أضفى الشرعية الدولية لتقسيم القارة[2].

وقد نجح المؤتمر في تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها مايلى :

أولا: قيام دولة حرة كبرى في قلب إفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب وبعيدة عن المناقشات الدولية.

ثانيا: وضع المؤتمر أسس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية في القارة ،وقد أيد المؤتمر في قراراته مبادئ الحرية والمنافسة الشريفية على عكس النظم الإستعمارية البالية، كما أتاح الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الاستواء بطريقة لاتسبب الخلافات بين الدول الأوروبية المستعمرة ،حيث تم تقسيم القارة بشكل سليم[3].

---

(1) جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 388.

(2) الهام محمد علي ذهني، المرجع السابق، ص 73.

(3) عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دد، القاهرة، 1998، ص ص 63- 64.

ثالثا: حاول مؤتمر برلين ان يعالج المسألة الإفريقية بشكل قانوني ولكنه بالرغم من الإتفاق على أساس التقسيم في القارة فإن المؤتمر دفع عجلة الإقبال على إفريقيا حيث شهدت الفترة التي تلي المؤتمر سلسلة من الإتفاقيات والمعاهدات بين القوى الأوروبية والدول الإفريقية والتي إنتهت بتقسيم عشوائي للقارة[1].

لقد شهدت هذه الحقبة الزمنية الممتدة من (1863 إلى 1884م) تنافس دولي شديد بين فرنسا والدول الأوروبية حول النفوذ في المغرب الأقصى من أجل الحصول على أكبر عدد من الامتيازات الاقتصادية، لذلك سعى السلطان المغربي الحسن الأول إلى التقليص من حدة التنافس والتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب خاصة فرنسا التي كان لها الحظ الاكبر من هده الامتيازات وذلك من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات والقضاء على الحركات الثائرة ضده، كما حاول التقليص من نسبة الحمايات القنصلية بالمغرب من خلال دعوته إلى عقد مؤتمر دولي من أجل النظر في هذه المسألة، لينتهي به الحال إلى طاولة مؤتمر برلين، هذا المؤتمر الذي سوف يمهد الطريق لفرنسا لبسط نفوذها عليه من عقد سلسلة من الاتفاقيات.

(1) شوقي الجمل ،عبد الله عبد الرزاق ،الوثائق التاريخية دراسة تحليلية ،المكتب المصري ،القاهرة ،2001،دط،ص210.

الفصل الثاني

المناورات الدبلوماسية للدول الأوروبية قبل فرض الحماية

المبحث الأول : الإتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م

المبحث الثاني : الإتفاق الفرنسي البريطاني 1904م

المبحث الثالث : الإتفاق الفرنسي الإسباني1904م

شهد المغرب الأقصى نهاية القرن التاسع عشرو بداية القرن العشرين أوضاعا داخلية صعبة، تمثلت خاصة في الأوضاع السياسية.

وكانت فرنسا قد أدركت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن احتلال المغرب قضية مختلفة تماما عن الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي يدخل في إطار الاستعمار المباشر بينما في المغرب كانت تحاول لأن تثبت نظام حماية، لذلك اتجهت فرنسا إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الدول الأجنبية (ايطاليا، بريطانيا، اسبانيا) وذلك منذ سنة 1902م إلى غاية 1904م .

المبحث الأول: الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902م

باحتلال فرنسا الجزائر من جهة وفرضها الحماية على تونس من جهة اخرى وجهت أنظارها نحو المغرب للاستيلاء عليه نظرا لأهميته الاستراتيجية[1]، ويرجع ذلك الى الموقع الاستراتيجي حيث يسيطر المغرب الاقصى على مدخل البحر المتوسط بموانيه ومدنه الساحلية مثل طنجة[2] وسبتة[3] ومليلة[4].

ورغم معارضة بريطانيا الّا أن فرنسا بقيت مصرة على موقفها ،خاصة بعد أن استعادت دورها الأوروبي عقب التراجع الذي عرفته بعد أحداث الثورة الفرنسية.

وقامت بتعيين **ديلكاسيه** وزيرا لخارجيتها، والذي كان يرى أنه من الضروري أن تركز فرنسا على تدعيم نفوذها في غربي البحر المتوسط وعلى التقارب مع بريطانيا وايطاليا

---

(1) ينظر للملحق رقم 03.

(2) طنجة تعتبر طنجة من أهم الموانئ الرئيسية للمغرب الأقصى ،سيطر عليها البرتغاليون في بادئ الامر ،ثم تنازلوا عنها لبريطانيا عام 1962. ينظر عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ 1908-1912 ،دد،دم،2012،ص 04.

(3) سبته مرفأ مغربي مشهور على المتوسط قرب جبل طارق، وهو من المرافئ الحرة في البلاد. عدد سكان المدينة 125الف نسمة وهي في اقصى الشمال الغربي من المملكة المغربية، على الطرف الجنوبي الغربي من مضيق جبل طارق الذي يفصل بين البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي ،تشتهر بمينائها التجاري والسياحي المهم، وهي كانت من اهم المدن المحصنة في البلاد. ينظر إلى يحي شامي، المرجع السابق، ص 214.

(4) محمود السيد، تاريخ إفريقيا القديم والحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص 287.

،وقد انتهزت فرصة قيام اضطرابات في عهد السلطان مولاي عبد العزيز والتي تمثلت في أزمة مالية خانقة نتجت عن إنفاق السلطان لتكاليف باهضة للقضاء على الثورات والتمرد كثورة بوحمارة بوعمامة وشيخ الريسوني ، وقادت حملة عسكرية على المغرب في1908م، لكنها حاولت قبل أن تبدا في التوسع أن تبعد المعارضة البريطانية لهذا التوسع بالاتفاق مع ألمانيا وايطاليا واسبانيا[1]. فإستغل السلطان هذه المعارضة لحماية بلاده من الخطر الفرنسي.

لجأ السلطان الحسن بن محمد (1873-1894) م الى بريطانيا التي حمته وقتا من الاحتلال الفرنسي كذلك حاول الاستعانة بألمانيا فعقد معها معاهدة عام 1890م. وازدادت أطماع فرنسا في عهد أولاد الحسن عبد العزيز 1894م، وعبد الحفيظ (1907_1912)[2].

وما اثر سلبا على المغرب ،احتلال فرنسا الجزائر في سنة 1830م فقد اضطر لمحاربة فرنسا سنتي 1844م و1845م وإسبانيا 1860م وذلك لإيقاف مطامعها، لكنه هزم في هذه الحروب[3].

فقد اختلفت مراكش عن كل من الجزائر وتونس في أنها لم تخضع لسلطة الخلافة العثمانية طوال القرن التاسع عشر ،وبقيت علاقاتها مع الدول الاجنبية تسير على قدم المساواة ،لذلك تطلب التمهيد لاحتلال فرنسا لها وقتا طويلا وسياسة معقدة ،هذا الى جانب كثرة الطامعين فيها مثل اسبانيا، وانجلترا ،والمانيا ،وايطاليا وغيرها من الدول الأوروبية التي مارست سياسة الامتيازات في مراكش حتى اصبحت البلاد مسرحا لتنافس القوى الاجنبية التي تحاول بسط نفوذها هناك[4].

---

(1) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 215.

(2) عبد الكريم محمود غرابيه، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1918-1958، مطبعة جامعة، دمشق، 1960، ص 179.

(3) محمود الشرقاوي، المغرب الاقصى مراكش، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د س، ص 25.

(4) رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية، دار الثقافة ، القاهرة، 1996، ص ص96،97.

فمنذ بداية القرن 17م كانت تحكمه عائلة من الأشراف، من بين سلاطينها مولاي عبد العزيز، والذي تجلى في عهده ضعف الإدارة بسبب انصرافه الى اللهو والترف من جهة[1].

ومن جهة أخرى ضعف خبرته وزاد عليه حجابة أحمد بن موسى له عن الاشغال السلطانية والاتصال بشعبه وبعد وفاته اصبح مولاي عبد العزيز يعاني من مشاكل سياسية واقتصادية وحربية لعدم كفاءته[2].

ومن بين هذه المشاكل:

1) أزمة مالية حادة تمثلت في فراغ خزينة الدولة
2) ارتفاع النفقات.
3) ثورات في بعض المناطق [3].

ففرض الضرائب الباهظة ولجأ الى الاستدانة من الدول الاجنبية، وكانت فرنسا أكثر الدول تشجيعا له للاقتراض والتورط في الديون[4].لكن دون جدوى فاضطر الى الاقتراض من الدول الأوروبية حيث شجعته فرنسا على ذلك لتوقعه في الشراك نفسه ،الذي وقعت فيه مصر وتونس من قبل ذلك ليكون ذلك وذريعة لاحتلال البلاد.[5] استغلت فراغ خزينة البلاد كما حصل مع تونس بسبب برنامج الاصلاحات العسكرية الذي طبقه السلطان عبد العزيز ودفعت به الى الاستدانة من البنوك الفرنسية[6].

(1) شحادة الناطور وأخرون ، تاريخ العرب الحديث، دار الامل ، دم،1991، ص 114.

(2) الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الاستاد مولاي الطيب العلوي 1896-1964، مر: أحمد العلوي ،منشورات زاوية، الدار البيضاء، 2009، ص 10.

(3) محمد مزيان، الموقف الأمريكي من فرض الحماية الفرنسية على المغرب ،دورية كان التاريخية، دمج ،ع19، دم،2013، ص24.

(4) شحادة الناطور وأخرون ، المرجع السابق، ص 114.

(5) سعيد يدير الحلواني، التاريخ الأفريقي الحديث، دار الكتب المصرية، د م، 1999، ص 172.

(6) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات ،بيروت، 2014، ص 14.

وفي اطار رسم السياسة الالمانية، كان المستشار الألماني بسمارك قد اراد أن ينصرف اهتمام فرنسا وتفكيرها عن الالزاس واللورين الى شمال افريقية ليوقع الشقاق بينها وبين إنجلترا من جهة وبينها وبين ايطاليا التي كانت لها مطامع في تونس من جهة اخرى.[1] حيث كان الاستعماريون الايطاليون ينظرون الى حوض البحر الابيض المتوسط والبلدان المجاورة له من الشمال الأفريقي على أنه المجال الطبيعي لنفوذهم مؤكدين إبان ذلك على أن الاستيلاء على طرابلس وبرقة من قبل دول أوروبية أخرى هو تهديد لأمن ايطاليا[2].

والتي كانت لها أطماع في دول المغرب الثلاث التي كانت في وقت من الاوقات جزءا من الإمبراطورية الرومانية،حيث وقفت في وجه امتداد النفوذ الفرنسي الى الجزائر وتونس[3] وشنت الصحف الإيطالية حملة واسعة لاستعمار تونس وسعت الى تحريك بريطانيا لمقاومة الاحتلال الفرنسي لتونس ولكنها لم تنجح في ذلك حيث ابرمت معاهدة باردو وفرضت فرنسا حمايتها على تونس مما سبب ذلك خيبة للإيطاليين[4].

ولما خسرت ايطاليا المعركة في تونس واستولت فرنسا على هذا القطر ،تحولت أنظار المستعمرين الايطاليين الى شرق إفريقيا، وبعد أن حققوا هناك بعض الانتصارات انتهت بهزيمة الايطاليين أمام الأحباش سنة 1896م عادوا يتطلعون من جديد الى شمال القارة، وكانت أقطار شمال افريقيا جميعا قد سقطت بيد الاستعمار الأوروبي ،ولم يبق سوى ولايتي برقة وطرابلس وهما أقل فائدة من الناحية الاقتصادية. ورغم ذلك فإن الاطماع التوسعية الإيطالية لم تجد بديلا عنهما. ولم يكن فقر البلاد هو المشكلة الوحيدة التي واجهت الايطاليين.

---

(1) محمد رفعت بك، التيارات السياسية في حوض البحر الابيض المتوسط ،لجنة البيان العربي، دم، د.س، ص 212.

(2) نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، تر : عماد حاتم، ط02، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ليبيا، 1999، ص 383.

(3) شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا_ تونس_ الجزائر _المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977،ص317.

(4) على محافظة ،مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية : موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 -1940، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1985، ص ص25،26 .

بل إن استقرار الإدارة العثمانية هناك جعل ليبيا داخلة في نطاق المبدأ المتفق عليه، وهو المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية، وهو المبدأ الذي أكدته دول الحلف الثلاثي، ألمانيا، النمسا، إيطاليا. لذلك اتجهت الحكومة الإيطالية أولا للتفاهم حول هذا الموضوع مع دولة خارج الحلف الثلاثي ويكون لها فوق ذلك نفوذ في شمال افريقيا ،وهذه الدولة هي فرنسا[1]. بعد أن نشأ تناقض في المصالح بينهما على اثر احتلال فرنسا لتونس وانضمامها الى الحلف الثلاثي في 20 ماي 1882م والذي نص على أن تساعد النمسا وألمانيا ايطاليا اذا هاجمتها فرنسا[2].

خشيت فرنسا من تفاقم التوتر بينها وبين ايطاليا على الحدود التونسية الليبية الى حرب تهدد وجودها في تونس والجزائر لذلك اضطرت إلى طمأنة ايطاليا بغية تهدئة حدة التوتر والتأكيد لها بعدم وجود مصالح فرنسية في ليبيا ،فقد نقل "تور نيلي" سفير ايطاليا في باريس رسالة رئيس وزراء فرنسا إلى وزارة الخارجية الإيطالية التي تؤكد على عدم تفكير حكومة فرنسا بالقيام بأي شيء في ليبيا واكدت الرسالة "أنّ الذي يرجوه هو أن لا ينبعث من تلك البلدان انفجار الشعور الاسلامي الذي يشعل تونس ويمتد الى الجزائر بالعدوى فيدخلها في غمار الحريق". وحاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها في تونس فأشارت الى أنه في وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس وانها لن تعترض عليها إذا أقدمت على مثل هذا العمل[3].

وفي نفس الوقت رأت ايطاليا هي الاخرى أنها لا تستطيع تحقيق مساعيها اذا ظلت على خلاف مع فرنسا، ولتحقيق غايتها بادرت الحكومة الإيطالية الى الاعتراف بالاحتلال الفرنسي لتونس في 28 ديسمبر 1881 م، ومقابل ذلك حصلت على امتيازات اجتماعية

---

(1) صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحث والدراسات العربية، دم، 1970، ص 11.

(2) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة، ج02، الهيئة المصرية العامة الكتاب، دم، دس، ص 184.

(3) الحواس غربي، مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911 (بناء التحالفات الدولية)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، دمج ،ع12،دم،دس، ص 201.

وقضائية، وهكذا تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين[1]. بل واكثر من ذلك فقد تحولت تلك العلاقات الى اتفاقيات بين البلدين انتهت بخطاب ألقاه السفير الفرنسي في روما في 16 ديسمبر 1900م، جاء فيه: "بعد انتهاء الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وبريطانيا العظمى في 21 مارس1899... فإن وزير الخارجية قد سمح لي بأن أحيطكم علماء، وخاصة بعد عودة العلاقات الودية بين فرنسا وايطاليا ...إن اتفاقية 21 مارس1899، التي تترك ولاية طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ، تحدد منطقة النفوذ الفرنسي فيما يتعلق بطرابلس وبرقة، وليس لدى الحكومة الفرنسية النية في أن تتعدى هذا الحد، وانها لن تدخل في مشا ريعها قطع مواصلات القوافل من طرابلس الى المناطق المذكورة في هذه الاتفاقية. وهي التفسيرات التي نعتزم إبقائها سرية ستعمل بلا شك على تقوية العلاقات الودية بين البلدين في هذه النقطة، وفي النقاط الاخرى"[2]. وبذلك تعهدت فرنسا بالتزام خط الحدود الذي أوجده تصريح لندن في 21 مارس 1899م، فاصلا بين منطقتي نفوذهما وممتلكاتهما في أفريقية الغربية على نحو ماسبق ذكره .و مقابل ذلك وافقت إيطاليا على إطلاق يد فرنسا في مراكش[3].

وتم التأكيد على هذا الاتفاق مجددا في ماي سنة 1902م، والذي نص على عدم التدخل المتبادل بين الدولتين، وبموجبه أعلنت إيطاليا أنها لن تكون لها أية مطامع استعمارية في مراكش، وأعلنت فرنسا في مقابل ذلك أنه لن تكون لها أية مطامع استعماريه في طرابلس الغرب[4].

---

(1) نبيل لزعر، أساليب إيطاليا الممهدة لاحتلال ايطاليا ،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج5، ع12، دم،2017، ص 63.

(2) مؤلف مجهول ،قصة وتاريخ الحضارات العربية، موسوعة تاريخية _جغرافية _حضارية وأدبيه، 19_20،دد، ليبيا ،دس، ص ص 18، 19.

(3) محمد فؤاد شكرى، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، دم، 1948، ص 111.

(4) محمد عبد الكريم الوافي، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ط03، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1994، ص 530.

كما نصت الاتفاقية على أنّ الحقوق التي اعترفت بها فرنسا لايطاليا في طرابلس الغرب تشمل فزان أيضا، كما اتفق أيضا على ضرورة سرية هذا الاتفاق حتى لا يثير دسائس بعض الدول ولاسيما ألمانيا، وهكذا زالت أسباب التوتر بين الدولتين، واطمأنت ايطاليا على أطماعها في طرابلس من ناحية فرنسا، ومن ناحية اخرى فإن هذا التفاهم أنهى في الواقع دور ايطاليا في الحلف الثلاثي، وفي نفس العام تبادلا الطرفان تعهدات سرية بانه إذا ما صارت إحدى الدولتين هدفا لعدوان مباشر فإن الأخرى تلتزم الحياد [1]وفي حالة تورط أحد الأطراف في حرب مع طرف ثالث[2].

كذلك ترك أمر ليبيا إلى إيطاليا في الاتفاقية الانجليزية_الفرنسية سنة 1904م، التي اعترفت بموجبها بريطانيا بحق فرنسا في المغرب، مقابل اعتراف فرنسا باحتلال بريطانيا لمصر،...[3].

(1) محمود حسن صالح منسى ،الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دد، دم،1980،ص 33.

(2) سلمى هاشم خياله، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1912_1912، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة سانت كليمنت، 2010، ص 33.

(3) ابراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج01، برنيق الطبيعة ، دم، 2008، ص 38 .

المبحث الثاني: الاتفاق الفرنسي-البريطاني1904م

لقد شهد القرن التاسع عشر تنافس شديدا بين فرنسا وانجلترا، فكانت فرنسا تعرقل مساعي انجلترا في مصرو السودان أما انجلترا وألمانيا كانتا تعرقلان مساعي فرنسا في إفريقية الشمالية[1].

فإشتدد هذا التنافس إلى مستويات خطيرة كادت تنتهي بحرب بينهما حادث فاشوده 1898[2] حين أرسلت فرنسا أحد ضباطها **مارشان** من مستعمراتها في غرب أفريقيا وذلك للاتخاذ نقطة ارتكاز الفرنسيين على النيل ،فاستقرت في فاشوده على النيل الأبيض فأسرعت انجلترا بإرسال أوامرها **لكتشنر**، القائد البريطاني للتقدم جنوبا وإجبار مارشان على الانسحاب وتم هذا فعلا مما اعتبرته فرنسا إهانة موجهة إليها[3]. لكن إنجلترا بدأت تشعر منذ أوائل القرن العشرين. أنها لكي تأمن مركزها في البحر المتوسط ومصر على وجه الخصوص لابد من ضرورة إصلاح علاقتها مع فرنسا[4].

ولعدم إثارة أي نزاع قام **دلكاسيه**، بدفع أرباب المال الفرنسيين إلى التوظيف والاستثمار بالمغرب[5].

---

(1) محمد رفعت بك، التيارات السياسية في الحوض المتوسط، المرجع السابق، ص 94.

(2) حادث فاشوده: وقعت عام 1898 في ذروة التنافس الاستعماري الأوربي بين المملكة المتحدة وفرنسا في شرق أفريقيا، كان التفكير في حملة فاشوده يرجع قبل كل شيء الى رجال الاستعمار ورجال وزارة المستعمرات الفرنسية وكاد هذا الأمر يؤدي الى أزمة دولية قد تنقلب الي كارثة لولا تراجع فرنسا على أعقابها حين تأكدت أن البحرية الإنجليزية عازمة على العمل وأنها لا تقهر. ينظر رينوقان، أصول حملة فاشودة، دد، دم، دس، ص 222.

(3) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ اوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص ص 224، 225.

(4) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبا-تونس-الجزائر-المغرب)، المرجع السابق ،ص 317.

(5) آ. ج. ب. تايلور، الصراع على سيادة اوروبا 1848-1918، تر: فاضل جتكر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، ص 549.

لقد كان لموقع مصر والمغرب، الأثر الأكبر في زيادة الأطماع الأجنبية على كل من الدولتين فالمغرب يعد مدخل القارة الإفريقية من الشمال الغربي، كما أن سواحله تمتد على الأبيض المتوسط من ناحية والمحيط الأطلسي من ناحية اخرى وتشرف على جبل طارق[1].

كما تمتعت مصر بموقع استراتيجي هام فجلبت أنظار العالم نحو موقعها الجغرافي[2] الممتاز، يمتدد من الشرق إلى الغرب في ملتقى الطرق العالمية إضافة إلى قناة السويس التي جعلت مصر محط أنظار الدول الاوربية الأخرى [3].

لذلك اهتمت بها العديد من الدول اهتماما حقيقيا خاصة في الجانب السياسي وكان من بين هذه الدول انجلترا وفرنسا وايطاليا[4]. الا أن الاستلاء عليها كان من حظ البريطانيون الذين قاموا باحتلالها عام 1882م، لكنهم اعلنوا ان احتلالهم لها مؤقت[5].

رغم هذا فإن السياسة البريطانية في حوض النيل لم تضع حدا لأطماع فرنسا للوصول إليه عن طريق تدعيم نفوذها في الحبشة[6].

ولقد ساهمت عدة ظروف وتطورات في تحقيق تقارب بين فرنسا وبريطانيا نذكر منها ما يلي:

- أصبحت فرنسا مهددة أمام الحلف الثلاثي في 20 ماي سنة 1883م فاتجهت إلى روسيا التي أنهكتها الثورة الداخلية والحرب اليابانية وعقدت معها تحالف وديا وبذلك اختل

(1) جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الدار القومية ، الاسكندرية، 1966، ص 521.

(2) نعيمة خطير، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضايق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، دمج، دع، الجزائر، 2017، ص 140.

(3) محمد مصطفي صفوت، الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، دار الفكر العربي، مصر، دس ، ص 28.

(4) نفسه، ص 28.

(5) رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، دم، 1996، ص 24.

(6) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط02، دار الزهراء، الرياض، 2002م، ص 186.

التوازن الدولي الأوربي وبدأ منذ ذلك الحين ما يسمى بالسياسة الدولية وتحولت إلى آسيا وافريقيا، ولقد كان ذلك نتيجة لتصادم المصالح الانجليزية الفرنسية في افريقيا بوجه الخصوص واد النيل[1].

- ولكن فرنسا بعد ضعف وتقهقر قوة روسيا خاصة بعد **الحرب الألمانية الروسية** سنة 1893م رأت أنه من الضروري إيجاد حليف قوي لها ولا يتحقق ذلك إلا بالاتفاق مع بريطانيا[2]
- تنازلت الحكومة الفرنسية عن السودان المصري وكتعويض عن ذلك أخذت بحيرة تشاد وبعض الأراضي مثل الوادي التي تساعد على ربط الصحراء الكبرى بشكل وثيق بإفريقيا الاستوائية الفرنسية[3].
- إدراك إنجلترا مدى خطورة سياسة العزلة على مركزها[4]. حيث كانت مدركة ومعترفة أنّ وجودها في مصر غير شرعي دوليا، لذلك بدأت تخشى قوة ألمانيا البحرية وروح العداء التي ابدتها ضدها أثناء **حرب البوير**[5] التي أضعفت بريطانيا دبلوماسيا، والتي كان عليهم مواجهة الفرنسيين في المغرب[6].

---

(1) محمد عبد العاطي جلال، الاستعمار الفرنسي في مراكش (المغرب الاقصى)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دس، ص 18.

(2) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المرجع السابق، ص ص 222- 225.

(3) نور الدين جاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم، ج02، دار الفكر، دمشق، 1995، ص 353.

(4) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1919، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000م، ص 223.

(5) حرب البوير هي حرب شبت بين البويرين (أفارقة من أصول هولندية) والانجليز ما بين عامي 1880م1881 وتعود أسبابها إلى إكتشاف مناجم الماس ووقعت هذه الحرب على مرحلتين حيث لحقت حرب البوير الثانية بعد الأولى بسنوات ما بين 1899-1902. ينظر Henry houghton beck,History of south Africa And the Boer British War ,Glope Bible Publishing CO.Philadelphia,P5.

(6) marcela subrtoua, the anglo-french rapprochememt and the question of morocco :an uneasy way to the entente cordiale 1898-1904,bohemian historical review ,2016 ,p214.

- فرأت ايضا ان من مصلحتها الوصول لاتفاق مع فرنسا التي تكن العداء لألمانيا في ذلك الوقت. خاصة بعد النمو السريع للأسطول الألماني الذي أثارقلقها ومخاوفها فإن ألمانيا لم تكتف بمزاحمتها في الأسواق وامتلاك المستعمرات بل بسيطرتها على البحار أيضا[1].

فألمانيا كانت الدولة التي تنافس إنجلترا في الاستعمار وهي عدوة فرنسا منذ عام 1870 وهكذا فإن هذه العداوة المشتركة لألمانيا قربت بين انجلترا وفرنسا فقررت كل من الدولتين تصفية مصالحها الاستعمارية لمواجهة العدو المشترك[2].

ما جعل فرنسا تمشي في اتجاه فكرة التقارب البريطاني ورحبت به وذلك بعدما هزمت حليفتها روسيا أمام اليابان والتي كانت تعلق عليها أمالها[3].

وان كان **هانوتو** وزير فرنسا معارضا للتقارب الفرنسي البريطاني، ولم يلبث التعديل الوزاري أن أبعده وتولى الوزارة ديلكاسيه الداعية الأول للتقارب مع بريطانيا. وما كان ليتمكن من تحقيق هذا التقارب وتحصيل ايجابياته لولا وزارة بلفور كانت مقتنعة بفكرة هذا التقارب.[4]

ظهر داخل الحكومة الفرنسية تيار من أنصار التحالف مع إنجلترا وأكد أنها اكبر قوة عالمية، ولقد رأى مركز السياسة العالمية لا جدوى من التصادم معها، لان الخطر يكمن في ألمانيا. خاصة بعد فشل المواجهة مع انجلترا ومع مصر بين (1873-1876) وكان من بين أنصار هذا التيار **ديكاسي** و**بول كامين** سفير فرنسا بإنجلترا و**أوجين أوتين** زعيم التيار

(1) عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صورمن تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، دم،2004، ص 124.

(2)نفسه ، ص 124.

(3) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 451.

(4) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ،دس، ص 353.

الاستعماري بفرنسا، ولقد كان كل هذا عاملا أساسيا في المزيد من التقارب بين فرنسا وانجلترا[1].

ومع وفاة الملكة فيكتوريا[2] واستغلال البريطانيون مجيء ملكهم **إدوارد السابع**[3] بعدها للتقرب من فرنسا لأنه كان يكن حبا شديدا لفرنسا وكان يبادله الفرنسيون هذا الحب، فاغتنم فرصة زيارته لوحدات الأسطول الإنجليزي في مياه البحر الأبيض المتوسط، واستغل الساسة التقارب بين شعبيها للسعي الى تسوية العلاقات بينهما[4].

خاصة بعد أن أكد الملك إدوارد نفسه علنا أنه المروج للوفاق الفرنسي الإنجليزي الودي، حيث سارع معظم الرجال في انجلترا وجميع الصحافة البريطانية تقريبا إلى السير على خطاه[5].

وبالموازاة على هذه التغيرات في موازين القوى والتحالفات الدولية، السلطة المغربية أصبحت غير قادرة على الحفاظ على كيانها مما عجل الوفاق الفرنسي الإنجليزي خاصة وأن الأولى استجابت لكل المطالب الإنجليزية الاقتصادية الاستراتيجية وهكذا يمكن القول

---

(1) عبد المجيد الجمل، بريطانيا العظمى والمغرب العربي، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى للآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2006 –2007، ص 51.

(2) الملكة فكتوريا ولدت فكتوريا في قصر كنسنتون بمدينة لندن في الرابع والعشرين من شهر مايو سنة 1819 أقترح تسميتها ألكسندرينا جيورجينا لكن عمها عارض ذلك، أحسنت امها ومعلمتها تعلمها عالمات أنها ستصبح يوما ما ملكة على المملكة الانجليزية فقرأت مبادئ العلوم والفنون، تعلمت الالمانية والفر نسوية والايطالية واللاتينية مع آداب اللغة والإنجليزية والرسم والموسيقى كما عرفت بالحكمة والرزانة. ينظر يعقوب صروف، فكتوريا ملكة الانجليز وامبراطورة الهند، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص ص 13، 14.

(3) إدوارد السابع ملك بريطانيا من 1901–1910 وهو الابن الأكبر للملكة فيكتوريا وخليفها. بالغ الألمان في تقييم دوره في السياسة الخارجية المعادية لهم رغم أنه لعب دورا غير أساسي في تثبيت عرى التحالف البريطاني –الفرنسي أثناء زيارة له لباريس عام 1903 ولم يعرف عنه الاهتمام بالقضايا الداخلية. ينظر عبد الوهاب الكيلاني ،موسوعة السياسية، ج01، دار الهدى، لبنان، دس، ص 116.

(4) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 125.

(5) J-l.de lanessan, histoire de l’entente cordiale franco-anglaise les relations de la France et de l’Angleterre depuis le xvi siècle jusqu a nos jours, bibliothèque d’histoire contemporaine, paris, 1916, p 248.

أن أحد أسباب تغير السياسة الانجليزية انهيار السلطة المغربية في عهد السلطان مولاي عبد العزيز، وفشل الاصلاحات التي كانت مكلفة[1].

- احتجاج فرنسا عن متابعة انجلترا لما أسماه السفير الفرنسي "تجاوزات القبائل الحدودية" ورغبتها في الدعم السلطان مولاي عبد العزيز عسكريا
- ترى فرنسا أن المصلحة السياسية الوحيدة لإنجلترا في المغرب هي طنجة، وأن الحصول على المدينة يلزم انجلترا الاعتراف بمصالح الفرنسية في المغرب، أما بخصوص لقاء 31 جويلية 1902م اقتصر على تقديم اجابات من الحكومتين حول مقترحات لقاء 23 جويلية من نفس السنة الذي انصب على تقديم الحكومة الفرنسية شكوى حول التأثير الانجليزي على المخزن وانعكاسات ذلك على المصالح الفرنسية، وسبل التواصل إلى حل يراعي مصالح الجانبين كما كان ممهدا للقاء جديد في اوت 1902م [2].
- إقدام السلطان على إقامة مجلساً للأعيان، وكان يعتمد عليه في رفض مطالب فرنسا، ويحتج بأن مجلس الأعيان يمثل الشعب فوجدت فرنسا فرصة الثورة للتدخل في شؤون المغرب، غير أن انجلترا وألمانيا كانتا لها بالمرصاد فلجأت إلى سياسة، إرضاء الدول المعارضة[3] فشرعت بذلك المباحثات البريطانية–الفرنسية في عام 1902م، واستمرت بصورة منقطعة متجاهلة ألمانيا[4].

وكان موقف رجلا الدولة البريطانيين لورد كرومر ولانزدون آثار كبيرة في نجاح هذه المفاوضات[5].

---

(1) عبد المجيد الجمل، المرجع السابق، ص 42.

(2) محمد العزوزي، المغرب في الصراع الفرنسي الانجليزي نحو التسوية ثنائية للمصالح المشتركة (1902–1912)، دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج02،ع06 ، دم،2020، ص 374.

(3) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي: تاريخ المعاصر للمغرب ، ط02،المكتب الاسلامي، بيروت، 1996، ص ص 350، 351.

(4) فؤاد طارق كاظم ،اسباب ونتائج قيام الحرب العالمية الأولى، كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في التاريخ، ،كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، دم،2023، ص 02.

(5) محمد مصطفى صفوت، المرجع السابق، ص 111.

حيث مثلت سنة 1904م، حدثا هاما في العلاقات الأوربية والدولية وبالخصوص الفرنسية الانجليزية حيث وضعت حدا وإن كان مؤقتا للصراع الانجليزي الفرنسي[1].

بحيث عقدت بريطانيا وفرنسا وفاق في نفس السنة[2] ووقعت هذه الاتفاقية **الأنجلو-فرنسية**[3] المشهورة في لندن بتاريخ 8 أفريل 1904م[4] وكان للملك ادوارد السابع الدور الكبير في تمهيد الطريق لعقد هذا الاتفاق الودي بين الدولتين[5]

لكن الاتفاق الودي[6] يعود إلى الحقيقة بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية كانتا قد أدركتا أنهما في مركز يسمح لهما بإبرام صفقة استعمارية رابحة لكليهما[7].

سارت المباحثات في سبيل التفاهم بين انجلترا وفرنسا سيرا مرضيا، ونشرت جريدة **لاريفورم** في 9 أفريل 1904م برقية وردت إليها من باريس تحتوي على مواد الاتفاق[8]. والتي كان من بينها تسعة مواد علنية وخمسة مواد سرية نذكر منها ما يلي:

---

(1) عبد المجيد جمل، المرجع السابق، ص 51.

(2) يسرى الجوهري، شمال إفريقية، ط06،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية ،1980، ص 157.

(3) ينظر إلى الملحق رقم 04.

(4) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ط08،دار الفارابي، بيروت، 1985، ص 321.

(5) محمد رفعت بك، التيارات السياسية في الحوض المتوسط، المرجع السابق، ص95.

(6) الاتفاق الودي هو اتفاق يحصل بين الفرقاء لحل خلافاتهم ونزاعتهم بطريقة ودية دون اللجوء إلى القوة او إلى القانونية كما يحدث هذا الاتفاق بين الافراد وغالبا ما يحصل في حل الخلافات القائمة بين الدول في نزاعتها على الحدود وفي خلافاتها السياسية والاقتصادية. ينظر عبد الوهاب الكيلاني، المرجع السابق، ص60.

(7) هربرت فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789-1950، تر: أحمد نجيب ووديع الضبع، ط08، دار المعارف، القاهرة، ص421.

(8) محمود نجيب أبو لليل، الاحتلال البريطاني والصحف الفرنسية من سنة 1882 حتى سنة 1904، دد، القاهرة، 1953، ص 223.

- أن تمتنع كل دولة من الدولتين عن إثارة المشاكل للدولة الأخرى، في مصر ومراكش[1] فتعهدت فرنسا بأنها في مقابل إطلاق يدها في مراكش، لن تعمل على عرقلة أعمال البريطانيين في مصر.[2]
- فأصبحت بذلك انجلترا مطلقة اليدين وحدها أمام مصر، وهذا الموقف هو الذي كانت تتوق إليه انجلترا لتنفيذ مقاصدها والحصول على هدفها التي لا طالما تمنتها من أزمان بعيدة[3].
- كما نص أيضا هذا الاتفاق الذي أطلق عليه الوفاق الودي، على دور فرنسا في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المغرب. وفي تقديم المساعدة إلى سلطان المغرب لإصلاح إداراته واقتصاده وتم الاتفاق أيضا على عدم تسليح أو احتلال الساحل المغرب الموجه لمضيق جبل طارق[4].
- حرية التجارة في كل من القطرين وأن تعامل كل واحدة منها الأخرى على قدم المساواة فيها يتعلق بالضرائب المفروضة على التجارة وأجور النقل وهذه المادة كما نرى فيها اعتراف من بريطانيا بسلطة فرنسا في المسائل المتعلقة بالتجارة والضرائب والنقل وغيرها في المغرب هذا ماجاء في المادة الرابعة .
- رعاية حقوق الموظفين الفرنسيين والانجليز في كل من مصر والمغرب وهذا ما جاءفي المادة الخامسة [5].
- قبول الحكومة الانجليزية بحرية المرور في قناة السويس هذا ما جاء في المادة السادسة.

---

(1) لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية مقاربة تاريخية–قانونية، المجلة البحثية، دمج، ع 01، دم،2013، ص 225.

(2) البنود بيرتر، الاستعمار البريطاني في مصر، تر : أحمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، 1924، ص24.

(3) عمر طوسون، يوم 11 يوليه سنة 1882 :بدء الاحتلال البريطاني لمصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1934، ص 50.

(4) فؤاد طارق كاظم، المرجع السابق، ص 02.

(5) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المرجع السابق، ص ص 319، 320.

- أما المادة السابعة نصت على فرض الحكومة الانجليزية منع تحصين الساحل المغربي، فيما بين مليلية ومصب نهر سبو[1].
- أما المادة التاسعة والأخيرة فتتعهد كل من الحكومتين بمساندة الأخرى حتى يتم تنفيذ هذه الاتفاقية فيما يختص بمصر والمغرب[2].

من ناحية أخرى نجد الاتفاق السري الذي نص بنده الأول أنه في حالة اضطرار الدولتان تعديل سياستها الخاصة في كل من مصر والمغرب فإنهما تلتزمان بما تضمنته المواد 4 و6 و7[3].

- المشكلات المتعلقة بمصائد الأسماك في **نيو فوند لاند** بين انجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية الانجليزية في إفريقيا.
- تسوية بعض المشكلات في سيام ومدغشقو وافريقيا الغربية[4]. علما أن إنجلترا وفرنسا أصدرتا بيانا عاما أعلنتا فيه بأنه ليس في نيتها تبديل الوضع القائم في مصر ومراكش .إلا أنهما استدركتا في المواد السرية المرفقة بالاتفاقية وقالتا بأنهما" ستضطران إلى تغيير سياستها بخصوص مصرو مراكش طبقا للظروف".وهكذا عقدت، صفقة نموذجية للعصر الإمبريالي على حساب الشعوب المستضعفة إذا أن فرنسا بادلت مراكش بمصر لقاء حصولها من انجلترا على حرية العمل في مراكش[5].
- ونصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على اعتراف الحكومة البريطانية بأن " لفرنسا بصفة خاصة ولكونها دولة مجاورة للمغرب... أن تسهر على الاستقرار في البلد ،وأن

(1) ألبير عياش، المصدر السابق، ص 53.

(2) شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 320.

(3) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 320.

(4) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 125.

(5) لوتسكي، المرجع السابق، ص 322.

تقدم له مساعدتها بالنسبة الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي يحتاجها ".وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا في هذا الصدد[1].

- كما نصت المادة الثالثة من المواد السرية الملحقة بالاتفاق الودي، على تعهد فرنسا وبريطانيا بأن يكون شمال المغرب، في حالة فقدان لاستقلاله من نصيب إسبانيا[2].
- وتقتضي المادة الرابعة بسريان هذه الاتفاقية **الفرنسية الانجليزية** حتى في حالة رفض اسبانيا لها (اي حالة ما إذا رأت أن نصيبها من الغنيمة أقل من مما ترجوا).
- وتتعلق المادة الخامسة بتسديد الديون الأجنبية[3].

وكانت النقطة الأساسية في الاتفاقية الأنكلوا–فرنسية هي تجزئة مراكش إلى مناطق نفوذ وضعت حدودها في الجزء السري من الاتفاقية. فغدا شمال مراكش في منطقة النفوذ الإسباني ،ووضعت طنجة تحت الاشراف الدولي وفضلا عن ذلك طالبت انجلترا بأن يجرد القسم الشمالي من مراكش كليا من السلاح، والذي يطل على المحيط الأطلسي وساحل البحر الأبيض، فوافقت فرنسا على هذا الطلب[4].

وهكذا نجحت فرنسا من خلال هذا الاتفاق في ابعاد خصم قوي ، عبر ضمان حقوقه الاقتصادية وحققت بالموازاة لذلك نجاح سياسي واقتصادي في المغرب، مكنها من تقوية مركزها أمام باقي القوى المعارضة خاصة ألمانيا التي دعت فرنسا لتجنب أي نزاع مسلح إلى عقد لقاء دولي يحدد بتساوي حقوق كل طرف غير أن المعارضة الألمانية اختفت بعد تواصلها إلى تسوية مع فرنسا[5].

---

(1) عبد العزيز سليمان ،عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر لاوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، المرجع السابق، ص 354.

(2) لبنى بورزمي، المرجع السابق، ص 11.

(3) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير الجزائر تونس المغرب الاقصى ،المصدر السابق، ص 321.

(4) لوتسكي، المرجع السابق،ص322.

(5) محمد العزوزي، المرجع السابق، ص371.

وكان الهدف السري للسياسة الألمانية كسر الوفاق الفرنسي الإنجليزي وتطلعت للوصول إلى ذلك بفضل الهزائم الروسية في **ماندشوريا** وبمناورة مزدوجة التدخل في مراكش لتبرهن لفرنسا بأن إتفاق 1904م لا تأثير له، والتقدم بعروض إلى روسيا، وإذا أمكن إبرام حلف جرماني–روسي ترى فيه فرنسا أنها مضطرة للمشاركة به لكنها فشلت في تحقيق أهدافها[1].

أما بالنسبة للعلاقات المغربية الأوربية، بالخصوص العلاقات المغربية الفرنسية فقد اعتبر المغاربة الاتفاقية بمثابة عقد بيع المغرب لفرنسا[2].

وقد جاء الموقف المغربي باتهام الفرنسيين والإنجليز بالتصرف في مصير الشعب المغربي دون استشارته معبرا عن غضبه وسخطه[3].

فنجد أن علاقة المغاربة بالفرنسيين قد دخلت في مرحلة تميزت بالمواجهة. وفي هذه المواجهة كانت فرنسا تتسلح بعدة اوراق رابحة تساعدها فيما بعد من بسط نفوذها على المغرب.[4]

(1) نور الدين الجاطوم، المرجع السابق، ص 363.

(2) نور الدين الجاطوم، المرجع السابق ،ص 355.

(3) عمر مرفق محمد، مقاومة القبائل الصحراوية المغربية لاحتلال الفرنسي في بداية القرن العشرين، كلية الطب، دم،دس، ص 153.

(4) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894– 1910 :حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط02، افريقيا الشرق، دم، 1994، ص 48.

المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م:

لا بد لنا من أن نشير الى الهزيمة الفرنسية أمام الجيوش الالمانية في حرب السبعين عاما، لان هذه الهزيمة هي التي مكنت فرنسا من بقاء إمبراطورتيها في شمال القارة الأفريقية، ذلك أن مطامع بسمارك كانت واسعة النطاق في اروبا، حيث كان يرى في فرنسا حجر عثرة في سبيل هذه المطامع ،فلما تمكن من هزيمتها رأى أن يلهيها عن مشروعاته في أروبا، وذلك بإغرائها بأفريقيا واشغالها عن تصرفاته. وهكذا كانت حرب السبعين عام سببا من أسباب تشجيع فرنسا على نسيان أوروبا بأفريقيا[1].

وفي صيف 1880م اشتد الصراع الاستعماري على المغرب، ومتد الى بداية القرن العشرين وقد ظهر بان فرنسا جادة في الاستحواذ على المغرب ،حيث بدا لها أن ذلك يتم بتوافق مع الدول الاخرى المنافسة لها[2]. ومن موقع التفوق هنا بدأت الدبلوماسية الفرنسية في تنفيذ مخططها فتهيأت لإجراء تسويات تأكدت بإبرام عدة اتفاقيات أهمها ما بين (1901-1904م)[3]، وهكذا عبر (أوجين أتيين) زعيم الفريق الاستعماري الفرنسي قائلا "إن لفرنسا في المغرب العربي حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الاخرى،وإن الأساس الاول لحقوقنا هو الجزائر، وإن الجزائر قادتنا الى تونس وينبغي أن تقودنا الى المغرب" [4].

أما عن احوال المغرب ،فقد توفي السلطان الحسن الاول عام 1894م، وتولى الحكم من بعده ابنه السلطان عبد العزيز (1894- 1908م) ولم يكن يبلغ أنذاك من العمر سوى 14 سنة، وبذالك أوكلت الوصاية عليه الى الوزير موسى باحمد الذي عرف بحزمه وشدته،

---

(1) عبد المحيد بن جلون، هذه مراكش ،مطبعة الرسالة، القاهرة ، 1949، ص 58.

(2) أكرم بوجمعة ،محمد عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب الاقصى)، أطروحة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ،2016-2017، ص 60.

(3) فادية عبد العزيز القطعاني، *المرجع السابق*، ص42.

(4) محمد على داهش ،دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 129.

فاستطاع التحكم في زمام الامور حتى وفاته عام 1900، وبدأت بعدها مرحلة جديدة في تدهور الإدارة من خلال التنافس بين مختلف الوزراء لاستغلال صغر سن السلطان عبد العزيز ،كما فتح باب التغلغل الاجنبي الى المغرب بحجة الاصلاح[1]. حيث نشبت مجموعة من الثورات والفتن من بينها ثورة **الجيلالي الزرهوني "بوحمارة"**[2] 1902م وثورة **أحمد الريسوني**[3] الذي كان يختطف النصارى بشمال المغرب ،حتى قضى عليه السلطان "**مولاي عبد الحفيظ**[4] "سنة 1909م، وفي عهد المولى عبد العزيز خرج الوضع عن السيطرة حيث اشتدت الضغوط الأوروبية على المغرب وبالأخص من طرف إسبانيا وفرنسا[5].

أما إسبانيا هيا الاخرى ،فلقد أدى فقدان أخر ما تبقى من إمبراطورتيها الإستعمارية الكبرى في أمريكا سنة 1898م، الى وضع القضية المغربية في المقام الأول من التحرك الخارجي الاسباني ومن كل تلك الاتجاهات التي شبهها (ganlvet) "بدوارة الرياح لم يبق سوى الجنوب للتوسع عبر إفريقيا "وفضلا عن هذا السبب الداخلي الذي جعل قضية المغرب تتصدر الساحة محليا، أضيف الى الواقع الأوروبي الذي عجل بالأحداث في المغرب ليؤدي

---

(1) محمد على داهش ،محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص27-28.

(2) هو عمر بن ادريس الجيلالي بن محمد اليوسفي الزرهوني ،لقبه خصومه أبو حماره او الروكي، عارض حكم السلطان عبد العزيز بن الحسن، مدعيا أنه أحد أبناء السلطان الحسن، سيطر واتباعه على المناطق الشرقية ،مهددا بذلك الحكم المركزي ،حتل على العديد من المساعدات الفرنسية والاسبانية ،اتخذ من تازة عاصمة له استمر يحكم هذه المنطقة حتى عام 1909،اذ أعدم في عهد السلطان عبد الحفيظ، ينظر: روم لا ندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين ،تر : نقولا زيادة ،دار الثقافة ،بيروت ،1956،ص ص65-66.

(3) مولاي أحمد الريسوني: ظهر كمعارض مناهض لسياسة مولاي عبد العزيز ،ينتمي الى عائلة طيبة تعيش وسط جبالة حيث ولد ونشا في زينات بيني عروس .... ينظر ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 302.

(4) المولى عبد الحفيظ بن الحسن الاول الحسني (1280هـ-1356/1863-1937م): هو المولى عبد الحفيظ بن الحسن الاول بن محمد الثاني بن عبد الرحمن، الحسني، العلوي، المغربي أصلا، الفاسي ولادة واقامة ،سادس عشر سلاطين دولة الاشراف العلويين بالمغرب (1326-1330هـ) (1908-1912م) ومن فقهائهم وأدبائهم وناظميهم. للتدقيق حول هذه الشخصية. ينظر فؤاد صالح السيد ،معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والاسلامي، مكتبة العضدية ،بيروت،2010،ص ص375-376.

(5) يوسف بوستي، المختصر في تاريخ المغرب ،د د، دم، 2020،ص ص29-30.

الى وضع حد للنظام الاستقلال وتقسيم البلاد،و كانت فرنسا هي صاحبة المصلحة في التعجيل بسير الأحداث خاصة بعد احتلال الجزائر وتونس ووصلت من هناك غربا الى حدود المغرب ،ومنذ سنة 1901م أوقفت فرنسا أطماع إيطاليا في اتفاقية أعلنت بموجبها فرنسا عن اطلاق يدها عن بلاد طرابلس كليا مقابل موقف مماثل لإيطاليا بخصوص المغرب[1].

وقد كانت إسبانيا نهاية 19م وبداية 20م تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية اخرجتها من دائرة التحولات التي كانت تعرفها أوروبا والساحة الدولية أنذاك. لذلك وجهت أنظارها الى المغرب باعتباره بلدا مجاورا ،ومجموعة من جزره تحت سيطرتها وتدعي أن لها تاريخ مشتركا يجمعها بالمغاربة[2].

فبعد التصريح الذي أطلقه السفير الفرنسي في مدريد سنة 1880م، والقاضي بان فرنسا قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وجودها في المغرب متى سمحت لها الفرصة، وكانت إسبانيا تسعى لمد نفوذها في المغرب لذلك فتدخل فرنسا في تونس أيقظ مخاوف اسبانيا، وفي السنة الموالية عقد في العاصمة الاسبانية مدريد 1882م مؤتمر بخصوص الجغرافية الإستعمارية والتجارية وكانت من نتائجه ميلاد لجنة جديدة هي:الجمعية الإسبانية للمهتمين بالاستعمار الإفريقي.

La société espagnole des africaniste et des colonisateurs.

وانتهت أشغال الجمعية بتقديم نشرات مضمونها أن أي تهديد للمغرب هو تهديد ضد استقلال إسبانيا نفسها وأوضحت بأنها ضد احتلال فرنسا للمغرب واحتلال انجلترا لطنجة كما سعت اللجنة الى تحضير الرأي العام الاسباني للإهتمام بالمسألة المغربية[3].

---

(1) مكيل مرتين ، الاستعمار الاسباني في المغرب (1860-1956)، تر: عبد العزيز الوديي، منشورات التل، الرباط، 1988، ص17.

(2) وليد مومن ،لمحات عن مسار الحركة الوطنية في المنطقة الخليفية ،مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الانسانية، دمج ،دع، دم، دس، ص 148.

(3) محمد الشيخ برابح، العلاقات المغربية الأوروبية عشية الحماية المزدوجة، جامعة الجلفة، دم ، ص ص 371-372.

كما كان فقدان إسبانيا لمستعمراتها في أمريكا اللاتينية وشرق أسيا، واشتداد التنافس الامبريالي حول المغرب، جعلها تعمل على تنقيح أيدولوجيتها "**الافريقانية**". وفي هذا السباق بدأت تتبلور حركة اهتمت بالمغرب، اطلق عليها اسم "**المغربانية**"، وتم تدشينها من قبل المراكز التجارية الاسبانية –المغربية من أجل إعطاء دفعة قوية للعمل في شمال المغرب وقد عجل بإنشائها التوقيع على الاتفاق الودي الفرنسي –الانجليزي في 08أفريل 1904م، والفرنسي–الاسباني 03أكتوبر 1904م، وشكل الاتفاق الأول تغيرا جذريا في موقف اثنين من أقوى الدول المهتمة بالمسألة المغربية.[1] ووقعت برضى من بقية الدول الإستعمارية المنازعة لهما ،بمنح كل واحدة منها ارضا تحتلها وتسيطر عليها ،وبذلك كانت إسبانيا هي الدولة التي تقرر أن تشارك فرنسا في القيام بحماية المغرب واحتلال الجزء الشمالي من أراضيه[2].

وفي صيف 1880م، اشتد الصراع الاستعماري على المغرب وامتد الى بداية القرن العشرين، وقد تجلى واضحا أن فرنسا جادة في الاستحواذ على المغرب، حيث بدا لها أن ذلك يتم بموافقة القوى المنافسة لها، فأجرت اتصالات مع ايطاليا وأغرتها بمساعدتها في بسط نفوذها على ليبيا وانتهت بابرام اتفاقية عام 1902م، ومع بريطانيا 1904م التي عجلت المسألة المغربية وانتهت بإطلاق يد فرنسا في المغرب ،شريطة عدم معارضة سياستها في مصر ومنح حليفتها إسبانيا نفوذا في القسم الشمالي من البلاد[3]. حيث نص الاتفاق الودي في ملحقه السري على تعهد فرنسا وبريطانيا بأن يكون شمال المغرب في حالة فقدانه لإستقلاله من نصيب اسبانيا[4]. ثم اتفقت فرنسا مع إسبانيا بعد ضعف هذه الأخيرة إثر

(1) محمد أحميان، جهود إسبانيا لتوسيع نفوذها التجاري في الساحل المتوسطي للمغرب خلال القرن 19م،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،دمج ،ع 12،دم،دس،ص130.

(2) محمد داود ،تاريخ تطوان، مر :حسناء محمد داود، مج 11،منشورات جمعية تطاوين أسمير ،تطوان ،2009،ص09.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، ديوان المطبوعات الجامعية، دم،2013، ص75.

(4) لبنى بورزمي، المرجع السابق ،ص11.

الهزيمة التي منيت بها في كوبا على أن يشتركا في احتلال المغرب ،ووافق الطرفان على عقد هذا الاتفاق لأنه يخدم مصلحة كل منهما [1].

وكان إصرار إنجلترا على تجزئة مراكش وفصل القسم الشمالي من البلاد وتحويلها إلى منطقة إسبانية ،محفز لفرنسا على إجراء مفاوضات مع إسبانيا. وفي 03 أكتوبر 1904م وقعت فرنسا في باريس اتفاقية مع إسبانيا[2]، وكانت تحتوي هذه الاتفاقية على جزئين علني وسري .وفي البيان العلني الذي نشر في الصحف ،أعلنت فيه فرنسا واسبانيا بأنهما تدافعان عن حرمة كامل أراضي المملكة المراكشية تحت سيادة السلطان ،لكن اخلفت كل واحدة منهما بالوعد لأنها جزئت في القسم السري من الاتفاقية إلى منطقتي نفوذالأولى فرنسية والثانية إسبانية[3] أما القسم السري فيفصل معنى تلك الحقوق، وذلك بتقسيم مراكش إلى منطقتي نفوذ وتخطيط حدود كل منطقة .وتعهد اسبانيا بعدم التصرف في منطقتها خلال 15 سنة إلا بموافقة فرنسا. وإذا أصبحت المحافظة على الوضع الراهن في مراكش أمرا مستحيلا أمكن لأسبانيا استعمال حقها في العمل طبقا لهذا الاتفاق (مادة 3)، ومن بنود الاتفاق الأخرى تعهد إسبانيا بعدم التنازل عن جزء من منطقتها لطرف ثالث[4] ونصت أيضا على إعطاء الأمن في طنجة الى قوة فرنسية–اسبانية مشتركة[5]. ونصت المواد الرابعة والخامسة والسادسة من الاتفاق السري على تحديد المنطقة الاسبانية الجنوبية، والتي وصلت الى التطبيق النهائي سنة 1912 [6].

---

(1) فؤاد رياب، المغرب الاقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية ، القاهرة، دس، ص 36.

(2) ينظر إلى الملحق رقم 05.

(3) لوتسكي ،المرجع السابق ، ص322.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس المغرب الاقصى، المصدر السابق، ص227.

(5) اسماعيل أحمد باغي ،محمود شاكر ،تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر: قارة افريقية ،ج2، الرياض، 1993، ص 148.

(6) عمر أفا، المرجع السابق، ص 401.

لقد أثار هذا الاتفاق الفرنسي الاسباني ردود فعل مختلفة،تمثلت في رؤية المغاربة انه صفقة بيع لبلادهم ، بين بلدين استعماريين دون أخذ رأي أهله ،ما ادى إلى توتر العلاقات المغربية الفرنسية [1]، حيث أن جلالة السلطان مولاي عبد العزيز أجاب المبعوث الفرنسي الذي جاء إليه ليقنعه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي، وليحاول الحصول منه على الاتفاقية الفرنسية الإنجليزية بقوله: "عجيب هذا التعاون الذي تقترحه علي فرنسا، وهو أن أوزع مملكتي على الأجانب"[2].

وهكذا اقتسمت هذه الدول الأربع المصالح والمنافع في البلدان العربية التي كانت تعاني من ضعف سياسي وعسكري فقد نفذت هذه الاتفاقيات بحذافيرها ما جعل الفرنسيون يفوزون بالمغرب، في المقابل حصل الاسبان على نصيبهم منه وفق ما نصت عليه مساعيهم، واستولى الايطاليون على طرابلس وبرقة، ولا يزال الانجليز في مصر[3].

لقد تمكنت الحكومة الفرنسية من عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات المعلمة والسرية لمحاولتها تحقيق مصالحها الشخصية ولرعاياها ،وقامت بالعديد من الاتفاقيات مع مجموعة من الدول منها الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902، والاتفاق الودي الفرنسي الانجليزي 1904، والاتفاق الفرنسي الاسباني اكتوبر1904. وبذلك تكون قد قطعت شوطا كبيرا في إطار عملها في تنفيذ سياستها الإستعمارية في المغرب ،وهذا بعد أن تمكنت من إزاحة أكبر العقبات في طريقها، ولكن هذا النجاح رهن بتجاهلها لأكبر طرف منافس لها في المغرب، ألا وهو ألمانيا التي سوف تتخذ موقفا جريئا اتجاه هذه الاتفاقيات ،خاصة بعد تزايد مصالح هذه الخيرة في المغرب.

---

(1) محمد القبلي ،تاريخ المغرب تحيين وتركيب ، منشورات المعهد الملكي البحث في تاريخ المغرب ،الرباط، 2011، ص505.

(2) مؤلف مجهول ،حزب الاستقلال –المغرب الاقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية ، دد ،دم ،دس ، ص43.

(3) أمين سعيد، الدولة العربية المتحدة :تاريخ الاستعمار الفرنسوي الإيطالي في بلاد العرب، ج 02، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشريكاه ،مصر ،د.س، ص 251.

الفصل الثالث:

التنافس الأوروبي في ظل التسوية الدولية وفرض الحماية على المغرب

المبحث الأول: أزمة مراكش الأولى 1905

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء1906

المبحث الثالث: أزمة مراكش الثانية 1911

المبحث الرابع: فرض الحماية الفرنسية على المغرب 1912

بعد ما نجحت فرنسا في حل مشاكلها السياسية والدبلوماسية مع الدول المنافسة لها في المغرب وهي على التوالي ايطاليا –بريطانيا –إسبانيا ظهر مشكل جديد يعرقل فرنسا لمد سلطتها السياسية في المغرب وهو الطموحات الألمانية في المغرب الأقصى، ولقد تأكدت المطامع الاوروبية بعد عقد المؤتمر الدولي لسنة 1906 الذي أدى الى التدخل المباشر للدول الاوروبية لينتهي بها الوضع إلى فرض الحماية المزدوجة (الفرنسية – الاسبانية) سنة 1912م على المغرب .

المبحث الأول: أزمة مراكش الأولى 1905

بعد سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي قامت بها فرنسا مع الدول صاحبة المصلحة في مراكش، والتي كانت بدايتها بعقد اتفاق مع إيطاليا سنة 1902م ثم الاتفاق الودي مع إنجلترا واسبانيا سنة 1904م، فلم تبقى من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في مراكش سوى ألمانيا[1].

التي عارضت هذه الأخيرة الاتفاق **الفرنسي– البريطاني** بسبب تجاهلها هي ومصالحها في المغرب الأقصى هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد تدخل رجال الدولة الألمان المدفوعين من طرف الأوساط الصناعية والبنكية الألمانية، والتي كانت تطالب بدورها إلى إعادة طرح مسألة المغرب من جديد على الساحة الدولية ،هذه المسألة التي كان يبدو أنه قد حسم فيها من طرف القوى الاستعمارية[2]. مما دفع غليوم الثاني[3] لتوقف بميناء طنجة في31 مارس 1905م وزيارة سلطان المغرب وإلقاءه خطابا هناك[4]. حيث قال فيه "**إني عازم على أن أقوم بكل واجبي لحفظ مصالح ألمانيا في مراكش لأني اعتبر السلطان يتمتع بحرية مطلقة**"[5] هذا التصريح الذي له مغزاه قد أحدث صدى عميقا في العواصم الأوربية، فرأت كل من فرنسا وإسبانيا مشاريعها تنهار في اقتسام المملكة المغربية [6]،وهكذا رفضت المانيا الاعتراف لفرنسا بما تدعيه من حقوق مدعية هي الأخرى حقوقا جديدة، بينما وقفت

---

(1) شوقي الجمل ،عبد الله عبد الرزاق ابراهيم ،تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،المرجع السابق ،ص ص278،279.

(2) البير عياش، المصدر السابق ،ص55.

(3) وليم الثاني هو إمبراطور ألمانيا وملك روسيا 1888–1918،ابن فريدريك الثالث وخليفته ،وحفيد وليم الاول كما حفيد الملكة فيكتوريا من أمه كان شديد الايمان بحق الملوك الإلهي محبا للمظاهر العسكرية وشديد الاندفاع أكمل دراسته في جامعة بون. وبوصفه إمبراطورا سعى ليجعل من ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية عزيزة الجانب رفيعة المكانة كما اصطدم بسمارك فأرغمه على الاستقالة 1890واصبح مسيطرا على حكومته. وحاول ايضا في سياسته الداخلية التقليل من شأن الاحزاب الاشتراكية بسن القوانيين القمعية والقيام بالإصلاحات الاجتماعية .ينظر مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق موضوعات زعماء،ج03، دار رواد النهضة ،لبنان،1994،ص134.

(4) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص190.

(5) علال الفاسي ،الحماية في مراكش من الواجهة التاريخية والقانونية ،المرجع السابق ،ص11.

[6] مؤلف مجهول ، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية ، المرجع السابق ،ص44.

السياسة المراكشية موقف عدم الاعتراف بمصلحة الطرفين كي لا ترجح دولة أخرى بالبلاد[1].

وكان غليوم الثاني Glium02 يهدف من خلال تصريحه إلى تحدي فرنسا وإنجلترا التي سبقت لها أن وقعت اتفاقية المقايضة مع فرنسا (المغرب مصر) قد لا يهمه استقلال المغرب وسيادته لكن كان يهمه شيئين هما كآتي

- الضغط على فرنسا بإيهامها أن ألمانيا تدافع عن استقلال المغرب الأقصى، والتي كانت لاتزال تعاني من انهزامها امام المانيا 1870م.
- وإلهامها أيضا أن الجهود الدولية والعسكرية لاحتلال المغرب لن تمر دون متاعب[2].

ولعل أهم الأسباب التي دفعت ألمانيا لمعارضة الاتفاق الفرنسي –البريطاني تتمثل في:

– المصالح الاقتصادية الالمانية بالمغرب، فالبرغم من قلة عدد الألمان، فإن الجالية الألمانية كانت نموذجا في النشاط والنجاح السريع بالمغرب، والتي تعود جذورها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م ،فقد خرجت ألمانيا هي اكثر الدول استفادة وتمكنت من الحصول على حقوق مماثلة للدول الأوربية الاخرى التي كانت لها علاقات قديمة مع فرنسا.

وهكذا كان الألمان يحتكرون 70% من النشاط التجاري بمراكش واستطاعوا بفضل نشاطهم خلق زبائن مهمين من المحميين والسماسرة[3].

خاصة أن ألمانيا ظهرت متأخرة بين الدول الأوربية الأخرى التي كانت على علاقات اقتصادية بمراكش خلال القرن التاسع عشر، ولذلك كان موقفها سلبيا في مؤتمر مدريد.

(1) علال الفاسي، المرجع السابق، ص11.

(2) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص140.

(3) علال الخديمي، التدخل الاجنبي والمقاومة بالمغرب، المصدر السابق، ص56.

فكانت تعليمات بسمارك بأن يساير الوفد الألماني وجهة نظر فرنسا، ومنذ 1886م لوحظ تردد السفن الألمانية على موانئ مراكش الجنوبية[1].

كما وضعت استقالة بسمارك سنة 1890م نهاية لنظامه القائم على مبدأ التوازن الإقليمي، الذي هيمن على العلاقات الدولية في أوروبا منذ 1870م، ولقيت سياسته معارضة الإمبراطور غليوم الثاني، حيث ارغمه هذا الأخير على الإسقالة سنة 1890م لتنهار بذلك سياسة التوازن القاري لبسمارك لتتحول معه الدبلوماسية الالمانية من الافاق الاوروبية الضيقة إلى الآفاق السياسية العالمية ،التي تجسدت في بحث ألمانيا عن المستعمرات من خلال منافسة القوى الأوروبية الاخرى مما فرض على غليوم الثاني المطالبة بنصيب المانيا وذلك بمضايقة الاستعمار الفرنسي بالمغرب[2].

فلقد رأت ألمانيا في هذه الاتفاقيات، اخلالا بسياسة توازن القوى وأن فرنسا بتجاهلها ابلاغ الألمان بهذه الاتفاقيات يعد تحجيما لنفوذها وتقليلا من هيبتها وقد اكدت المانيا لبريطانيا أن المسألة المغربية ليست قضية خاصة بفرنسا، وإنما هي قضية تتعلق بدولة مستقلة باعتراف الدول الأوربية[3]. وبذلك يمكن القول أن خطاب غليوم الثاني وضع العالم الغربي في أزمة دولية بين الفرنسيين والبريطانيين والألمان، وقد نددت فرنسا بعرقلة ألمانيا لمصالحها في المغرب ،واعتبرت زيارة الإمبراطور الألماني لطنجة عملا عدوانيا أفسد مخططاتهم ،ودفع بالمخزن المغربي إلى معادتهم[4].

ولقد أثبت السلطان المولى عبد العزيز بأن ألمانيا لا يمكنها أن توتر العلاقات الفرنسية المغربية ،وأرجع السبب في ذلك إلى الفرنسيين وانهم هم من ساهموا في تدهور هذه العلاقات

(1) صلاح العقاد، المغرب الكبيرفي العصر الحديث، المرجع السابق، ص228.

(2) محمد أبيهي، الأزمة المغربية الاولى وزيادة كيوم الثاني لطنجة 31 مارس 1905، مجلة لكسوس الإلكترونية، دمج، ع39، دم ، 2021، ص14.

(3) مصطفى البطراوي ،المرجع السابق ،ص249.

(4) محمد أبيهي، المرجع السابق ،ص16.

وظهر ذلك من خلال مساعدتهم لثوار المغرب وإثارة الفوضى على الحدود الجزائرية المغربية من أجل إضعاف المخزن[1]. ويظهر ذلك من خلال، البعثة التي أرسلت إلى مراكش في مستهل عام 1905م والتي ترأسها رينيه والتي تضمنت هذه الاخيرة إجراء مفاوضات حول إصلاحات الإدارة وجهاز الشرطة والمالية والاقتصاد في مراكش.

نذكر من بين هذه الإصلاحات ما يا يلي:

- تنظيم الشرطة المراكشية تحت الإشراف الفرنسي (وفي منطقة النفوذ الإسباني تحت الإشراف الإسباني).
- تأسيس بنك الدولة المراكشية تحت رقابة البنوك الفرنسية. ويقوم هذا البنك بإصدار العملة المراكشية، وحفظ أموال الخزينة، وتقديم إعانات لامتيازات الفرنسية في مراكش وخاصة لمد سكة حديد طنجة –فاس، ولتقديم القروض.
- تشجيع منح الامتيازات (السكك الحديدية والموانئ والغابات والتعدين وغيرها) للفرنسيين بجميع الوسائل[2].

وعموما فقد كان الجو العام في المغرب، مشحونا بمعاداة فرنسا، على اثر الاعتداءات التي قادها الجنرال ليوتي، على الحدود الشرقية المغربية. كما قامت النخبة المغربية بتحذير السلطان، من خطورة المشاريع الفرنسية على استقلال المغرب. واشارت عليه بضرورة الاستعانة بأطراف إسلامية، كمصريين مثلا لمساعدته على وضع مخططات اصلاحية، تجعله في منأى عن الأخطار الفرنسية[3].

ولقد كانت الغاية من هذه الإصلاحات هي تحويل مراكش إلى كيان سياسي أقرب للمحمية فرنسية، وكاد السلطان عبد العزيز يوافق على هذا البرنامج الصادر من بعثة

(1) علال الخديمي ،المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ،المرجع السابق، ص58.

(2) لوتسكي، المرجع السابق ،ص323.

(3) مصطفى البطراوي ،المرجع السابق ،ص250.

تالانديبه لولا تدخل ألمانيا في شؤونه، كل هذا يوضح شيء واحد وهو ان فرنسا تحاول الاستحواذ على المغرب لوحدها وابعاد المانيا عن مراكش[1].

وفي هذا الاطار، رأى دكاسيه أن ألمانيا تود الاستحواذ على المغرب ،لكن ألمانيا ردت بقوة واعتبرت وجودها بالمغرب مرتبط بحماية مصالحها الاقتصادية[2].

وهكذا أحبطت خطة فرنسا في بسط حمايتها على المغرب ،مما جعل المغاربة يميلون إلى صف ألمانيا خاصة بعد تصريح غليوم الثاني في 1905م بأن لألمانيا مصلحة في المحافظة على الوضع القائم وعلى سياسة الباب المفتوح[3].

ونتيجة لكل هذه الأحداث نشأ خلاف طنجة، فاضطرت فرنسا إلى التنازل أولا، لأن الجيش الفرنسي لم يكن مستعدا لخوض الحرب ضد ألمانيا ،وثانيا لأن حليفتها روسيا كانت منهمكة بالحرب المندلعة في الشرق الأقصى وبالثورة المتفجرة ،ولذلك اضطر وزير الخارجية ديلكاسيه إلى الاستقالة باعتباره مؤيدا لانتهاج سياسة فعالة في مراكش وأحد منظمي الوفاق[4].

فأصبح بعدها رونيه وزيرا للخارجية ورئيس وزراء فرنسا. وكانت له صلة وثيقة بالبنوك الألمانية وتحدث عنه الكتاب الاجتماعيون الفرنسيون كعميل ألماني حيث عقد اتفاقية مع المانيا وقرر الاشتراك في المؤتمر الدولي ،معترفا مقدما بالمبادئ الاربعة التالية

- سيادة واستقلال سلطان مراكش
- حرمة كامل أراضي الإمبراطورية
- الحرية الاقتصادية ومساواة الدول في مراكش
- اصلاح شؤون مالية وشرطة مالية وشرطة مراكش وفقا للمعاهدة الدولية

---

(1) مصطفى البطراوي، المرجع السابق ، ص 324.

(2) محمد أبيهي، المرجع السابق ،ص16.

(3) سياسة الباب المفتوح هو بقاء البلد مفتوحا تجاريا دون قيود ولا يجوز احتكار التجارة فيها. ينظر إلى youtube

(4) لوتسكي، المرجع السابق ،ص324.

ولقد سددت هذه المبادئ ضربة كبيرة إلى برنامج فرنسا وبالطبع تعهدت ألمانيا بالاعتراف بمصالحها وحقوقها الشرعية في مراكش طالما أنها لا تناقض هذه المبادئ سابقة الذكر إلا أن هذا لم يغير من الوضع شيئا[1].

لذلك فكر الإمبراطور الألماني في عرض فكرة عقد مؤتمر دولي على سلطان المغرب ،لبحث المسألة المراكشية ،إلا أن فرنسا عارضت بشدة الاقتراح الألماني[2].

بحيث كانت الدبلوماسية الألمانية في الحقيقة على استعداد للتنازل عن المغرب، إذا ما قبلت الحكومة الفرنسية الدخول في حلف أوروبي مع ألمانيا وروسيا. من أجل إفشال الوفاق الودي لسنة 1904م وعزل بريطانيا العظمى. إلا أن رفض فرنسا وروسيا سنة 1905م أدى إلى تمسك المانيا بموقفها، التي أرادت أن لا يعطي المؤتمر لفرنسا الحق في الحصول على النصيب الأكبر من المغرب[3].

فشعرت الدبلوماسية الفرنسية هي الأخرة بخطورة الوضع الراهن للمسألة المغربية، الشيء الذي أرغمها على إيجاد حل سلمي للأزمة مع الطرف الألماني وعملها على تحسين العلاقات بين البلدين ليتم بذلك الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بالجزيرة الخضراء. فتمكنت ألمانيا وفرنسا من تجاوز الصعوبات والعراقيل من خلال اتفاق 8 جويلية و28 سبتمبر 1905م، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر للنظر في الإصلاحات التي ستدخل للمغرب ،وأما إسبانيا فقد أعلنت قبولها لانعقاده شرط أن يكون داخل أراضيها، وجاء مؤتمر الجزيرة بعد زيارة غليوم الثاني لطنجة بعشرة أشهر، والذي كان يهدف من ورائها للتشويش على الأطماع الفرنسية في المغرب[4].

(1) لوتسكي ،المرجع السابق ، ص ص325،324.

(2) علي سالم جمعة شخطور وأخرون، مجلة العلوم الانسانية، دمج، ع18، كلية الخمس، دم ، 2019، ص454.

(3) البير عياش، المصدر السابق، ص55.

(4) محمد أبيهي، المرجع السابق، ص18.

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

لقد استطاع المغاربة بمساعدة من الألمان، من إفشال مشروع الحماية التي حاولت فرنسا فرضه على المغرب سنة 1905م[1] ويعود السبب وراء قيامهم بهذه الخطوة للحد من الحماية هو التوتر الخطير الذي عرفته فرنسا وألمانيا والذي كان يخشى منه أن يصل إلى حرب بين الدولتين الجارتين من أجل قضية استعمارية، وبعدما رأت ألمانيا تأزم هذا الوضع طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت على عهد **تيودور روزفلت** التدخل من أجل إنقاذ المغرب من وقوعه السيطرة الفرنسية وذلك من أجل أن تمنع هيمنة فرنسا على امبراطورية تمتد من حدود طرابلس حتى المحيط[2].

وأمام اجتماع كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية على رأي واحد ،وهو عقد مؤتمر بالجزيرة الخضراء[3] عام 1906م، والذي ضم الدول التي تختص بالمسألة المغربية (ألمانيا، النمسا، فرنسا، بلجيكا، اسبانيا، الولايات المتحدة، انجلترا، ايطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، السويد، المغرب)[4].

وعملت هذه الدول التي ستقوم بالتوقيع على عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء بالاحتفاظ بحقوق وامتيازات التي انتزعتها من المغرب في الفترات السابقة، وأضافت لها أخرى في مجال التبادل التجاري، والضرائب...[5].

---

(1) علال الخديمي ،المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947،المرجع السابق ،ص95.

(2) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص145.

(3) الجزيرة الخضراء وهي تلك الجزيرة التي تقع على مضيق جبل طارق والمسماة بالاتينية Algesiras والتي استولى عليها المسلمون عام 92من الهجرة عند فتحهم لبلاد الاندلس وسقطت منهم عام 743ه بيد الفونس الحادي عشر .ينظر ناجي النجار، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا، ط02 ، مؤسسة البلاغ، لبنان ،بيروت،1989،ص ص228،227.

(4) محمد رياض، شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلث من تلاميذه وآثاره،ط01،الدار البيضاء ،دم ، دس ، ص35.

(5) مصطفى الشابي، سنة 1930 في المغرب او استعادة الثقة في النفس ،مجلة المناهل، دمج، ع 89-90 ،2011، ص13.

عقد هذا المؤتمر في 16 جانفي 1906م[1] واستمر إلى 7 أفريل من نفس السنة[2] بمدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية على البحر المتوسط وتم اختيار هذه المدينة بذات لأنها صغيرة ولا يستطيع أحد أن يتوقع عقد مؤتمر دولي داخلها[3] بحيث كانت فرنسا هي الطرف المعني الأول بالمسألة المراكشية لذلك وبالرغم من أن بريطانيا وإسبانيا كانتا أشد من فرنسا معارضة لفكرة عقد المؤتمر إلا ان معارضتهما انتهت بانتهاء المعارضة الفرنسية[4]. وتم الاتفاق قبل عقده على النقاط التي سيتم دراستها في المؤتمر نذكر منها ما يا يلي

- ❖ موضوع المحافظة على الأمن ،وبهذا الشأن أصرت فرنسا على إخراج مسألة الحدود الجزائرية المراكشية باعتبارها مسألة خاصة انتهت تسويتها مع مراكش.
- ❖ موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والاصلاح النقدي فاتفق على أن يكون دوليا.
- ❖ مكان عقد المؤتمر وقد اقترح السلطان طنجة وأيدته المانيا واعترضت كل من فرنسا واسبانيا بحجة عدم توفر الأمن واستقر الرأي على الجزيرة الخضراء وهي مدينة صغيرة على ساحل اسبانيا الجنوبي[5].

ولقد وجد السلطان مولاي عبد العزيز وسيلة هامة في عقد هذا المؤتمر الدولي، وذلك من أجل فك الحصار الذي سعت له الدبلوماسية الفرنسية لضربه حول المغرب وبهذه الطريقة سيأخذ المغرب الضمانات الكافية من كل الدول، حتى ولو تكلفت فرنسا بالإصلاحات المزعومة المقترحة. ذلك أن هذه المقترحات ستناقش بين ممثلي جميع الدول وممثلي

(1) انظر للملحق رقم 06.

(2) أمين الريحاني، المرجع السابق، ص21.

(3) صلاح العقاد، المغرب الكبير في العصر الحديث الجزائر تونس المغرب الاقصى، المصدر السابق، ص 331 332.

(4) نفسه، ص231.

(5) نفسه، ص ص232،231.

المغرب[1]. بحيث مثل المغرب في هذا المؤتمر وفد يتركب من محمد الطريس[2]، الحاج محمد المقري، الحاج محمد الصفار، السيد عبد الرحمان بنيس[3].

فاشتد الصراع في المؤتمر بسب الخلاف بين الدول المجتمعة فيه حول أطماعها خاصة فرنسا وألمانيا ،بحيث كل الوفود التي تربطها اتفاقيات مع فرنسا أيدت وجهة نظرها لذلك لم يستجب المؤتمرون لرغبات الوفد المغربي ومطالبه.

في الأخير تمكنت الدول التي شاركت في المؤتمر من الوصول إلى قرارات بشأن المسائل الرئيسية التي نوقشت وأهمها ما يلي

- ✓ سيادة السلطان واستقلاله ووحدة مملكته والحرية التجارية في موانئه
- ✓ حفظ الأمن في الموانئ والمدن المغربية ومكافحة تهريب الأسلحة.
- ✓ المسائل المالية وبحث تأسيس مصرف دولي بالمغرب، ومسائل الضرائب والجمارك[4].

صدرت قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء ،في 07أفريل 1906م في وثيقة مطولة، صادقت عليها الدول المشاركة ماعدا المغرب والمانيا. فالمغرب لم يشارك في اي قرار صادر عن هذا المؤتمر. اما المانيا فقد ارادت ان تظهر بمظهر المؤيد للمغرب ،في معارضتها لميثاق الجزيرة الخضراء خاصة وانها لم تنل ما كانت تطمح اليه، وهو كبح النفوذ الفرنسي في المغرب واشتملت وثيقة المؤتمر على 123 بندا ،مقسمة على تسعة أبواب[5].

ومن أهم القضايا التي عالجها، كانت تمس السيادة المغربية والتي كان من بينها قضايا اقتصادية وأمنية ،فمن القضايا الاقتصادية التي درسها انشاء بنك للمغرب يصدر السندات

---

(1) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص73.

(2) محمد الطريس وهو نائب السلطان وشخصية سياسية دبلوماسية التي تتحدث باسم الحكومة مع السلك السياسي والقنصلي بطنجة بمساعدة مستشارين .ينظر عبد الهادي التازي، المصدر السابق ،ص70.

(3) الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص28.

(4) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص323.

(5) مصطفى البطراوي ،المرجع السابق ،ص252.

ويتلقى الودائع ويساعد الدولة بالقروض الضرورية كلما اقتضى الامر ذلك، ومن المسائل الاقتصادية التي درسها المؤتمر قضية الضرائب التي من حق المغرب أن يفرضها على المواطنين حتى ولو كانوا محميين وعلى الأجانب فيما يملكون من عقارات وبصفة خاصة الجمارك التي تفرض على الواردات المغربية.

إضافة إلى قضية الشرطة بالمغرب، فقد اختلفت حولها الدول الرئيسية خاصة بين فرنسا وما ولاها وبين ألمانيا وتساندها النمسا وكان الحل الأمثل للمشكلة هو أن تشرف فرنسا على الشرطة بمساعدة إسبانيا باعتبارها أقرب الجيران إلى المغرب[1].

وتم قمع مطالب المانيا بحيث كان فشلا دبلوماسيا عظيم جدا لها ،كما تلقت فرنسا الدعم من طرف كل من بريطانيا وحتى باقي الدول الأوربية أيضا[2].

وهذه القرارات التي اتخذها مؤتمر الجزيرة الخضراء لم ترض ممثلي المغرب ،ولم يوقع عليها المولى عبد العزيز إلا تحت الضغط بعد مرور شهرين على انعقد المؤتمر لأن تلك القرارات في الواقع كانت كما لاحظ ذلك الباحثون والمختصون، تنظيما للحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب تحت مراقبة دولية[3].

ولقد احتوى مؤتمر الجزيرة الخضراء على سبعة أبواب تمثلت في ما يلي

- **الباب الأول** نظام البوليس (الشرطة).
- **الباب الثاني** محاربة دخول السلاح سرا.
- **الباب الثالث** إنشاء بنك مخزني مغربي.
- **الباب الرابع** إنشاء جبايات ومداخيل جديدة[4].

(1) عبد الكريم غلاب ،المرجع السابق ،ص ص147،148.

(2) Barbora Krejci،Les relations franco-marocaines au XX et XXI Siecle، Memoir de licence، Departement des etudes romanes ،Faculte des lettres، Universite palacky Dolomouc، Olomouc ،P14.

(3) أبو بكر القادري ،مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1830إلى1940،ج01،دد،دم،1992،ص25.

(4) محمد رياض ،المرجع السابق ،ص35.

- **الباب الخامس** عن نظام الجمارك وقمع الغش والتهريب التجاري.
- **الباب السادس** حول مصالح العامة والأشغال العمومية.
- **الباب السابع** مقتضيات عامة[1].

وأسفر هذا المؤتمر عن عقد معاهدة دولية تؤكد الاعتراف بسيادة سلطان المغرب ووحدة ممتلكه والمساوة التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر ووضع برنامج إصلاحات مختلفة في الضرائب والجباية وتنظيم الشرطة وتأسيس بنك مخزني وإصلاح المالية والموانئ والاشغال العامة ومراقبة الشواطئ[2].

ولقد أختتم المؤتمر بمجموعة من النتائج كانت لصالح الأجانب خاصة فرنسا نذكر منها:

- ❖ حق الأجانب في شراء الممتلكات دون ترخيص من المغرب.
- ❖ وقد أسندت المعاهدة للحكومة الشريفة وللسلك الدبلوماسي بطنجة مهمة تهيئ برنامج للأشغال العمومية ،وترتيب الأولويات على أن يتم إنجاز هذه الأعمال بالمزاد العلني العمومي[3].
- ❖ اعتراف الدول الحاضرة باستقلال المغرب الأقصى كما قررت سياسة الباب المفتوح من الواجهة التجارية، وذلك بالطبع ما نزع من فرنسا الاحتكار الاقتصادي التي ظفرت به بعد معاهدة مدريد[4].
- ❖ كما نصت المعاهدة على مراقبة تهريب الأسلحة ومنع وضعها في أيدي السكان ونصت كذلك على تنظيم الضرائب ومداخيل الجمارك وإنشاء بنك للدولة[5].

---

(1) إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص322.

(2) الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص28.

(3) ألبير عياش، المصدر السابق، ص56.

(4) علال الفاسي، الحماية في مراكش ،المرجع السابق، ص ص12،11.

(5) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص ص149،148.

وتبين من خلال قرارات المؤتمر، ان ميثاقها عبارة عن اتفاق تحصلت بموجبه الدول الأوروبية على امتيازات جديدة في المغرب[1].

وشكلت نتائجه بداية لتمهيد احتلال المغرب واقتسامه وهو ما حصل فيما بعد بتوقيع اتفاقية الحماية الفرنسية على المغرب[2].

كما قضى هذا المؤتمر على الامتيازات التي اعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا. وقضى على كل معاهدة سرية بينها وبين غيرها من الدول، ولكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت وضعية دولية ،لا ثنائية بين المغرب وفرنسا، كما كانت تريد ذلك هي. ولقد صرح وزير خارجية انجلترا لفرنسا" بأن عقد الجزيرة يلغي تماما كل المعاهدات السرية التي سبقت ..."إذا فالدبلوماسية المغربية نجحت في مقاومة الدسائس الفرنسية ،فقد أصبحت الدول ،ومن بينها فرنسا وإسبانيا وانجلترا وايطاليا، ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب وضمان استقلاله[3].

والواقع أن مراكش كانت أكبر خاسر من وراء هذا المؤتمر على خلاف ما كانت تتوقع، ولم يستطيع مندوبها أن يتتبع المناورات السياسية التي وجهت المناقشات، ولذلك سرعان ما ظهر رد الفعل عنيفا في الأوساط الوطنية[4].

بحيث استغلت فرنسا وإسبانيا قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء لتنظيم الشرطة المغربية، وأخذتا تعملان للسيطرة على ممتلكات المغرب وتنفيذ نصوص اتفاقيتهما السرية ،فهجمت قوة فرنسية على وجدة والدار البيضاء والشاوية، وقد ساندتها القوات الاسبانية من

(1) مصطفى البطراوي ،المرجع السابق ،ص252.

(2) صادق أحمد حامد ،مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906 وتداعياته على المغرب :الحكومة المغربية تطيح بمشروع الحماية الفرنسية وتدفع لتدويل قضيتها ،ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة بغداد، 2016، .Azzaman

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ،لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال ،مراكش،دس،ص95.

(4) صلاح العقاد ، المغرب الكبير في العصر الحديث ،المصدر السابق، ص 236.

جبهتي مليليه وسبتة عام 1907م، وحدث كل ذلك بحجة حماية ارواح الفرنسيين المقيمين في هذه الأراضي، وفي الوقت الذي تمركز فيه هؤلاء ببعض أجزاء البلاد، كانت الميزانية تحت الرقابة الأجنبية[1].

كما اضطرت فرنسا لمهادنة ألمانيا التي كانت تبحث عن وفاق مع فرنسا في أوروبا، وهو ما يفسر سكوت ألمانيا على محاولة فرنسا وإسبانيا احتلال طنجة في أواخر عام 1907م[2].

(1) محمد علي داهش ،صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الإستعمار ، المرجع السابق ، ص30.

(2) أكرم بوجمعة ،محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس–الجزائر–المغرب الأقصى)، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2016–2017، ص 60.

المبحث الثالث: أزمة مراكش الثانية سنة 1911م

وهكذا لم يستطع مؤتمر الجزيرة الخضراء أن ينهي الخلاف الألماني الفرنسي بخصوص مراكش فظلت ألمانيا تراقب الاوضاع هناك، حيث بقيت بعض المسائل العالقة مما جعل الامر يأخذ شكل أزمة سياسية دولية[1].

ففي الوقت نفسه كان التسابق البحري والاستعماري بين ألمانيا وبريطانيا على أشده وفشلت المحاولات التي بذلتها انجلترا لوقف التسابق وذلك لان بريطانيا أصرت على أن تظل قوتها ضعف أي قوة بحرية أخرى، ولأن ألمانيا أصرت على عدم التخلي عن الجزء الجنوبي لخط حديد بغداد لبريطانيا إلا اذا وافقت هذه الاخيرة الوقوف على الحياد إذا وقعت حرب بين ألمانيا وفرنسا، إلا أن ابعاد بريطانيا في 1908م وخروجها من الوفاق الودي مع كل من فرنسا وروسيا ،فكانت الامور كلها تشير الى صلابة بريطانيا اتجاه ألمانيا في كافة مجالات التفوق العلمي[2].

كل هذا جعل ألمانيا تتربص بدول الوفاق ،وخاصة عندما أرسلت فرنسا جيوشها الى المغرب ،حيث كانت حكومة ألمانيا تدرك أن دخول جيش دولة أوروبية استعمارية بلادا مثل المغرب يعني وقوع هذه البلاد تحت الاحتلال، وإن كانت عمليات فرنسا في مراكش لا تضر بالمصالح الالمانية، إلا أن ألمانيا لم تنسى هزيمتها في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م[3].

انتهزت فرنسا قيام بعض الاضطرابات بالمغرب سنة 1911م، واستنجاد السلطان عبد الحفيظ بفرنسا[4]، على اثر قيام ثورات داخلية قام بها أحد الامراء على المولى عبد

(1) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج3، دار أسامة ، الاردن، 2006، ص 910.

(2) عبد العزيز سليمان نوار ،عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، المرجع السابق ،ص372.

(3) المرجع نفسه، ص373.

(4) شوقي عطاالله جمل ،تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة ، المرجع السابق ، ص229.

الحفيظ ، ليستنجد هذا الاخير بفرنسا لترسل له نجدة فرنسية ،فأرسلت له حملة الى فاس سنة 1911م[1]، مقابل ذلك حفزت الدبلوماسية الالمانية إسبانيا على احتلال العرائش والقصر الكبير، وذلك بعد احتلال الفرنسيين **لمكناس** ،فحاولت ألمانيا إثارة وتعميق الخلاف بين فرنسا والاسبان وقررت التدخل بنفسها في شؤون مراكش والاستيلاء على الصويرة[2].

حيث بعد سماع ألمانيا لخبر إرسال فرنسا حملة فرنسية الى فاس 1911م،كان ردها عنيفا إذ أرسلت الحكومة الألمانية المدمرة "**بانثر**" الى ميناء أغادير وسيطرة عليه بمدفعيتها حتى تتوصل الى تسوية تعطي تعويضا مناسبا لألمانيا ومصالحها[3]، بحيث كان ارسالها للزورق المسلح كحجة لحماية مصالحها التجارية وحماية رعاياها من عدوان العصابات المراكشية، لكن الهدف الخفي هو القيام بمظاهرة بحرية ردا على اطماع فرنسا في مراكش[4].

حيث اتهمت فرنسا ألمانيا بأنها لم تلجأ الى إرسال زورقها إلا للحصول على ثمن مراكش، وبذلك بدأت الازمة المراكشية الثانية تتجه اتجاها أخر، إما أن تسلم فرنسا مراكش لألمانيا وإلا فإن الحرب سوف تندلع لا محالة[5].

والجدير بالذكر أن ألمانيا لم يكن لها رعايا في أغادير أو ضواحيها ،بل كانت ترغب في موانئ المغرب القريبة من المحيط الاطلنطي، وكذلك قربها من منطقة السوس التي كانت تطمع في وضع يدها عليها[6].

---

(1) عبد الحق البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (1810_1960)، دار النهضة العربية، بيروت ،1974، ص148.

(2) لوتسكي، المرجع السابق ،ص329.

(3) عبد العزيز سليمان نوار ،محمود محمد جمال الدين ،التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الثانية ،دار الفكر العربي ،دم،1999،ص437.

(4) عبد الحق البطريق، المرجع السابق، ص148.

(5) عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص70.

(6) شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث الجزائر تونس المغرب الاقصى، المرجع السابق، ص 328.

حيث أعلنت ألمانيا في مذكرة رسمية وزعتها في 01 جويلية 1911م على جميع الدول الكبرى بان إرسال الباخرة الحربية الى اغادير يعود الى ثلاثة عوامل:

1) الحاح التجار الالمان المتواصل على الدفاع عن حياتهم واموالهم .

2) سخط الرأي العام الألماني بسبب اقصاء ألمانيا من المساهمة في حل القضية المراكشية.

3) تدابير فرنسا واسبانيا التي جعلت وثيقة مؤتمر الجزيرة الخضراء وهمية وأقرت ألمانيا أنها لن تسحب سفينتها الحربية من اغادير إلا بعد انسحاب القوات الفرنسية والاسبانية من مراكش[1].

حيث قوبل التهديد الألماني بموقف صلب وواضح من طرف بريطانيا ضد ألمانيا، وبدا واضحا وجليا لو أن الحرب اذا وقعت ستخوضها بريطانيا الى جانب فرنسا ،حيث اتحد العسكريون الفرنسيون والانجليز لمواجهة الازمة[2].

كما أعلن لويد جورج رئيس وزراء انجلترا في 21 جويلية 1911م أن إنجلترا لن تحتفظ بمكانتها بين الدول الكبرى ،إذا عوملت وكأنها لا وزن لها في مجموعة الأمم وان السلام بهذا الشكل لن يكون إلا مذلة، وأعلن وقوف انجلترا الى جانب فرنسا في حالة اعلان الحرب من قبل ألمانيا ،وبعد هذا الخطاب وقعت بريطانيا رسميا مع فرنسا ولم تتخلى عن حليفتها مهما كلفها الثمن[3].

تم عقد مؤتمر دولي في أغادير في 11 اكتوبر 1911م، واتفقت فيه الدولتان فرنسا وألمانيا على حماية فرنسية على مراكش وتعويض ألمانيا في الكونغو الفرنسي، وفي 4نوفمبر من نفس السنة وقعت المعاهدة وكانت في صالح فرنسا إلى حد كبير ،إذ حصلت على كل ما تريده إلا أن هذه المعاهدة لم تلقى قبولا حسنا في برلين، فقد استقال وزير

(1) لوتسكي ،المرجع السابق ،ص330.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر لا وروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص 373.

(3) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 196.

المستعمرات الألماني احتجاجا ازاء سخط الرأي العام على الحكومة حينها، لان أساس ازمة أغادير هو اتفاق انجلترا وفرنسا عام 1904م دون اشتراك ألمانيا[1].

كانت هذه المعاهدة أبعد ما تكون عن التهدئة وانتقدت بشدة، وخاصة الالمان الذين اصيبوا بخيبة من حكومتهم التي تراجعت قوتها أمام فرنسا[2].

استمرت المباحثات بين فرنسا وألمانيا عدة أشهر انتهت بتوقيع اتفاق بين الطرفين[3].

أبرم هذا اتفاق يوم 4نوفمبر 1911م بين ألمانيا وفرنسا كحل، حصلت فرنسا بمقتضاه على حرية كاملة للعمل بالمغرب مقابل تسليم الكونغو الفرنسية الاستوائية لألمانيا[4].

وعقد هذا الاتفاق بعد احتلال فاس بنحو 8 أشهر، ويقضي أن توافق فرنسا على حقوق ألمانيا حوض في الكونغو والتوغو، وهذا الحق لا يتجاوز 168 آلاف متر مربع، حيث أعلن بعده وزير خارجية ألمانيا موجها الخطاب لفرنسا "المغرب لكم..."[5]

وقبل الوصول لهذا الاتفاق طالبت ألمانيا بقسم من مراكش لكن فرنسا رفضت ذلك ،ثم طالبت بكل الكونغو الفرنسية لكنها رفضت ذلك مجددا لتنتهي المفاوضات بدخول الطرفين في نزاعات وهدد كل طرف باللجوء الى السلاح، وفي المقابل طالبت الصحافة الالمانية بخوض حرب ضد فرنسا ،كما دعت الصحافة الفرنسية الى قطع المفاوضات واللجوء الى أسلوب أخر لحل الخلافات[6].

وبعد سلسلة من المفاوضات بين فرنسا وألمانيا، وافقت فرنسا التنازل لألمانيا عن قطعة من الارض التي تقع في شمال الكونغو الفرنسية، مقابل إطلاق ألمانيا يدها في المغرب

---

(1) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص245.

(2) نور الدين جاطوم ،المرجع السابق ، ص377.

(3)عبد السلام عرقوب، استراتيجية الحروب الأوروبية ودورها في بلورة الواقع الأوروبي في الفترة ما بين 1914_1918، مجلة العلوم الانسانية، دمج ،ع18،دم ، 2019 ، ص458

(4) مؤلف مجهول، حزب الاستقلال :المغرب الاقصى _مراكش _قبل الحماية _عهد الحماية _افلاس الحماية، المرجع السابق، ص46.

(5) عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص177.

(6) لوتسكي، المرجع السابق،331.

،بحيث لا تعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا تعارض ممارسة فرنسا لشؤون مراكش الخارجية[1]. مقابل وضع مراكش تحت نفوذ فرنسا وحدها دون سائر الدول[2].

بهذا انتهت مشكلة مراكش، وخرجت ألمانيا منهزمة انهزاما سياسيا آخر معتقدة أن الحرب هي الميدان الوحيد الذي تستطيع أن تنتصر فيه[3]، وهكذا تخلت ألمانيا عن المغرب وتركت فرنسا حرة لتنفرد به وتفرض عليه الحماية سنة 1912م[4].

(1) شوقي عطا الله ،عبدالله عبد الرزاق ،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص279.

(2) عبد الحق البطريق، المرجع السابق، ص149.

(3) نفسه، ص149.

(4) سراب جبار خورشيد ،العلاقات المغربية الالمانية (1912_1956)،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دمج،ع58 ، د س، ص69.

المبحث الثالث: فرض الحماية الفرنسية على المغرب 1912

كان الاستعمار الفرنسي في كل لحظة من لحظات تقدمه على طريق التوسع يجد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العملية الكفيلة بتثبيت وجوده وضمان استقلاله ،فما إن حصلت فرنسا على امتيازات تجارية في المغرب بدأت بتنفيذ مخططاتها، حيث شهد المغرب مع عام 1907 تدخل كثيف ومتزايد من قبل فرنسا[1].

كانت البداية مع احتلال فرنسا لوجدة[2] عام 1907[3] وهو من الأسباب التي اخترعتها لاحتلالها تلك الانعكاسات للفتن الداخلية التي أشعلها بوحمارة وبوعمامة التي دفعت بعدة قبائل نحو البلد المجاور للاحتماء بالحكم الفرنسي او لطلب الامتداد الحكم الفرنسي الى شرق المغرب في بداية أكتوبر سنة 1904[4].

اضف الى ذلك ان السلطات المغربية كانت تقف في وجه محاولات التاجر **سوين** في أفريل 1906 لنقل المسافرين في عربات تجرها الخيول في الطريق الذي يربط وجدة بمغنية[5].

أما السبب المباشر لاحتلال وجدة هو مقتل الطبيب الفرنسي "**موشامب**" الذي كان يعمل كجاسوس لفرنسا في مراكش فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في وجدة واحتلالها[6].

وكانت هناك محاولات أخرى لهجومات دبرت لها فرنسا بعد احتلال وجدة ،حيث كان هناك عملا لها تمثل في شركة مراكش الفرنسية Compagnie marocaine، التي حصلت

---

(1) فادية عبد العزيز قطعاني، المرجع السابق، ص42.

(2) مدينة مغربية على حدود الجزائر وهي قاعدة إقليم وجدة عدد سكانها 550 ألف نسمة، تشتهر بالحبوب والزيتون والزيت، فيها مناجم الفحم والرصاص والعديد من الصناعات الحرفية. ينظر يحى شامي، المرجع السابق، 220.

(3)ينظر للملحق رقم06.

(4) عبد الحميد العلوي ،تاريخ وجدة وانكاد في دوحة الأمجاد، ج01، دد، دم، 1985، ص242.

(5) نفسه، ص242.

(6) فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

على امتيازات لإنشاء ميناء في الدار البيضاء، حيث بدأت هذه الشركة بشق سكة حديدية ضيقة تعبر مقبرة إسلامية ،مدنسة القبور بعملها، وبمجرد اقتحام الأوربيون المقبرة هاجم المراكشيون على عمال البناء وهم غاضبين من تدنيس مقدسات حيث قتلوا بعض العمال الفرنسين ،فاستغلت فرنسا الحادثة وجعلتها ذريعة لاحتلال الدار البيضاء[1].

حيث قامت مع فجر الاثنين 5 اوت 1907، بإرسال البارجة الفرنسية **جاليلي** وقامت بقصف الدار البيضاء واحتلال المدينة وامتدت الى خارج المدينة ،فاحتلت قبائل الشاوية وابن رشيد وأزمور ومدينة مراكش[2].

وكان الهجوم الفرنسي على مدينة دار البيضاء بالاشتراك مع الحكومة الاسبانية ،بحجة ان مؤتمر الجزيرة الخضراء قد خول لفرنسا مهمة البوليس في هذه المدينة حيث حاولت فرنسا إقناع الدول الموقعة على ميثاق الجزيرة بما أقدمت عليه وبررته "بسبب الحوادث الدامية وعجز السلطات المغربية عن السيطرة على رعاياها وحماية سلامة الأجانب"[3].

كل ذلك أدى إلى قيام معارضة قوية ضد السلطان عبد العزيز، الذي اضطر للتنازل عن العرش لأخيه مولاي عبد الحفيظ الذي كان خلفياته على مراكش والذي كان يتصف بالعلم والحزم فتوجهت إليه الانظار وبايعه الناس[4].

بايع المغاربة عبد الحفيظ سلطان عليهم واشترط المبايعون ان يعمل السلطان على استرجاع الجهات المحتلة من البلاد وان يبادر الى طرد المحتلين والغاء الامتيازات الاجنبية، كما اشترطوا عليه ان لا يستشير الاجانب والا يعقد معهم معاهدات الا بعد استشارة شعبيه، لكنه خالف شروط البيعة فثارت عليه القبائل[5].

---

(1)لوتسكي ،المرجع السابق ،ص327.

(2)محمد المنوني ،المرجع السابق ،ص469

(3)احمد زيادي، انتفاضة الشاوية سنة 1907: دراسة وثائق تاريخية ،ملاحق ادبية، دار قرطبة، الدار البيضاء، 1986، ص18.

(4)عبد الله كنون الحسني، ،مدخل الى تاريخ المغرب ،دار الكتب العلمية، بيروت، 2017، ص150.

(5) محمود شاكر، المرجع السابق، ص352.

حيث قادت قبيلة بني مطير انتفاضة تطالب فيها السلطان بالتنحي عن الحكم وذلك لعدم قدرته على ترتيب شؤون البلاد ومنع التدخلات الأجنبية ،كما نادت بضرورة تغيير الاوضاع السياسية في البلاد ودعت مجموعة من القبائل الى عقد اجتماع للاتفاق على تغيير السلطان[1].

أمام ذلك طلب السلطان النجدة من الجيوش الفرنسية التي قامت بفك الحصار عنه فشكرا السلطان الجنرال **موانيه** وكلفه بتبليغ شكره للحكومة الفرنسية على مساعدتها وبعد ذلك اذاعت المصادر الفرنسية ان السلطان يرغب بالإبقاء فرقة من الجيش الفرنسي في فاس[2]، خوفا من قيام الفتنة مجددا ،فلما رأت اسبانيا ذلك لامت فرنسا على مخالفتها لعقد الجزيرة واسرعت بدورها فاحتلت العرائش والقصر الكبير[3].

بررت فرنسا تدخلها في فاس انه بطلب من السلطان الذي اراد بسط حمايتها على المغرب ،وتنفيذا لشروط البيعة كذب السلطان ذلك وحث الحكومة الفرنسية على الالتزام بتعهداتها[4].

وكان احتلال فرنسا لمدينة فاس السبب الرئيسي في إرسال المانيا للطراد **بانتير** أول جويلية1911 وفي 04 نوفمبر من نفس السنة أتفقت الحكومتان الفرنسية والالمانية بقبول المانيا الحماية الفرنسية على المغرب مقابل مساحة من الكونغو الفرنسية وبذلك ازاح هذا الاتفاق العقبة السياسية الاخيرة التي كانت تعترض اعلان فرنسا حمايتها على المغرب[5].

---

(1) عبد الجليل مزعل بنيان ،المغرب الاقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 23.

(2) مدينة اسسها احد الشيعة ايام الخليفة هارون الرشيد عام185ه،وسميت هذه المدينة فاس لانه عثر في اول يوم شرع فيه حفر الارض لإرساء الاسس على كمية من الذهب تحمل بالعربية اسم فاس . ينظر الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف افريقيا ، ج 01 ، تر محمد حجي ،محمد الاخضر ، ط03 ، دار الغرب الاسلامي ،بيروت ،1983،ص218.

(3) محمد الامين محمد ،محمد علي الرحماني ،المفيد في تاريخ المغرب ،دار الكتاب ،الدار البيضاء ،دس،ص251.

(4) عبد الخالق كموني، حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها، دورية محكمة ربع سنوية ، مج02، ع05، دم ، 2020، ص182.

(5) مؤلف مجهول ، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية ،مركز زايد للتنسيق والمتابعة ،دولة الامارات العربية المتحدة ،دس ،ص75.

وأمام هذا الوضع اقتنع السلطان برغبة فرنسا في احتلال المغرب مما جعله يفكر في التنازل عن العرش ،فقدم مذكرة في 17 اكتوبر 1911 يستفسر فيها عن مستقبله اذا ظل سلطان ومستقبل من يخلفه عن العرش اذا تنازل عنه مطالبا بضمان حريته واملاكه اذا استقال لكنها رفضت المذكرة لأنها تتنافى مع خططها للاستلاء على المغرب[1].

وبعد ان تمكنت فرنسا من القضاء على انتفاضة 1911 اخذت تضع خططها لفرض هيمنتها على المغرب الأقصى خاصة بعد تعاظم وجودها في البلاد وفي تمركز قواتها في العديد من المناطق، وكذا بعد الاتفاق الفرنسي الالماني الذي اعطت بموجبه المانيا الحرية الكاملة لفرنسا التصرف في المغرب، وهكذا أصبحت جميع الأمور مهيئة أمام فرنسا لفرض حمايتها على هذه البلاد مستغلة الاضطرابات الداخلية من جهة وضعف مركزية السلطان من جهة اخرى[2].

وقبل توقيع نص المعاهدة استقبل المولى عبد الحفيظ السفير رينوا بفاس يوم 26 مارس 1912 حيث شدد في كلمته الترحيبية على ضرورة احترام الاتفاقيات القائمة بين البلدين مبديا استعداده لإجراء إصلاحات بالتعاون مع فرنسا[3].

وعندما عرضت عليه بنود نص الحماية ثار غضبه بسبب ربط الفرنسيين لتعهداتهم بمصادقته على نص المعاهدة مما جعله يرفض الاستسلام لأمر الواقع حيث اشترطا ان يتم الاعتراف له بحق التنازل عن الملك مع الالتزام بتسديد ديونه الخاصة

وبعد اخذ ورد وتفاوض توصل الطرفان الى توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912[4] بحيث تجدر الاشارة الى ان السلطان لم يوقع الاتفاقية الا ان تم بعث رسالتين رسميتين من قبل الدولة الفرنسية حيث تعهدت في الرسالة الاولى بضمان وضعية لائقة

(1) عبد الخالق كموني، المرجع السابق، ص183.

(2) عبد الجليل مزعل بنيان ،المرجع السابق ،ص26.

(3) محمد القبلي، المرجع السابق، ص514.

(4) ينظر للملحق رقم 07.

للسلطان وبناء مستشفى باسمه وتأسيس مدرسة علمية وتعهدت في الرسالة الثانية بحمايته وحماية عائلته اذا ما اختار التنازل عن الحكم[1].

وافق عليها البرلمان الفرنسي ووقعت عليها حكومة الجمهورية[2]. حيث وقعت معاهدة الحماية تحت الضغط الدبلوماسي والقهر العسكري[3].

وما تجدر الاشارة عليه ان معاهدة الحماية المبرمة بين فرنسا والسلطان عبد الحفيظ لم تذكر في المعاهدة المبرمة بين المانيا وفرنسا في نوفمبر 1911 بل كانت سرية وكانت بمثابة ملحق سري بين برلين وباريس تعهدت فيه المانيا بأن لا تقاوم وان لا تعترض ان مست الحاجة للحماية[4].

وبعد ذلك مباشرة عقدت فرنسا مع المولى عبد الحفيظ المعاهدة التي قضت على استقلال المغرب يوم 27 مارس 1912 ومن بين ما نصت عليه ما يلي[5]:

- اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل على اصلاحات ادارية قضائية اقتصادية ومالية وعسكرية
- يقبل جلالة السلطان منذ توقيع معاهدة الحماية ان تشرع الحكومة الفرنسية بالتعديلات العسكرية التي تعتبرها ضرورية للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية.
- تتعهد حكومة الجمهورية ان تحمي جلالة السلطان ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه
- يمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفية مندوبا مقيما عاما بيده جميع السلطات بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدات[6].

---

(1) محمد القبلي، المرجع السابق، ص515.

(2) محمد المكي الناصري ،فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الاقصى، ط02 ،شركة بابل ،دم، 1993، ص19.

(3) علال الفاسي، الحماية من الوجهة القانونية والتاريخية ،المرجع السابق ،ص17.

(4) أمين الريحاني، المرجع السابق، ص41.

(5) نفسه، ص42.

(6) الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص ص30،29.

- يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج[1].
- عدم المساس بالمكانة الدينية والتقليدية لسلطان العلوي وحرية ممارسة شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية[2].
- تقوم فرنسا بأعمال البوليس في البر وفي المياه المغربية، وتساعد السلطان ضد اي خطر يهدد شخصه او عرشه او ميلاده
- يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل سلطات الجمهورية في المغرب ويكون وسيط بين السلطان والدول الاجنبية وينشر كل المراسيم الصادرة عن السلطان
- تتفق الدولتان على وضع تنظيم مالي جديد يحترم حقوق اصحاب الديون في المغرب وان يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد اي قرض عام او خاص دون موافقة فرنسا[3].
- المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الاجناس[4].

ومن ضمن نصوص الحماية كذلك تخصيص فصل لمدينة طنجة فهي ذات موقع خاص ومهم ،لهذا حرصت الدول ان يكون لها وضع خاص وهو ان تكون منطقة دولية حيث وضعت لها الدول الكبرى نظاما دوليا يقضي بأن يكون:

- حاكم اداري فرنسي وله مساعدان احدهما انجليزي وأخر اسباني.
- السلطة التنفيذية تكون بيد هيئة المراقبة التي تتألف من ممثلي فرنسا اسبانيا انجلترا ومندوب عن سلطان مراكش.
- مجلس تشريعي[5].

---

(1) الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص30.

(2) عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب ،تق :فرنسوا –بول بلان ،افريقيا الشرق، الدار البيضاء ،دس، ص130.

(3) ناهد دسوقي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،2011، ص 300.

(4) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من اقدم العصور الى اليوم ،مج10، دد، دم، 1989، ص193.

(5)محمد شاكر، المرجع السابق، ص358.

ثار الجيش على الملك عبد الحفيظ بقبوله الحماية مما جعله يندم على ما فعله من الاستنجاد بالفرنسيين فتنازل عن العرش لأخيه يوسف في 13 أفريل 1912 وانتقل الى مدينة طنجة[1].

وبموجب معاهدة الحماية اصبحت البلاد المغربية تحت اشراف كل من فرنسا واسبانيا على اختلاف المنطقة الجغرافية ،حيث استولت فرنسا على المنطقة الشرقية والوسطى والجنوبية بينما اكتفت اسبانيا بالمنطقة الشمالية[2]. وذلك بموجب الاتفاق الفرنسي الاسباني 27نوفمبر 1912م

حيث انقسمت البلاد الى ثلاثة مناطق[3] تخضع لثلاثة نضم مختلفة

- منطقة النفوذ الفرنسي
- منطقة النفوذ الاسباني في الريف
- منطقة طنجة الدولية[4].

وكانت الحدود بين المنطقتين الاسبانية والفرنسية قد اتفق عليها سنة 1904[5] حين رسم على الخريطة خط وهمي يرسم الحد الجنوبي للمنطقة الاسبانية قريبا من شلالات ورغلا وبذلك يترك لإسبانيا امر تصريف شؤون الريف[6].

---

(1) عبد الحق المرنيسي ،الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الاستاذ علال الفاسي إلى ايام الاستقلال ،مطبعة الرسالة ،الرباط ،1978،ص12.

(2) محمد على داهش ،طلائع الكفاح المراكشي ضد الحماية الاسبانية 1912-1919،كلية الآداب ،العراق ،دس، ص311.

(3) ينظر الملحق رقم 08.

(4) أمير شاكر وأخرون ،شمال افريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل ،دار المعارف ،مصر، دس، ص145.

[5] ينظر للملحق 09.

(6) روبرت فورنو، عبد الكريم أمير الريف قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والاسباني ،تر : فؤاد أيوب ،دد ،دم،دس،ص07.

وفي هذا الصدد يقول دك. موريل "ان حكما سريا بالإعدام قد لفظ ضد مراكش ،وكان على فرنسا ان تلعب دور الجلاد وعلى اسبانيا ان تلعب دور المساعدة صاحب المصلحة..."[1].

بعد توقيع الحماية حرم السلطان من ممارسة سياسته الداخلية والخارجية وتم تعيين الجنرال ليوتي أول مقيم عام في المغرب[2] حيث كان يتمتع بجميع السلطات وهو المسيطر على شؤون البلاد وهو السلطة المطلقة باسم الحكومة الفرنسية حيث عملت هذه الاخيرة على الغاء وزارة الخارجية الحربية المغربية وربطت البلاد بوزارة الخارجية الفرنسية وعملت على تفكيك الوحدة الوطنية والدينية والثقافية والحضارية والدينية[3]. كما ركزت على الجانبين الثقافي والاجتماعي وقامت بإضعاف اللغة العربية ومحاربة المؤسسات الدينية ونفس الشيء ينطبق على منطقة النفوذ الاسبانية[4].

وأبقت للسلطان سلطته الدينية والسياسية والدينية على ان لا تعترض هاتان السلطتان مع مصالحها كالاحتفال بأيام الاعياد الاسلامية ووضع الطابع الشريف اي الختم والاشراف على الاحكام الشرعية وشؤون الاوقاف[5].

كما لم تحترم فرنسا المواثيق والعهود التي أخذتها عليها الدول ،ولم تحترم ما جاء في مؤتمر الجزيرة 1906م الذي نص على احترام سيادة سلطان مراكش ووحدة بلاده[6].

لم ترضى الامة المغربية عن الوضع الجديد الذي فرض عليها ،حيث جاء رد فعل الشعب قويا على الاعداء الاجانب وهذا يعود الى حبهم الشديد لبلادهم فبعد التوقيع على

---

(1) شوقي ابو خليل ،الاسلام وحركات التحرر العربية ،دار الرشيد ،مصر،2001 ،ص190.

(2) محمود علي داهش ،المغرب العربي المعاصر ،المرجع السابق ،ص41.

(3) عبد الكريم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)،سلسلة المعارف الجديدة ، الرباط 1992، ص17.

(4) محمد علي داهش ،دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب، المرجع سابق، ص130.

(5) محمد عبد العاطي جلال، المرجع السابق، ص30.

(6) احمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا ،لجنة البيان العربي، سوريا، 1944، ص90.

المعاهدة شهدت البلاد قيام ثورات وانتفاضات ضواحي فاس ومكناس ومراكش والدار البيضاء[1].

كذلك شهدت البلاد حركة مقاومة شديدة للأجانب في الجنوب بقيادة ماء العينين الذي خاض معارك ضد الوجود الفرنسي في الفترة ما بين 1904-1912، والجنوب الشرقي بقيادة سكان الواحات وقبائل ايت عطا وايت خباش ،كما شهدت شمال البلاد قيام ثورة عنيفة بقيادة محمد الشريف مزيان بطل الريف الاول الذي تصدى للإسبان من 1909-1912[2]. ولعل من اشد هذه الثورات ثورة الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي[3].

اما على الصعيد الدولي فقد وقفت الدول الاوربية عقبة في وجه تحقيق طموحاتها المتمثلة في احتلال المغرب الاقصى، فطالبت كل من ايطاليا واسبانيا والمانيا بحقوقهم في امتلاك المغرب نظرا لارتباط مصالحهم بالمنطقة[4].

فإسبانيا على سبيل المثال اهتمت بالمنطقة نظرا للصلة التاريخية القديمة التي كانت تربط بين البلدين وبعد توقيع المعاهدة عملت فرنسا على توقيع اتفاق اخر مع اسبانيا في 27 مارس 1912 اذ اعترفت بموجبه بشمال وجنوب المغرب كمنطقتين تابعتين لإسبانيا[5].

اما المانيا فكانت من اشد المعارضين لتواجد الفرنسي في المنطقة بحكم العداوة القائمة بينهما منذ الحرب العالمية الاولى حيث تخوفت على مصالحها ورعاياها في المغرب الاقصى فعملت على منافستها سياسيا واقتصاديا من خلال خلق علاقات ودية مع المخزن ،بالإضافة الى وعودها بحماية المغرب والدفاع عن سلطانه[6].

---

(1) هدى حسين موسى الخفاجي ،المغرب الاقصى في عهد الحماية الفرنسية 1912-1956،مجلة كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،دمج،ع04 ،دم ،2021،ص394.

(2) مؤلف مجهول، المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904- 1955 :الجذور والتجليات ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، المغرب ،1997،ص115.

(3) احسان حقي ،افريقيا الحرة بلاد الامل والرخاء ،منشورات المكتب التجاري ،بيروت، 1962، ص87.

(4) ناهد دسوقي ،المرجع السابق ،ص299.

(5) هدى حسين الخفاجي ،المرجع السابق ،ص394.

(6) نفسه، ص394.

بينما وقفت روسيا الى جانب فرنسا وقامت بتأييدها لاحتلال مراكش ،اما الولايات المتحدة الامريكية فقد فاجأت فرنسا بموقفها المعارض لها بالاحتلال المغرب وقد ظهرت المعارضة من خلال ارسال فرنسا نسخة من معاهدة الحماية الى جميع الاعضاء الذين حضروا مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 من اجل التوقيع عليها حيث قامت امريكا بتجاوز هذه الرسالة مما بين موقفها الرافض للوجود الفرنسي في مراكش وباعتبار انه يهدد مصالحها في المنطقة[1].

وجاء الاعتراف الامريكي الرسمي بالسماح لفرنسا بفرض حمايتها على المغرب في 20اكتوبر 1917من خلال الرسالة التي بعث بها كاتب الدولة "لنزين" والتي جاء فيها "ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية قررت الاعتراف صراحة بحضور الحماية الفرنسية في المغرب"[2].

عاش المغرب في الفترة مابين 1902-1912ظروف عصيبة ادخلته في دومة الصراعات والنزاعات بين فرنسا والدول الكبرى ابرزها بريطانيا وايطاليا حيث دخلت معها في اتفاقيات لضمان بقاءها في المغرب، كما احبطت محاولة تدخل المانيا في شؤون المغرب في ظل ما عرف بأزمة أغادير الثانية 1911 وتمكنت فرنسا بذلك من تخطي كل العراقيل التي بينها وبين فرض سيطرتها على المغرب بإعلانها الحماية في 30 مارس 1912، لفقد بذلك المغرب سيادته واستقلاله الداخلي والخارجي.

(1) هدى حسين موسى الخفاجي، المرجع السابق، ص394.

(2) محمد مزيان، المرجع السابق، ص25.

الخاتمـــــــــــــــــة

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي

- لم تكن الجزائر الوحيدة التي كانت محطة اطماع فرنسا فالمغرب كان على الدوام مستهدفا من طرف القوى الاستعمارية خاصة فرنسا بسبب موقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية
- بعد ان تم لفرنسا إخضاع الجزائر وتونس بدأت توجه انظارها نحوا المغرب وتسعى لمد هذه السيطرة عليه وقامت بفرض جملة من الضغوط العسكرية والسياسية عليه
- مارست الدول الاوربية ضغوط اقتصادية على المغرب الاقصى تمثلت في عقد اتفاقيات تجارية معه ما ادى الى فتح بابه في وجه الدول الاجنبية وتكريس التغلغل الاوربي الاستعماري
- انهزام الجيش المغربي في معركة ايسلي 1944وحرب تطوان في 1860كشفتا عجز القوات المغربية على مقاومة الدول الاوربية حتى اسبانيا التي تعتبر اقل قوة من فرنسا فأزاحت بذلك هيبة المغرب وزادت من حدة الاطماع الاوربية في المغرب
- حاول السلطان اصلاح اوضاع بلاده من خلال ادخال جملة من الاصلاحات تتعلق بالجيش والوزارة وغيرها ،كما قضى على الثورات الداخلية الا ان هذه الاصلاحات بآت بالفشل
- وضعت هزيمة تطوان حدا لهيبة المغرب من جهة وحصول اسبانيا على امتيازات من جهة اخرى ما شجع فرنسا على فرض شروطها على المغرب 1861 وتوقيع اتفاقية تجارية حصلت من خلالها على امتيازات جديدة
- حصول فرنسا واسبانيا على امتيازات في المغرب حرك بريطانيا لتدخل في المغرب وتوقيع معاهدة معه حصلت بموجبها على امتيازات تجارية في السوق المغربية
- وضعت معاهدة 1856 واتفاقية 1861 وتسوية 1863 الاسس القانونية للحماية القنصلية ونظام التسلط على المغرب بحيث سمحت لدول الاجنبية بالحصول على امتيازات من جميع الانواع

- ان الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية الممارسة على المغرب جاءت نتيجة لظروف الداخلية والدولية والتي ادت الى زيادة التغلغل الاوربي في المغرب
- اغتنمت اسبانيا فرصة النزاع بين السلطان وفرنسا واخذت تتدخل في شؤون المغرب ما ادى الى نشوب حرب بين الطرفين انتهت بانهزام المغرب والتوقيع على اتفاقية مهينة ضاعفت الضغوط العسكرية الاسبانية في المغرب الاقصى.
- رأى السلطان المغربي ان يضع حد للحماية القنصلية والامتيازات التي حصلت عليها الدول الاوربية من خلال وضع تعديلات سنة 1877ملكنها بآت بالفشل بل وفتحت المجال اكثر للدول الاجنبية التدخل في المغرب والحصول على امتيازات اكثر .
- طالب سلطان المغرب بعقد مؤتمر دولي 1880ملنظر في مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب لكنه فتح المغرب تجاريا امام تنافس الدول الاوربية حيث اعطي بموجب هذا المؤتمر حق الملكية للأجانب بالمغرب
- ان المغرب في هذه المرحلة عرف منعرج حاسما في علاقاته الدولية الاوربية بحيث اصبح مصيره مرتبط بالأوضاع السياسية الدولية ومصالح الدول الاوربية
- لم يتوصل مؤتمر برلين الى حل الخلافات الدولية الاوربية حول مناطق النفوذ ما أدى الى ازمات دولية 1905-1906لم تحل الا بعد 1911.
- دخول المغرب في مرحلة الضعف والانهيار بعد وفاة المولى الحسن الاول ومجيء المولى عبد العزيز الذي عرفت مرحلة حكمه ازياد التدخل الاجنبي في شؤون البلاد الداخلية وذلك نتيجة لضعف شخصية السلطان وصغر سنه وقلة خبرته في شؤون الحكم.
- قيام ثورات داخلية كثورة بوحمارة وبوعمامة ادت الى فراغ الخزينة المخزنية بسبب الأموال التي صرفت في شراء الاسلحة فأصبح بذلك في حالة ماسة الى المال فانتهزت الدول الاوربية الفرصة وشجعت السلطان على الاقتراض والاستدانة خاصة فرنسا التي سوف تتحول الى اداة لإسقاطه في يدها وفتح المجال لتنافس الاوروبي بشكل اوسع

- شجعت الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والمغرب هذه الأخيرة للقيام بحملة دبلوماسية سياسية لتمهيد السيطرة عليه ما جعلها تبرم عدة اتفاقيات مع الدول الاوربية التي تنافسها على المغرب.
- لقد استطاعت فرنسا اقناع الدول الاوربية المعارضة لمد نفوذها الاستعماري الى المغرب فأخذت بعين الاعتبار المصالح المتبادلة بينها وبين تلك الدول
- اتفقت الدول الاستعمارية سرا على اقتسام الشمال الافريقي على ان يكون المغرب من نصيب فرنسا وشماله من نصيب اسبانيا وليبيا من نصيب ايطاليا ومصر لإنجلترا.
- تمكنت فرنسا بعد الاتفاق مع منافسيها انجلترا وايطاليا واسبانيا في المغرب من حل خلافتها مع المانيا حيث تنازلت عن جزء من مستعمراتها لألمانيا ومقابل اطلاق يد هذه الاخيرة على المغرب
- لقد جاءت نتائج مؤتمر الجزيرة الخضراء تخدم وجهة النظر الاستعمارية على حساب استقلال المغرب، ليعتبر بذلك بداية التدخل الفعلي لفرنسا في المغرب والخطوة الاولى لفرض حمايتها على المغرب
- دخول المانيا حلبة التنافس الاستعماري بعد استكمال وحدتها 1871 واصطدامها بفرنسا ما ادى الى ازمة دولية اولى كادت تودي الى زمة دولية الثانية
- بعد رفع الطبيب الفرنسي علم دولته في مراكش ثم قتله من طرف المغاربة قامت فرنسا باحتلال وجدة اخذا لثأر، ثم قتل المغاربة جماعة من الأوربيين في الدار البيضاء فقامت فرنسا واسبانيا باحتلالها بحجة احتلال الأوربيين
- ان احتلال وجدة والدار البيضاء وفاس لم يكن سوى مرحلة أولى من مراحل التي اتبعتها كل من فرنسا واسبانيا لفرض سيطرتهما على المغرب.
- بعد ان تمكنت فرنسا من ابعاد منافسها عن المغرب وافقت على اقتسام غنيمتها مع اسبانيا بموجب الاتفاق **الفرنسي- الاسباني** 1904

- أدى توقيع السلطان على نص معاهدة الحماية الى سخط شعبه وقيام ثورات تدعوا الى الكفاح ضد الحماية الفرنسية .
- بعد فرض فرنسا حمايتها على المغرب الغت جميع مهام السلطان وقامت بتعيين مقيم عام يتمتع بجميع السلطات من جهة ويكون واسطة بينها وبين مستعمراتها من جهة اخرى
- ادى فرض الحماية الفرنسية على المغرب الى ضغوط وردود فعل واخرى دولية تراوحت بين التأييد ورفض
- ان احتلال فرنسا للمغرب جاء كنتيجة فرضتها مؤامرات ودسائس اوربية استعمارية، انتهت باستعمار مزدوج على بلد واحد وتقسيم نفوذه بحسب المصالح التي تخدم مصالح فرنسا.

الملاحـــق

الملحق رقم01 معاهدة بكلار 1863م

تسوية مغربية فرنسية محلية
تتعلق بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

في 19 غشت عام 1863 الموافق 3 ربيع الأول عام 1280

تقييد في الحمايــة التي يجب أن يسير عليهــا
نواب الفرنصيص الذين هم في إيالــة المغرب

الحماية تكون للشخص المعين لها في وقت تعلقه بالخدمة .

وهذه الحماية لاتشمل اقارب الشخص المحمي ونائبه ، وانما تقدر ان تشمل حريمه واولاده الساكنين معه في منزل واحد ، ويقدر أن تبقى لبعض الأشخاص مدة عمره كله ، فاذا مات انقطعت ولا تورث ، ما عدا دار موسى بن سمول المكنى بريروا التي هي موروثة عندهم أبــا عن جــد تــولدت منها سماسرة وتراجمة في نيابة طنجة .

الحماية تنقسم الى قسمين

القسم الأول اولاد البلد الذيــن يخدمــون في دار الباشدور وديــار القونصوات نوابه مثل الكتاب والمخازنية والمتعلمين وشبههم

والقسم الثاني السماسرة المستخدمين عند التجار الفرنصويين في أمور تجارتهم ، هؤلاء التجار المشار اليهم لا يسمّى احد منهم تاجراً إلا الذي يكون يتّجر تجارة كبيرة ، وتكون تجارته بالداخل والخارج في المرسى سواء كانت تلك التجارة له أو كان نائبا فيها عن غيره .

عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية لا يزيد عن اثنين في كل دار متجر ، نعم الدار التي تكون لها دار اخرى في مرسى اخرى فيكون لها في كل دار سمساران محميان .

حماية دولة فرنسة لا تشمل اولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل امور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك .

ولكن باعتبار ما هو جارٍ الآن ، وذلك بالاتفاق مع حكام مراكش ، الحماية لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين اولهما فاتح شتنبر الموالي لتاريخه

ومعروف ان هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائبَ الفرنصيص ليامر صاحبَ الغنم او الحرث بتوجيه مَن يقف على متاعه ليلا يبقى للضياع .

زمام مَن هو في حماية الفرنصيص يعطيه نائبهم لعامل البلد التي هو فيها ، وإذا حدث تبديل او تغيير في بعض الأشخاص المحميين فيعلمه بذلك .

كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه وتعيين الخدمة التي هو بها ، وتكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي وبالفرنصيص .

وهذه البطاقة لايعطيها الا الباشدور المقيم بطنجة .

المصدر: عبد الوهاب إبن منصور، المصدر السابق، ص ص 182، 183.

الملحق رقم 02 وثيقة مؤتمر مدريد 1880م

الفصل الأول:

والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط الإنجليز والصبنيول مع دولة المغرب والوقف الواقع بينهما وبين الفرنسيس والأجناس الآخر عام 1863م سوى التراتيب التي ستقع في هذا الوفق.

الفصل الثاني:

ونواب الأجناس يمكن أن يختارو ترجماناتهم وخدامهم من المسلمين أو غيرهم،وهؤلاء محميون لايلزمهم رؤساء المحل جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك، سوى ماهو مقرر في الفصل الثاني عشر والثالث عشر.

الفصل الثالث:

والقناصل وبس قنصلات والاخنطس قنصلات الذين هم رؤساء المستقرين بإيالة سلطان المغرب لا يمكن له أن يختاروا سوى ترجمان واحد ومخزني واحد ومتعلمين من رعية السلطان إلا إذا احتاجوا كاتبا عربيا،وهؤلاء لايلزمهم جزية ولا غرامة، ولا ما يشبه ذلك، سوى ما اشترط في الفصل الثاني عشر والثالث عشر.

الفصل الرابع:

إذا نائب من نواب الأجناس عين واحد من رعية السلطان اخنط قنصل بإحدى المراسي هذا الأخنط يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محترمين، ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا مايشبه ذلك، سوى ما اشترط في الفصل الثاني عشر والثالث عشر، ولكن لا يقدر أن يحمى

أحد من رعية السلطان إلا عياله فقط، وله الحق أن يكون عنده مخزني محمي وبس قنصلات من رعية هذه الإيالة يتصرفون في وقت خدمتهم في الحقوق مثل الحقوق التي للاخنط قنصلات من رعية السلطان.

الفصل الخامس:

الدولة المراكشية اعترفت للبشدورات والمنسطروس ونواب الأجناس بالخصوصية التي عندهم على مقتضى الشروط من اختيار الأناس لخدمتهم الخاصة أو لخدمة دولهم دون الأشياخ أو غيرهم من الخدام للدولة المراكشية، مثل العسكر أو المخازنية إلا ما يحتاجون من المخازنية لحراستهم، ولكن لا يقدرون يستخدمون حتى واحد من رعية مراكش عليه دعوى، ومعلوم أن الدعاوى الشرعية المبدية قبل الحماية تتم أمام المجالس التي بدأت فيها ولا يجدون مانعا في وفاء الحكومة، نعم الولاة المراكشية يجب أن يخيروا حينا بلحكم الصادر للكسيونس والقنصلات أو الأخنطس قنصلات الذين كان منهم ذلك المحمي والمحميون الذين تنحو من الحماية وعليهم دعوى مبدية قبل خروجهم من الحماية فدعواهم يكون الحكم فيها في المجلس الذي بدأت به، ولا تعطى الحماية للأناس الذين عليهم دعوى جريمة قبل أن يحكم عليهم ولاة البلد ويوفي الحكم الواقع عليهم.

الفصل السادس:

أهل المحمي داخلون في الحماية أيضا وله التوقير والإحترام في داره، ومعلوم أن الأهل يشمل الزوجة والعيال والأقارب من صغار السن الساكنين تحت سقف داره، والحماية لا تورث سوى استثناء واحد في شأن أهل بن شمون من حيث هو مقرر في وفق1863م، وبهذا الإستثناء لا تفتح الأبواب.

نعم إذا حضرة سلطان المغرب أنعمت باستثناء آخر فجميع الدول المجتمعين بالمجلس لهم الحق في طلب مثل ذلك.

الفصل السابع:

نواب الأجناس يخيرون كتابة لوزير الأمور الخارجية من حضرة لسلطان حين يختارون متوضفا ويدفعون في كل سنة للوزير المذكور تقييدا اسميا من الأناس المحميين الذين يحملون الأخطس في إيالة المغرب وهذا التقييد يوجه لولاة البلد ولا يحسبون محميا سوى ماهو مذكور فيه.

الفصل الثامن:

والاخطس يمكنون في كل سنة لولاة البلد الذي هم ساكنون بها تقييدا مع طابعهم من الأناس المحميين عندهم والولاة المراكشية يبعثونها لوزير الأمور البرانية، ليطلع عليها، وينظر هل هي غير موافقة على الترتيب ليخبر نواب الأجناس المستقرين بطنجة والقسيال القنصلية يجب عليهم يخيرون في الحين بجميع التبديل الذي يقع في الأناس للمحميين من قنصلاتهم.

الفصل التاسع:

المتعلمون والفلاحة والمتوضفون الآخرون من رعية مراكش الذين هم في خدمة كتاب العربية والترجمانات المراكشيين مالهم حماية، وكذلك المتعلمون والخدام لرعية الأجناس، لكن فولات المسلمين لا يقبضون متعلما أو خادما لأحد في خدمة اللككسيون أو القنصلات أو رعية الأجناس أو محمي دون إعلام لحاكم جنسه، وإذا يوجد أحد من رعية هذه الإيالة في خدمة أحد رعايا الأجناس قتل أحد أو جرحه أو هجم عليه فيقبض في الحين، ويقع الإعلام لنائب دبلمتك أو لقنصل جنسه عاجلا.

الفصل العاشر:

لا يقع تبديل في شيء من أمر السماسرة بما هو مقرر في الشروط وفي وفق1863م إلا مايترتب في شأن الوضائف في الفصول التي ستأتي بعد.

الفصل الحادي عشر:

حقوق الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف ، وشراء هذه الملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلد، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع البلد، ولهم رفعها لوزير الأمور البرانية كما هو مقرر في الشروط.

الفصل الثاني عشر:

رعية الأجناس والمحميون الذين لهم الملكية في الأرضين، أو يكونون اكتروها والسماسرة الذين تكون عندهم الفلاحة يبتغون الزكاة والأعشار وفي كل سنة يدفعون لقونصوهم تقييدا صحيحا بما يملكونه ويدفعون بيده مايجب عليهم من الزكاة والأعشار والذي يشهد بالزور يؤدي ذعيرة مرتين الأعشار الواجب عليه شرعا في هذا الشئ الذي سكت عنه، وإذا وقع منه هذا مرة أخرى فتثنى له الذعيرة المذكورة، والوجه والكيفية والتاريخ والقدر من هذه الزكاة والأعشار سيقع فيها ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس ووزير الأمور الخارجية للحضرة الشريفة.

الفصل الثالث عشر

رعية الأجناس والمحـميون والسماسرة الذين عندهم بهـائم الحمل يؤدون ما وجب فى الأبواب والقدر، وكيفية قبض هذا الواجب تكون واحدة لرعية الأجناس ورعية السلطان، ويكون فى ذلك ترتيب مـخصوص بين نواب الأجناس فى طنجة ووزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة، وهذا القدر لا يزاد فيه إلا باتفاق جديد مع نواب الأجناس.

الفصل الرابع عشر

لا يقـبل توسط الترجـمانات وكـتاب العـربية والمخـازنية الذين هم لبـعض اللكسينس والقنصـوات فى أمور الناس الذين لم يستـحقوا الحمـاية من اللكسينس والقنصوات، إلا إذا جلبوا بيدهم رسما بخط يد نواب الأجناس أو القنصوات.

الفصل الخامس عشر

جـميع الرعـية المراكـشيـة الذين أخـذوا النطرلزيس من الأجناس ورجعـوا للمغرب واجب عليهم بعد مدة من استقـرارهم فيه قدر المدة التى احتاجوها شرعا للحاق هذا النطرلزيس أن يختاروا إمـا أن يدخلوا تاما تحت حكم شريعة الإيالة أو يلزم عليهم الخـروج من المغرب، إلا إذا ثبت أن هذا النطرلزيس لحـقه بإذن الدولة المراكشية والنطرلزيس الذى لحـقوه الرعية المراكشية إلى الآن على مـقتضى الشرائع الجارية فى كل بلد، يبقى مستحفظا فى كل وجه من غير نقص.

الفصل السادس عشر

حتى حماية خارجة عن القانون أو بوجه التوسط لا تعطى فى المستقبل والولاة المراكشية لا يعرفون أبدا حماية أخرى من أى وجه كان دون هذه الحماية الخاصة التى اتفق عليها فى هذا الوفق، ولكن إجراء حق حماية كنستدبنير وهى الحماية المعتادة تستحفظ فى صورة واحدة لتكون جزاء لبعض الخدمات العظيمة الصادرة من مراكشى لإحدى دول الأجناس أو لأسباب أخر غريبة الوقوع، وكيفية هذه الخدمة ونية جزائهم بالحماية يقدم الإعلام بها لوزير الأمور الخارجية بطنجة ليمكنه عند الاحتجاج أن يعرض مراعاته والفصال المتمم تستحفظه الدولة التى وقعت لها الخدمة، وعدد هؤلاء المحميين لا يمكن أن يجاوز اثنى عشر لكل جنس، وهذا العدد المعين هو الأعلى إلا إذا لحقوا قبولا من الحضرة الشريفة وحالة المحميين الذين عندهم الحماية على مقتضى العوائد التى أصلحت فى هذا الفصل يكون من دون نقص من عدد المحميين من هذا الصنف الكائن الآن لهم ولعيالهم على السواء مثل الحالة المقررة للمحميين الآخرين.

الفصل السابع عشر

دولة المغرب اعترفت لجميع الأجناس التى نوابها حاضرون فى هذا المجلس ليجرى لهم جميع التفصيل الذى يعم به لجنس من الأجناس.

الفصل الثامن عشر

وهذا الوفق سيثبت والتثبيتات يتبدلون بطنجة فى مدة عن قريب يمكن أن يكون وبرضا مستثنى من الأجناس المتفقة ترتيبه يجرى من يوم ختمه بمدريد، ولثبوت ذلك المفوضون المذكورون وضعوا خطوط يديهم فى هذا الوفق وطبعوا بطابعهم وجعلوا ثلاث عشرة نسخة وحرر بمدريد فى ٣ يليه عام ١٨٨٠ الموافق ٢٤ من رجب عام ١٢٩٧».

المصدر: إبن زيدان عبد الرحمن بن محمد السنجلماسى، أتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج02، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008، ص ص503،494.

الملحق رقم03 : الموقع الجغرافي للمغرب الأقصى .

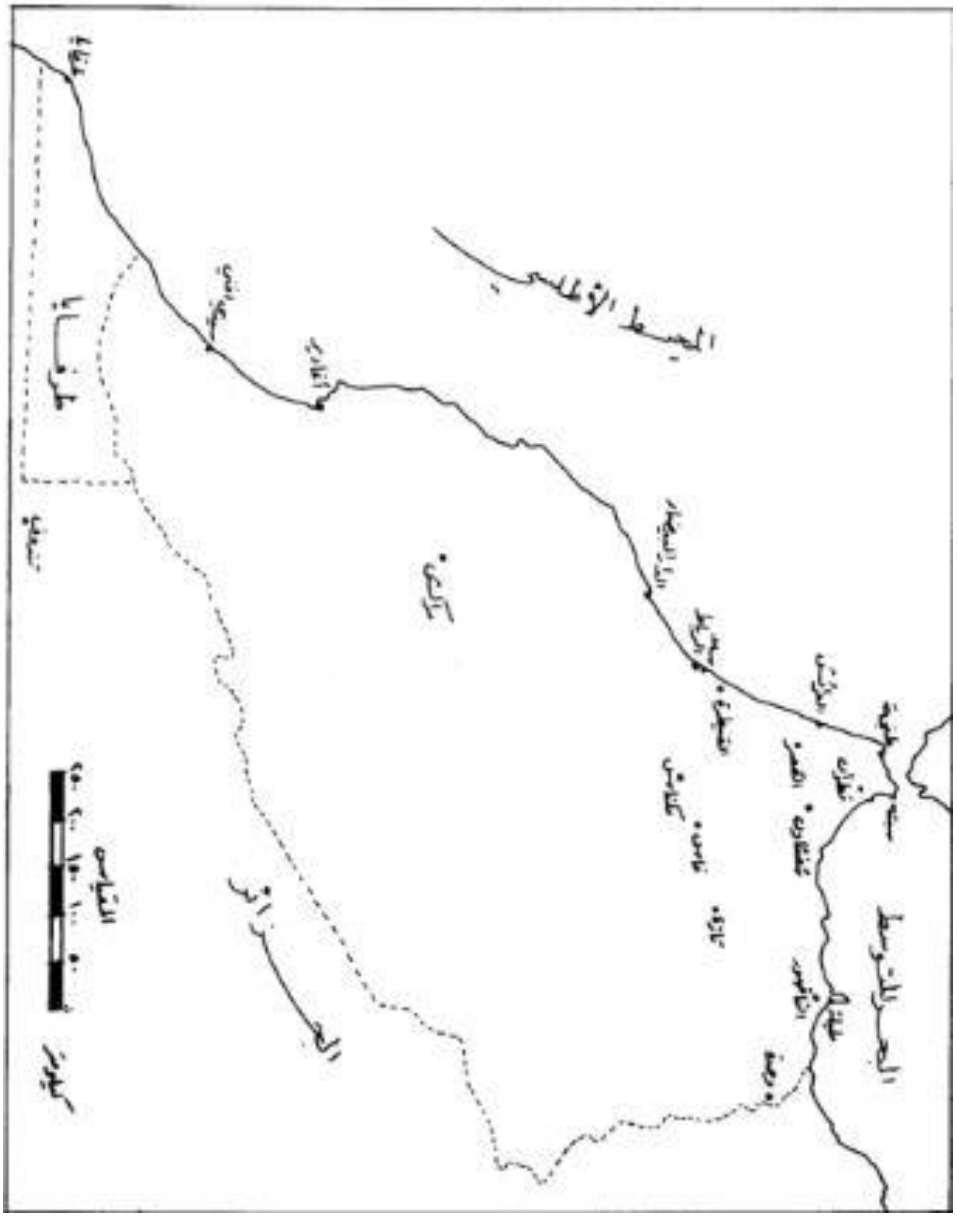

المصدر: محمود شاكر، المرجع السابق، ص 338.

الملحق رقم 04 : الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904.

ثانيا ـ المغرب الأقصى

الإتفاقية الفرنسية البريطانية (٨ إبريل سنة ١٩٠٤)

المادة الأولى — تصرح حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأنه ليس لديها أية نية لتغيير الوضع السياسى الحالى فى مصر .

كما تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها بأنها لن تعوق عمل بريطانيا فى مصر ، فلا تطالبها بتحديد فترة معينة لإنهاء الإحتلال البريطانى لأراضيها ، كما لا تطالبها بأى إجراء آخر فى هذا الشأن .

وأنها توافق على مسودة المرسوم الخديوى الملحق بهذه الإتفاقية والذى يحتوى على الضمانات الضرورية لحماية مصالح حملة الأسهم المصريين ، وبشرط عدم إدخال تعديلات على المرسوم بعد إصداره مهما تكن دون موافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن سنة ١٨٨٥ .

وكذلك تم الإتفاق على أن يحتفظ لخبير فرنسى بمنصب المدير العام لمصلحة الآثار المصرية كما كان الحال فى الماضى .

كذلك تستمر المدارس الفرنسية فى مصر تتمتع بما كان لها من حرية العمل فى الماضى .

المادة الثانية — تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية بأنه ليس لديها أية نية لتغيير الوضع السياسى فى (المغرب) .

كما تصرح حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأنها تعترف بحق فرنسا — بصفتها دولة تمتد ممتلكاتها إلى مسافة طويلة ملاصقة لحدود

للمغرب — فى المحافظة على النظام بهذا البلد وتقديم المعونة اللازمة فيما يحتاج اليه من اصلاحات إداريةواقتصادية ومالية وعسكرية .

وتعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لن تعوق عمل فرنسا فى هذا السبيل بشرط ألا يمس هذا العمل الحقوق التى تتمتع بها بريطانيا فى المغرب طبقاً لنصوص المعاهدات والإتفاقيات ، وما جرى عليه العرف ، وهذه الحقوق تشمل التجارة الساحلية بين مـــوانى المغرب ، التى تمارسها السفن البريطانية منذ عام ١٩٠١ .

المادة الثالثة — تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها إحترامها للحقوق التى تتمتع بها فرنسا فى مصر طبقا لنصوص المعاهدات والإتفاقيات والعرف ، وهذه الحقوق تشمل التجارة الساحلية بين الموانى المصرية التى منحت السفن الفرنسية حق ممارستها .

المادة الرابعة — لما كانت الحكومتان مرتبطتين بمبدأ حرية التجارة سواء فى مصر أو فى المغرب ، فهما تعلنان أنهما لن تشجعا عدم المساواة فى هذين البلدين فى فرض الرسوم الجمركية أوفى أى نوع آخر من الضرائب ، أو فى أجور النقل بالسكك الحديدية .

وتطبق على المعاملات التجارية بين بريطانيا وفرنسا من جهة ، والمغرب ومصر من جهة أخرى نفس المعاملة الخاصة بتجارة الترانسيت عند مرورها بالممتلكات الفرنسية والبريطانية فى أفريقية .

وتعقد بين حكومتى بريطانيا وفرنسا إتفاقية تحدد نظام الترانسيت والمراكز التى تمر منها هذه التجارة .

ومع ذلك فحكومة الجمهورية الفرنسية تحتفظ لنفسها فى المغرب بحقها فى الإمتناع عن منح إمتيازات لإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانى وغيرها إلا بشرط احتفاظ الدولة بسلطتها على هذه المشروعات الكبرى ذات المنفعة العامة .

كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية لنفسها بمثل هذا الحق فى مصر .

المادة الخامسة ـ تصرح الحكومة البريطانية بأنها سوف تستخدم نفوذها فى مصر بحيث لا يوضع الموظفون الفرنسيون الذين يعملون حاليا فى خدمة الحكومة المصرية ، تحت ظروف أقل ملاءمة لمصلحتهم من تلك التى يعمل فى ظلها الموظفون البريطانيون فى هذه الحكومة .

كما أن حكومة الجمهورية الفرنسية من ناحيتها لن تعترض على تطبيق شروط مشابهة لهذه على الموظفين البريطانيين الذين يعملون حالياً فى خدمة الحكومة المغربية .

المادة السادسة — لضمان حرية المرور فى قناة السويس تصرح حكومة الجلالة البريطانية بأنها ملتزمة بنصوص اتفاقية القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، كما تعلن موافقتها على وضع هذه النصوص موضع التنفيذ . ولما كان هذا كافيا لضمان حرية المرور فى قناة السويس ـ فإن تنفيذ النص الأخير من الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثامنة من هذه الإتفاقية يظل معلقا .

المادة السابعة — لضمان حرية المرور فى مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات أو منشآت استراتيجية على ذلك الجزء من ساحل المغرب المحصور بين مليلية والمرتفعات المشرفة على الشاطىء الشرقى لنهر سبو — دون أن تشمل هذين المركزين .

ومن ذلك فإن هـــذا الشرط لا ينطبق على المراكز التى تحتلها أسبانيا حالياً على الساحل المغربى من البحر المتوسط .

المادة الثامة — لما كانت الحكومتان تكنان لأسبانيا شعور الود الخالص فإنهما تدخلان فى اعتبارهما الخاص المصالح التى تستمدها هذه الدولة من موقعها الجغرافى ومن سيادتها الإقليمية على بعض الأماكن الواقعة على الساحل المغربى للبحر المتوسط .

وستعمل الحكومة الفرنسية على التفاهم مع الحكومة الأسبانية بشأن هذه المصالح على أن تبلغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بكل اتفاق يتم بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية بشأن هذا الموضوع .

المادة التاسعة — توافق الحكومتان على أن تقدم كل منهما للاخرى تأييـــدها الدبلوماسى حتى يتسنى تنفيذ البنود الخاصة بمصر والمغرب فى هذه الاتفاقية .

المصدر: عبد العزيز محمد الشاوي جلال يحي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، دم، 1969، ص ص 71، 72.

الملحق رقم 05 : الاتفاق الفرنسي الإسباني 1904.

(١٢) الاتفاق الفرنسى الاسبانى

المعلن فى ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنه ١٩٠٤ (المواد السرية)

لم تعرف فقرات البيان السابق السرية (الملحق الثالث) الا عندما نشرتها جريدة الماتان الصادرة بتاريخ ٨ تشرين الثانى سنة ١٩١١ .

توجز الفقرات السرية الإحدى عشرة التى تضمنها البيان بما يلى :

تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين : تمتد فى الشمال من مرفأ موليه على

البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجارى نهرى أناون وسيبو ومجارى نهرى ورقة وكرت ثم ينعطف شمالا حتى الكوس بطريق جبل مولاى بوشتا ماراً بعدئذ على الشاطىء الأطلسى بالقرب من الزرقا (المادة الثانية) .

حددت المنطقة الاسبانية فى الجنوب، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو الموصوفة فى معاهدة ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٠ ، بواسطة خط فى اتجاه دراع والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا (المادتان الرابعة والخامسة) .

تعهدت اسبانيا أن لاتتخلى ، جزئيا أوكليا ، عن سيطرتها على أى من هذه المناطق (المادة السابعة) .

وافقت اسبانيا ألا تقوم منفردة باجراءات فى المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولا على أن يكون هذا الشرط نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة . تبطل مفعول هذا التعهد الشروط التالية فقط :

١ – إذا ماانهارت سلطة السلطان وتلاشى النظام السياسى فى المغرب .

٢ – إذا ماأصبحت صيانة الوضع الراهن مستحيله نتيجة عدم قدرة الحكومة الشريفية على حفظ الأمن العام .

٣ – إذا مابرهن ، لأى سبب آخر خاضع بطبيعته إلى الاتفاقيةالفرنسية الاسبانية ، أن صيانة الوضع الراهن متعذرة .

يبقى وضع طنجة الدولى على حاله .

كانت هناك أيضا فقرات تعالج النظام الاجتماعى والاقتصادى مشابهة للفقرات السياسية السرية . أباحت المادتان العاشرة والحادية عشرة التعاون الفرنسى الاسبانى فى بعض المشاريع التجارية وحرية تداول العملة الاسبانية وبناء المدارس الاسبانية .

المصدر: عبد العزيز محمد الشاوي، جلال يحي، المرجع السابق، ص ص 72، 73.

الملحق رقم 06 : وثيقة مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.

النقط الأساسية فى اتفاق الجزيرة

(٧ أبريل سنة ١٩٠٦)

(١٣٢ بنداً)

الفصل الأول : يتناول قوة البوليس ويتضمن مايلى :

١ — يجب وضع قوة البوليس تحت إشراف السلطان على أن يختار أفرادها من السكان الوطنيين وأن توزع على الموانى التجارية الثانية .

٢ — يقوم ضباط الصف الفرنسيون والأسبان بمساعدة السلطان فى تنظيم هذه القوة على أن يكون استخدامهم لمدة خمس سنوات فقط ، أما الإجراءات التفصيلية فتعرض على الهيئة الدبلوماسية فى طنجة للموافقة عليها .

٣ — لاتزيد قوات البوليس على خمسة آلاف ولاتقل عن ألفين .

٤ — يقوم بنك الدولة بتقديم الإعتمادات المالية اللازمة لنفقات هذه القوة .

٥ — يكون المفتش العام للبوليس من جنسية سويسرية .

٦ — ترسل نسخ من تقرير المفتش العام إلى طنجه، كما أن لطنجه الحق فى مطالبة المفتش العام بتقديم تقارير إذا دعت الحاجة .

٧ — مرتب المفتش العام يبحث فيما بعد .

٨ — عند التعاقد معه يبلغ ذلك إلى طنجه .

٩ — يعين فى تطوان والعرش مفتشون أسبان ، وفى الرباط فرنسيون ،

وفى طنجة والدار البيضاء مفتشون من جنسيات مختلفة . كذلك يعين مفتشون فرنسيون فى الموانى المغربية الثلاثة الباقية .

ويتعلق الفصل الثانى والثالث : ببنك الدولة ويسمى « بنك المغرب » وله حق إصدار أوراق النقد ـ وبجانب ذلك يقوم بما يلى :

١ ـ له وحده الحق فى عقد القروض القصيرة الأجل .

٢ ـ له أن يقدم قروضا للحكومة المغربية مقيدة بشروط .

٣ ـ يتولى أعمال دار صك النقود .

٤ ـ يفتح حساباً منفصلا لضريبة قدرها ٢ر٥ ٪ من قيمة الواردات الأجنبية .

ويخضع البنك لقوانين الفرنسية على أن تعقد إتفاقية ملحقة تحدد بالدقة العلاقات بين البنك وحكومة المغرب . ويكون مجلس إدارة البنك فى طنجه . وهذا الفصل يضم فى جملته ٢٧ بنداً .

أما الفصل الرابع : فيتناول الإيرادات والضرائب (ومجموع مواده ١٨)

وتنص إحدى المواد على أن يدفع الأجانب ضريبة « الترتيب » ، كما تنص مادة أخرى على حقهم فى شراء الأراضى الزراعية وإقامة المبانى .

أما المواد الأقل أهمية فتتناول الإقتراحات المالية وغيرها .

والمادة ٦٦ ذات أهمية كبرى فهى تخول الحكومة المغربية الحق فى فرض ضريبة مؤقتة قدرها ٢ر٥ ٪ كرسم جمركى على قيمة البضائع المستوردة ، على أن يخصص إيراد هذه الضريبة للأشغال العامة (وتكون عقودها تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية) .

والفصل الخامس : يشمل المواد من ٧٧ إلى ١٠٥ ويختص بالجمارك .

والفصل السادس : يتناول الاشغال العامة والخدمات ويقرر ما يلي :

١ — لايصح التنازل عن احد هذه الاشغال العامة أو الخدمات .

٢ — تحتفظ الدول الموقعة على العقد لنفسها بحق الإشراف على الإمتيازات الممنوحة لرءوس الأموال الأجنبية بحيث لايكون من طبيعة هذه الإمتيازات أن تضعف سيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الرئيسية .

٣ — يجب على الحكومة المغربية أن تعرض جميع العقود على الهيئة الدبلوماسية .

٤ — للهيئة الدبلوماسية حق الإشراف على امتيازات التعدين والمحاجر والغابات وجميع المسائل المتعلقة بنزع الملكية .

أما الفصل السابع : والأخير فيتناول التنظيمات العامة الخاصة بالتصديق على الاتفاق .

المصدر: شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث، المرجع السابق، ص340.

الملحق رقم 07: وثيقة فرض الحماية الفرنسية على المغرب.

مِنَ الحِـــمَايَـــةِ إلى الإسْتِقْـــلَالُ

معاهدة الحماية
المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

« ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصاً منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب ينبني على النظام الداخلي والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادي اتفقتا على المقتضيات الآتية :

الفصل 1 ـ اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي .

وهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل . وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي او ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربي .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيحدد نظامها البلدي .

الفصل 2 ـ يقبل من الآن جلالة السلطان ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية التي تعتبرها ضرورية في القطر المغربي للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن ان تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية .

الفصل 3 ـ تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه او يعرض للخطر طمأنينة ولايته ويقدم مثل هذا التعضيد لولي العهد ومن يخلفونه .

الفصل 4 ـ ان التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديدة يشرعها ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ الجلالة الشريفة او السلطات التي تفوض لها في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة او تعديل القرارات الموجودة .

الفصل 5 ـ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة وسيكلف على الاخص بجميع المسائل التي تهم الاجانب في الامبراطورية الشريفة .

وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل 6 ـ يكلف موظفو فرنسا الدبلوماشيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بان لا يبرم اي اتفاق ذي صبغة دولية قبل موافقة الجمهورية الفرنسية .

الفصل 7 ـ ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة على وضع اسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لاصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل 8 ـ تلتزم الجلالة الشريفة بان لا تبرم في المستقبل مباشرة او غير مباشرة اي قرض عمومي او خصوصي او تخول بأي صورة من الصور اي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل 9 ـ ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهووية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر وقت ممكن .

ولموجبه حرر الموقعان اسفله هذا العقد وذيلاه بطابعهما وحرر بفاس في 30 مارس 1912 (11 ربيع 1330).

قرأه ووقع عليه : عبد الحفيظ.

رينيو

المصدر الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص ص29-31.

الملحق رقم 08 خريطة توضح المراحل الاولى لاحتلال المغرب الأقصى

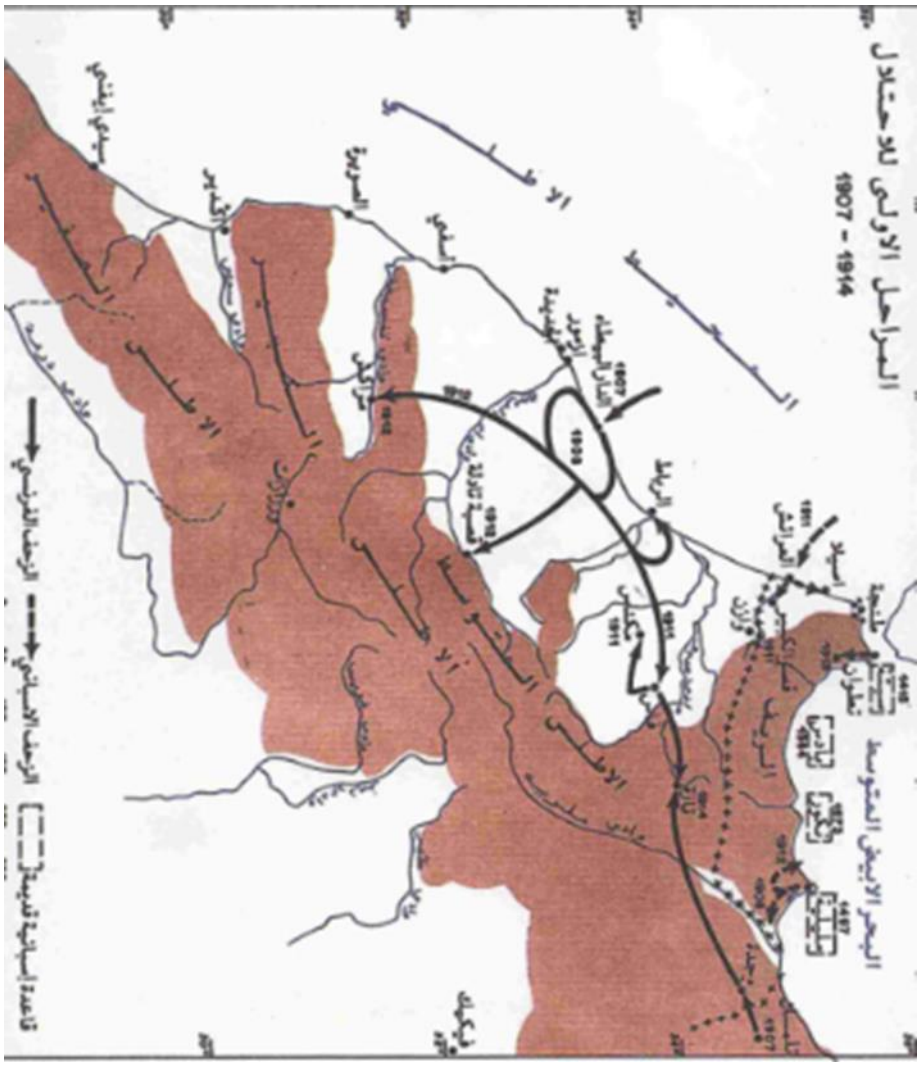

المصدر جرمان عياش ،أصول حرب الريف، تر محمد الأمين البزاز، عبد العزيز النمساوي خالق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، دس،ص373.

الملحق رقم 09 التقطيع الإداري للمغرب في فترة الحماية

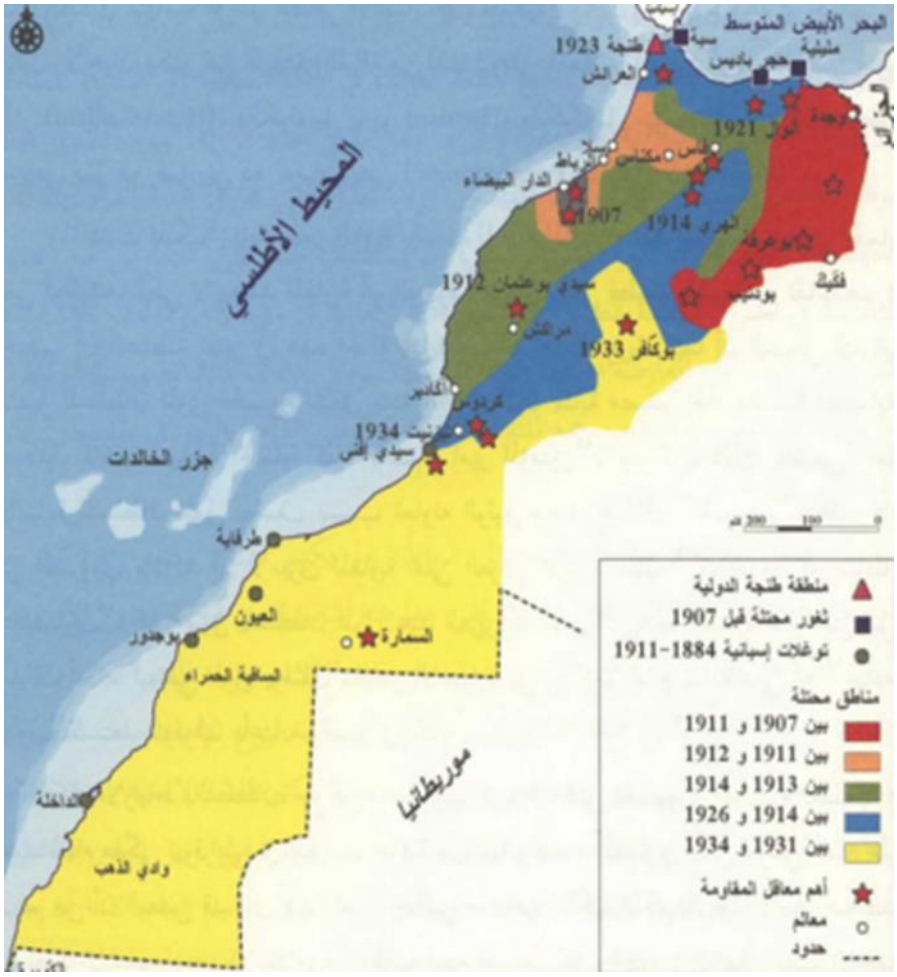

المصدر: محمد القبلي، المرجع السابق، ص539.

قائمة

المصادر والمراجع

المصادر

1. إبليتش بروشين نيكولاي، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، تر: عماد حاتم، ط02، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 1999.
2. ابن زيدان العلوي عبد الرحمن، العلائق السياسية للدولة العلوية، تح: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999م.
3. إبن زيدان عبد الرحمن بن محمد السنجلماسي، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج 02 ، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008.
4. ابن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط02، المطبعة الملكية، الرباط، 1985م.
5. بن الصغير خالد، الغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر1856-1886، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997.
6. بن خالد الناصري أحمد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، القسم 03، ج 09 ،تح :جعفر الناصري، محمد الناصري، دد، دار البيضاء، 1997م.
7. بوشعراء مصطفى، الاستيطان والحماية بالمغرب، ج01، تر: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.
8. التازي عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من اقدم العصور الى اليوم ،مج10، دد، دم، 1989.
9. تيلور أ. ج. ب.، الصراع على سيادة اوروبا 1848-1918، تر: فاضل جتكر، كلمة والمركز الثقافي العربي، الامارات العربية المتحدة، 2009.
10. الجعيدي السلوي إدريس، اتحاف الأخبار بغرائب الأخبار، تح: عز المغرب معنيق، دار السويدي لنشر والتوزيع والمؤسسة العربية لدراسات والنشر، الإمارات العربية المتحدة ، دس.

11.روجر ب .ج.، تاريخ العلاقات الانجليزية–المغربية حتى عام 1900، تر: يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء ، 1981.

12.عياش جرمان، أصول حرب الريف، تر: محمد الأمين البزاز، عبد العزيز النمساوي خالق، الشركة المغربية المتحدة، الرباط، د س، ص373.

13.العقاد صلاح، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط06، مكتبة الأنجلو مصرية، د م، 1993م.

14.العلوي الطيب، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الاستاد مولاي الطيب العلوي 1896–1964، مر: أحمد العلوي ،منشورات زاوية، الدار البيضاء، 2009.

15.العلوي عبد الحميد، تاريخ وجدة وانكاد في دوحة الامجاد، ج01، د د، دم، 1985.

16.عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي مر: تق: ادريس بنسعيد، دار الخطابي، دم،985.

17.الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربية لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، مراكش، دس.

18.القادري أبو بكر، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1830 إلى 1940، ج01، دد، دم، 1992.

19.كنبيب محمد، المحميون، كلية الآداب والعلوم الانسانية منشورات باب انفا، الرباط، دس.

20. لا ندو روم، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر: نقولا زيادة، دار الثقافة النشر والتوزيع، بيروت، 1956.

21. محمد علي ذهني الهام، جهاد المماليك الاسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850–1914)، دار المريخ، دم، 1988.

المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم كردية ، الحماية أصلها وتطوراتها، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء، دس.
2. ابو خليل شوقي، الاسلام وحركات التحرر العربية، دار الرشيد ،مصر،دس.
3. أبو لليل محمود نجيب، الاحتلال البريطاني والصحف الفرنسية من سنة 1882 حتى سنة 1904،دد، القاهرة، 1953.
4. أحمد باغي اسماعيل، شاكر محمود ،تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر–قارة افريقية ،ج02، دار الريخ، الرياض، 1993.
5. أحمد ياغي اسماعيل، عبد الفتاح أبو علية، تاريخ اروبا الحديث والمعاصر، ط 03 ،دار الريخ، السعودية، د س.
6. أفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات والتحولات 1830–1912، دار الأمان، الرباط، 2002.
7. افضل محمد، سعيد ابراهيم كرديه، المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
8. أكنوش عبد اللطيف، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، تق: فرنسوا – بول بلان، افريقيا الشرق، الدار البيضاء ،دس.
9. أوليفر رونالدو، أتمور أنتوني، أفريقيا منذ عام 1800، تر: عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2005.
10. البطريق عبد الحق، التيارات السياسية المعاصرة (1810_1960)، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
11. بن العربي الصديق، كتاب المغرب، ط03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

12.بواهن أ. آدو، تاريخ إفريقيا العام –افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880–1935، مج07، اليونيسكو أدفرا، باريس، 1990.

13.بوستي يوسف، المختصر في تاريخ المغرب، د د، دم، 2020.

14.بوعزيز يحي، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا وجزر المحيطات، دار البصائر، الجزائر، 2009.

15.بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880–1915، إفريقيا الشرق، المغرب، دس.

16.بيرتر البنود، الاستعمار البريطاني في مصر، تر: أحمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، 1924.

17.جاطوم نور الدين، تاريخ القرن التاسع عشر في اروبا والعالم، ج2، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1995.

18.الجمل شوقي، عبد الرزاق عبد الله، تاريخ اوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري، القاهرة، 2000.

19.الجمل شوقي، عبد الرزاق عبد الله، الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، المكتب المصري، القاهرة، 2001.

20.الجوهري يسرى، شمال إفريقية، ط06، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1980.

21.حركات ابراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج03، ط02، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994.

22.حقي احسان، افريقيا الحرة بلاد الامل والرخاء، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962.

23.الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910: حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط02، إفريقيا الشرق، دم، 1994.

24.داهش محمد على، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

25.داهش محمد على، طلائع الكفاح المراكشي ضد الحماية الاسبانية 1912-1919، كلية الآداب، العراق ،دس.

26.داهش محمد على، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

27.داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014.

28.داود محمد، تاريخ تطوان، مج 11، مر: حسناء محمد داود ،منشورات جمعية تطاوين أسمير، تطوان، 2009.

29.دسوقي ناهد، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

30.رفعت بك محمد، التيارات السياسية في حوض البحر الابيض المتوسط، لجنة البيان العربي، دم، دس.

31.رمزي احمد، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، لجنة البيان العربي، سوريا، 1944.

32.رمضان عبد العظيم، تاريخ اروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة: من تسوية مؤتمر فينا 1810الى تسوية مؤتمر فرساي 1919، ج02، الهيئة المصرية للكتاب، دم، دس.

33.رياب فؤاد، المغرب الاقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية، القاهرة، دس.

34.رياض زاهر، استعمار افريقية، الدار القومية، القاهرة، 1965.

35.رياض محمد، شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلث من تلاميذه وآثاره، ط01، دد، الدار البيضاء، دس.

36.الريحاني أمين، المغرب الأقصى، مؤسسة الهنداوي، دم، دس.

37.زيادي احمد، انتفاضة الشاوية سنة 1907: دراسة وثائق تاريخية ،ملاحق ادبية، دار قرطبة، الدار البيضاء، 1986.

38.سعيد أمين، الدولة العربية المتحدة –تاريخ الاستعمار الفرنسوي الإيطالي في بلاد العرب، ج02، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشريكاه ،مصر، دس.

39.سليمان نوار عبد العزيز، محمد جمال الدين محمود، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية الثانية، دار الفكر العربي ،دم،1999.

40.سليمان نوار عبد العزيز، نعنعي عبد المجيد، التاريخ المعاصر لأروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ،دس.

41.السيد سليم محمد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر، القاهرة، 2002.

42.السيد محمود، تاريخ إفريقيا القديم والحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.

43.شاكر أمير وأخرون، شمال افريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعارف ،مصر، دس.

44.شاكر محمود، التاريخ الاسلامي: التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ج14، المكتب الاسلامي، بيروت، 1996.

45.الشاوي محمد عبد العزيز، يحي جلال، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، د م، 1969.

46.الشرقاوي محمود، المغرب الاقصى مراكش، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د س.

47.شكري محمد فؤاد، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، دم، 1948.

48.شمس الدين نجم زين العابدين، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، 2012.

49.الشيخ برابح محمد، العلاقات المغربية الأوروبية عشية الحماية المزدوجة، جامعة الجلفة، دم، دس.

50.صالح منسى محمود حسن ،الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دد، دم، 1980.

51.صروف يعقوب، فكتوريا ملكة الانجليز وامبراطورة الهند، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017.

52.صفوت محمد مصطفى، الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، دار الفكر العربي، مصر، دس.

53.طوسون عمر، يوم 11 يوليه سنة 1882 :بدء الاحتلال البريطاني لمصر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1934.

54.عبد الرزاق إبراهيم عبد الله ، الجمل شوقي، تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر ، ط02، دار الزهراء، الرياض، 2002.

55.عبد الرزاق ابراهيم عبد الله، الجمل شوفي، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دد، القاهرة، 1998 .

56.عبد العاطي جلال محمد، الاستعمار الفرنسي في مراكش : المغرب الاقصى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دس.

57.عبد العزيز عمر عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1919، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.

58.عطا الله الجمل شوقي، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا_ تونس_ الجزائر _المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977.

59.العقاد صلاح، ليبيا المعاصرة، معهد البحث والدراسات العربية، دم، 1970.

60.عمر عبد العزيز عمر، محمود حجر جمال، صورمن تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، على باري دم،2004.

61.عميش ابراهيم فتحي، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج01، برنيق الطبيعة، دم، 2008.

62.غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دس.

63.غنيمي الشيخ رأفت، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية، دار الثقافة، القاهرة، 1996.

64.غنيمي الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، دم،1996.

65.الفاسي الحسن بن محمد الوزان، وصف افريقيا، ج01 ،تر : محمد حجي ،محمد الاخضر، ط02، دار الغرب الاسلامي ،بيروت، 1983.

66.فشر هربرت، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789-1950، تر: أحمد نجيب ووديع الضبع، ط08، دار المعارف، القاهرة،دس.

67.فورنو روبرت، عبد الكريم أمير الريف: قصة التحدي العربي للاستعمار الفرنسي والاسباني ،تر: فؤاد أيوب، دم، دس.

68.قان رينو، أصول حملة فاشودة، دد، دم، دس.

69.القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي، الرباط، 2011.

70.القوزي محمد علي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 2006.

71.كنون عبد الله الحسني، مدخل الى تاريخ المغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017.

72.-كي- زيربو جوزيف، تاريخ إفريقيا السوداء، تر: يوسف شلب الشام، ج 02، وزارة الثقافة، دمشق، 1994.

73.لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ط08، دار الفارابي، بيروت، 1985.

74.اللويز عبد الله ، تاريخ المغرب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، دم، دس.

75.محافظة على، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية :موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 -1940، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

76.محمد الامين محمد، علي الرحماني محمد، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب ، الدار البيضاء، دس.

77.محمد موسى فيصل، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مر: ميلاد أ. المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، دم، 1997.

78.محمود غرابيه عبد الكريم، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 1918-1958، مطبعة الجامعة، دمشق، 1960.

79.مرتين مكيل، الاستعمار الاسباني في المغرب (1860-1956)، تر: عبد العزيز الوديي، منشورات التل، الرباط، 1988.

80.مرفق محمد عمر، مقاومة القبائل الصحراوية المغربية لاحتلال الفرنسي في بداية القرن العشرين، كلية الطب، دم، دس.

81.المرنيسي عبد الحق، الحركة الوطنية المغربية: من خلال شخصية الاستاذ علال الفاسي إلى ايام الاستقلال ،مطبعة الرسالة، الرباط ، 1978.

82.مزعل بنيان عبد الجليل، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ 1908-1912، دد، دم، 2012.

83.مشماش سحر، الامتيازات الجبائية تثقيل لكاهل المالية العمومية، دد، دم، دس.

84.معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

85.مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، 2013.

86.المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج01، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والثقافة، الرباط، 1973،

87.مؤلف مجهول، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، دس .

88.مؤلف مجهول، المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955: الجذور والتجليات ،منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، المغرب، 1997.

89.مؤلف مجهول، حزب الاستقلال :المغرب الاقصى مراكش قبل الحماية عهد الحماية افلاس الحماية، مكتب مستندات الانباء والمطبعة العربية ، مصر، دس.

90.الناصري محمد المكي، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الاقصى، ط 02، شركة بابل، دم، 1993.

91.الناطور شحادة وأخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الامل، دم، 1991.

92.النجار ناجي، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا، ط02، مؤسسة البلاغ، لبنان، 1989م.

93.هاتش جون، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، تر :عبد العليم السيد منسى، مر : محمد أنيس، دار الكاتب العربي، د م، 1969.

94.هريدي فرغلي علي تسن ،تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف–الاستعمار– الاستقلال، دار العلم والكتاب، الاسكندرية، 2008.

95.الوافي محمد عبد الكريم، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ط03، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 1994.

96.الورديغي عبد الكريم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912–1956) ،سلسلة المعارف الجديدة، الرباط، 1992.

97.يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1966.

98.يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999.

99.يدير الحلواني سعيد، التاريخ الأفريقي الحديث، دار الكتب المصرية، د م، 1999.

مراجع باللغة أجنبية:

1. Barbora Krejci،Les relations franco-marocaines au XX et XXI Siecle، Memoir de licence، Departement des etudes romanes ،Faculte des lettres، Universite palacky Dolomouc، Olomouc.
2. Henry houghton beck,History of south Africa And the Boer British War ,Glope Bible Publishing CO.Philadelphia
3. J-l.de lanessan, histoire de l’entente cordiale franco-anglaise les relations de la France et de l’Angleterre depuis le xvi siècle jusqu a nos jours, bibliothèque d’histoire contemporaine, paris, 1916.
4. marcela subrtoua, the anglo-french rapprochememt and the question of morocco :an uneasy way to the entente cordiale 1898-1904,bohemian historical review ,2016.

المعاجم:

1. السيد فؤاد صالح ،معجم السياسيين المثقفين في التاريخ العربي والاسلامي، مكتبة العضدية ،بيروت،2010.

الموسوعات:

1. الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق موضوعات زعماء، ج03، دار رواد النهضة، لبنان، 1994
2. دريفوس فرنسوا جورج وأخرون، موسوعة تاريخ اروبا العام: اوروبا من عام 1887 حتى أيامنا، تر: حسين حيدر، مر: انطوان أ. الهاشم، ج03، منشورات عويدات، بيروت، 1995.
3. الزيدي مفيد، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج03، دار أسامة، الاردن، دس.
4. شامي يحي، موسوعة المدن العربية والإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، 1993.
5. الكيلاني عبد الوهاب ،موسوعة السياسية، ج01، دار الهدى، لبنان، دس.
6. مؤلف مجهول، قصة وتاريخ الحضارات العربية، موسوعة تاريخية _جغرافية _حضارية وأدبيه، دد، ليبيا، دس.

المجلات:

1. أبيهي محمد، الأزمة المغربية الاولى وزيارة غليوم الثاني لطنجة 31 مارس 1905، مجلة لكسوس الإلكترونية، دمج، ع39، دم، 2021.
2. أحميان محمد، جهود إسبانيا لتوسيع نفوذها التجاري في الساحل المتوسطي للمغرب خلال القرن 19م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، دمج ،ع12، دم، دس.
3. بورزمي لبنى، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية :مقاربة تاريخية _قانونية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والابحاث ،دمج ،ع 01، دم ،2013 .
4. بوسليماني عبد الرحمان ،التقسيم الاستعماري الأوروبي لأفريقيا وانعكاساته على خريطة الجغرافيا السياسية بعد الاستقلال، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، مج16، ع01، دم، 2024.

5. البونوجي البشير، التسرب الأوروبي إلى المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، المجلة العربية للبحوث الادبية والانسانية، مج01، ع03، المغرب، 2021 .
6. خطير نعيمة، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضايق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، دمج، دع، الجزائر ،2017.
7. الخفاجي هدى حسين موسى ،المغرب الاقصى في عهد الحماية الفرنسية 1912-1956، مجلة كلية التربية، دمج،ع04، دم، 2021.
8. خورشيد سراب جبار، العلاقات المغربية الالمانية (1912_1956)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، دمج، ع58، دم، دس.
9. سفيان عابد، مؤتمر برلين الثاني (1884-1885) وانعكاساته على القارة الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، دمج، ع 06، دم،2018.
10. سليماني يوسف، تأثير التقسيم الاستعماري الأوروبي على تشكل الدول الحديثة في إفريقيا ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، دمج،ع03، 2020.
11. الشابي مصطفى، سنة 1930 في المغرب او استعادة الثقة في النفس، مجلة المناهل، دمج، ع89-90، دم، 2011.
12. شخطور علي سالم جمعة وأخرون، مجلة العلوم الانسانية، دمج، ع18، كلية الخمس، دم،2019.
13. عبد الرحمن حمد فتح الرحمن طاهر، مؤتمر برلين 1884-1885 ودوره في التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية ،مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج14، ع01، دم،2023.
14. عرقوب عبد السلام، استراتيجية الحروب الأوروبية ودورها في بلورة الواقع الأوروبي في الفترة ما بين 1914_1918، مجلة العلوم الانسانية، دمج، ع18، دم، 2019.

15. العزوزي محمد ، المغرب في الصراع الفرنسي الانجليزي نحو التسوية ثنائية للمصالح المشتركة (1902-1912)، دورية دولية محكمة ربع سنوية،مج02،ع 06، دم،2020.

16. عليان عادل محمد حسين ، الاستعمار البريطاني -الفرنسي لشرق إفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج19، ع4،دم، 2012.

17. غربي الحواس، مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911: بناء التحالفات الدولية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، دمج، ع 12، دم، دس.

18. قرشي عائشة، نظام الحمايات القنصلية والدبلوماسية وتأثيره على العلاقات بين المسلمين واليهود بمغرب القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج04،ع01، المغرب،2020.

19. القطعاني فادية عبد العزيز، الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، مجلة الجامعة، مج01، ع16، دم،2014.

20. كموني عبد الخالق، حيثيات فرض الحماية الفرنسية على المغرب والموقف الرسمي منها، دورية محكمة ربع سنوية، مج02، ع05، دم، 2020.

21. لزعر نبيل، أساليب إيطاليا الممهدة لاحتلال ايطاليا، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج5، ع12، دم،2017.

22. محمد عرفة محمود مصطفى، معاهدة زنجبار 1890 وانعكاساتها على شرق إفريقيا وغرب واروبا، مجلة المؤرخ المصري، ج02، دمج ،ع55،دم، 2019.

23. مزيان محمد ،الموقف الامريكي من فرض الحماية على المغرب ،مجلة كان التاريخية ،دمج،ع19، دم، 2013.

24. المنصوري عبد الصمد، المحاولات الدبلوماسية المغربية للحد من مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد (1880-1888) من خلال الوثائق المخزنية، دورية كان التاريخية، د مج، ع35، دم،2017.

25. مومن وليد، لمحات عن مسار الحركة الوطنية في المنطقة الخليفية، مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الانسانية، دمج، دع، دم، دس.

الرسائل الجامعية

اطروحات دكتوراه

1. بوجمعة أكرم، محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس-الجزائر-المغرب الأقصى)، أطروحة لدكتوراه في تاريخ المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016 -2017.

2. بوسليماني عبد الرحمان، الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا1885-1914، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر-2-ابو القائم سعد الله، الجزائر، 2016 - 2017 .

3. الجمل عبد المجيد، بريطانيا العظمى والمغرب العربي، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى للآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2006 -2007.

4. خياله سلمى هاشم ،موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1912-1911، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة سانت كليمنت، دم، 2010.

رسائل ماجستير:

1. حامد صادق أحمد، مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906 وتداعياته على المغرب: الحكومة المغربية تطيح بمشروع الحماية الفرنسية وتدفع لتدويل قضيتها، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، 2016، Azzaman

2. قشاشني على، مؤتمر برلين (1884–1885) وانعكاساته السياسية والاقتصادية على غرب إفريقيا، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، غرداية ،2015 –2016.

3. كاظم فؤاد طارق ،اسباب ونتائج قيام الحرب العالمية الأولى، شهادة لنيل درجة البكالوريوس في التاريخ، ،كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، دم،2023.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

المقدمة ..... أ-ز

الفصل الأول: المؤتمرات والمعاهدات التي مهدت للحماية

المبحث الأول: معاهدة بكلار 1863 09

المبحث الثاني: مؤتمر مدريد 1880 16

المبحث الثالث: مؤتمر برلين 1884-1885 25

الفصل الثاني: المناورات الدبلوماسية للدول الاوروبية قبل فرض الحماية

المبحث الأول: الإتفاق الفرنسي الإيطالي1902 36

المبحث الثاني: الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904 43

المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904 54

الفصل الثالث: التنافس الاوروبي في ظل التسوية الاوروبية وفرض الحماية على المغرب

المبحث الأول: ازمة مراكش الاولى 1905 63

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 69

المبحث الثالث: ازمة مراكش الثانية 1911 76

المبحث الرابع: فرض الحماية الفرنسة على المغرب 81

الخاتمة 92

الملاحق 97

قائمة المصادر والمراجع 121

فهرس المحتويات 138

الملخص

الملخص

لقد تمحور موضوع دراستنا حول العرقات المغربية الفرنسية 1863–1912م حيث شهدت هذه الحقبة من الزمن تنافس دوليا بين الدول الاوروبية من اجل الحصول على امتيازات اقتصادية وتجارية ولقد سعى السلطان المغربي الحسن الاول لتقليص من حدة هذا التنافس الاوربي حول المغرب من خلال القيام بالعديد من الاصلاحات شملت الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضاء الحركات المعارضة لحكمه واخضاعها لسلطته بالإضافة الى عقد اتفاقيات وتوطيد علاقاته الدبلوماسية مع هذه الدول التي كانت لها اطماع في المغرب الاقصى وبعد وفاته تولى الحكم ابنه المولى عبد العزيز فاستغلت فرنسا صغر سنه لتخطيط لسيطرة على المغرب وابعاد الدول الاستعمارية الاخرى المعارضة لفرضها السيطرة على المغرب من خلال عقد اتفاقيات ودية معها ايطاليا بريطانيا اسبانيا المانيا فتمكنت هذه الاخيرة بمساندة اسبانيا بالانفراد بالمغرب وفرض الحماية سنة 1912.

الكلمات المفتاحية: فرض الحماية، فرنسا، إسبانيا، المغرب.

Synopsis

Graphe style the Subject of our study was centered on french attacks of 1863-1912 which witnessed this is the era of international TAFS between countries And rupees in order to obtain privileges The Moroccan Sultan Hassan has sought to reduce the intensity of this competition Morocco by doing lot of eventes involving the military the politica economy and the socials and judicial movements opposed to his rule and subjugation for his authority bain addition to making agreement and consolidating his delo-diamond customs with these countries that had after his death son mawla abdelarik took over the rule and France took advantage took young to take control of the vandal and banish the other opposition to impose control Morocco by concluding friendly agreements with it britain teeth oh 1912germany was able to calm the good by supporting spain with individuals in morocco and imposing protection for a year.

Mots-clés : imposer une protection, France, Espagne, Maroc.